وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث

دراسة ميدانية بمدينة المسيلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة

إعداد الطالب : خـــير مـــراد

إشراف الأستاذ الدكتور : عبد الرحمان برقوق

السنة الجامعية 2009/2008

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث

دراسة ميدانية بمدينة المسيلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة

إعداد الطالب : خـــير مـــراد

إشراف الأستاذ الدكتور : عبد الرحمان برقوق

لجنة المناقشة :

أ.د/دبلة عبد العالي ، جامعة بسكرة . . . . . رئيســــــــا

أ.د/برقوق عبد الرحمان ، جامعة بسكرة . . . . . مشرفا ومقررا

د / زوزو رشيد ، جامعة بسكرة . . . . . عضـــــــوا

د / أوذاينية عمر ، جامعة بسكرة . . . . . عضـــــــوا

السنة الجامعية 2009/2008

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شكر

في البداية أشكر الله عز وجل أن أنعم علي بإتمام هذا البحث . . .

وانطلاقا من " **من لا يشكر الناس لا يشكر الله** " . . .

يقتضي مني واجب الشكر والاعتراف بالفضل أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور " **عبد الرحمان برقوق** " الذي لم يدخر جهدا للنصح والتوجيه والتشجيع .

أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء آمين . . .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الأجلاء و على رأسهم الأستاذ الدكتور **عبد العالي دبلة** والدكتور فكرون السعيد والدكتور مانع عمار والدكتور رشيد زرواتي والدكتور مسعودان أحمد الذين زرعوا الزرع الأول ورعوه إلى أن رأوا ثماره .

كما لايفوتني أن أشكر من ساهم في هذا البحث من قريب أو بعيد وأخص بالذكر فرحات والزين

إهـداء

إلى أمـــــــي . . .

إلى أبـــــــي . . .

إلى والديَّ الكريمين حفظهما الله لي وبارك الله لي فيهما وأطال عمريهما . . .

إلى لباسي الطاهر . . . زوجتي سميرة . . .

إلى نجوم سمائي إخوتي الطاهر عاشور الصغير عمار عبد الغني . . .

إلى الدرر الغوالي أخواتي جميلة و فتيحة و زهيرة والربح وصفية . . .

إلى كل عائلة خير نبع العلم والمعرفة . . .

إلى كتكوت الأسرة خالد حفظه الله . . .

إلى كل الأهل والأقارب . . .

إلى كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من بعيد . . .

إلى كل الأصدقاء وعلى الذكر لا الحصر ، الدراجي ، لزهر ، محمود ، عمارة ، محمد توفيق ، كاكي محمد ، ياسين ، لخضر، حسام ، الشريف ، يوسف ، يونس ، خليل ، الصالح ،

إلى كل من سقط من كتابة القلم و لم يسقط من قلوبنا . . . .

نهدي هذا الإنجاز . . .

مـــــــــــراد

يقول العماد الأصفهاني :

" إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده : لو غُيِّر هذا لكان أحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو تُرك هذا لكان أجمل ؛ وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر . "

ويقول ديكارت :

" والأخير أن أعمل في كل الأحوال من الإحصاءات الكاملة ، والمراجعات الشاملة ، ما يجعلني على ثقة من أنني لم أغفل شيئا . "

التلخيص :

تعتبر قضايا البيئة الحضرية والحفاظ عليها قضايا ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ولقد صار الاهتمام بأبعادها وبناء الخطط والاستراتيجيات - الدولية والإقليمية والمحلية - للحد من تفاقمها ، ضرورة ملحة لدى كل المجتمعات المتقدمة و النامية على حد سواء ، وتعتبر مشكلة التلوث البيئي أشد خطورة في أبعادها المؤثرة وذلك بسبب تزايد حجم الملوثات واتساع نطاقها الجغرافي ، والجزائر مثل غيرها من الدول ، برزت فيها العديد من المشكلات المرتبطة بالبيئة الحضرية كالمشكلات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتي عملت على تعميق الأزمة البيئية بالمناطق الحضرية وأدت إلى تلوث كبير للبيئة الطبيعية للمدن ؛ وبالرغم من الوضع البيئي الصعب إلا أن الدولة سعت إلى التصدي لتفاقم هذه الظاهرة وتقليص وتحجيم المخاطر الناجمة عنها ، وذلك بوضع معالم لسياسة شاملة لحماية البيئة تجسدت في سنة 2001 ، من خلال الانطلاق في تنفيذ استراتيجية وطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، تعتمد على برامج العمل البيئية ، المستلهمة من اهتمامات الحكومة ومن الاتفاقيات الدولية المنبثقة عن الندوة العالمية للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في العالم .

تتمحور هذه الاستراتيجية الوطنية حول عدد من الأبعاد تحدد إجراءات عملية للتصدي لكل أشكال التلوث بالمناطق الحضرية ، تتمثل هذه الأبعاد في البعد القانوني الذي يشمل مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، وكذا البعد المؤسساتي والذي يتمثل في أهم المؤسسات والهيئات الموكلة لها حماية البيئة الحضرية ، بالإضافة إلى ذلك فهناك البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي و البعد السياسي و البعد الثقافي ، ويتم تنفيذ تلك الأبعاد من خلال تجسيد ما تم تسطيره من أهداف- إلى غاية 2011 - لترقية البيئة الحضرية وحمايتها من التلوث كإستراتيجية وطنية يتم من خلالها إدراج البعد البيئي في كافة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فهرس الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول الأمراض التنفسية الناتجة عن تلوث الهواء في الجزائر	39
	جدول يبين نتائج البيانات الخاصة بالجنس	114
	جدول يبين نتائج البيانات الخاصة بالسن	115
	جدول يبين نتائج البيانات الخاصة بنوع الوظيفة	
	جدول يبين نتائج البيانات الخاصة بالمستوى التعليمي	
	جدول يبين نتائج البيانات الخاصة بالتخصص العلمي	
	جدول يبين مدى علم أفراد العينة بوجود استراتيجية وطنية لحماية البيئة من التلوث	
	جدول يبين مدى تضمن الاستراتيجية الوطنية اهتماما خاصا بالبيئة الحضرية	
	جدول يبن مدى احتواء الخطط والبرامج الرامية لحماية البيئة على جوانب خاصة بالحفظ والاستغلال المستدام للفضاءات الحضرية	122
	جدول يوضح الوضع الزمني بالنسبة لتطبيق الاستراتيجية .	
	جدول يبين مدى استفادة مدينة المسيلة من البرامج الوطنية لتنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث	
	جدول يحدد أهم البرامج التي تم الاستفادة منها بمدينة المسيلة لتنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث	
	جدول يبين مدى إخضاع عمليات استغلال الموارد المائية لموافقة وزارة البيئة أو ما يمثلها :	127
	جدول يبين الاهتمام بالحماية من التلوث الغذائي عن طريق وجود مصلحة خاصة بمراقبة الأغذية الملوثة	
	جدول أهم مصادر التلوث الهوائي بالمناطق الحضرية جدول مدى تنفيذ برنامج واسع يهدف لحماية الهواء من التلوث	
	جدول يبين أهم الإجراءات التي يتم العمل على تجسيدها بمدينة المسيلة والمخططة ضمن الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من تلوث الهواء .	
	جدول يبن نقل بعض المؤسسات الصناعية الملوثة للمحيط الحضري إلى	133

	خارج المحيط العمراني لمدينة المسيلة في إطار تنفيذ أبعاد الاستراتيجية :	
	جدول يحدد وجود برنامج عمل في إطار الاستراتيجية لنقل كافة الأنشطة الملوثة للبيئة إلى خارج التجمعات الحضرية	
	جدول يوضح الظروف التي يتم فيها جمع النفايات الحضرية في أحياء مدينة المسيلة .	
	جدول يوضح الطرق المتبعة للتخلص من النفايات الحضرية .	
	جدول يوضح وجود خطة عمل للتخلص من النفايات الصلبة :	
	جدول يوضح أهم الطرق المستعملة في التخلص من النفايات الصلبة .	
	جدول يبين لنا مدى وجود تنفيذ لعمليات إعادة المعالجة لجزء من النفايات بعد جمعها .	
	جدول يوضح علاقة التأثير والتأثر بين الفقر والتلوث البيئي في المناطق الحضرية.	
	جدول يوضح استفادة مدينة المسيلة في إطار الاستراتيجية الوطنية من الهيئات المحلية لتوفير مناصب الشغل والقضاء على الفقر .	
	جدول يوضح تجسيد إجراءات عملية للحد من توسع ظاهرة الفقر	
	جدول يوضح أهم الإجراءات المتخذة للحد من توسع ظاهرة الفقر بمدينة المسيلة :	
	جدول يوضح مدى استفادة مدينة المسيلة من برامج توفير السكن اللائق بالمناطق الحضرية للقضاء على البيوت القصديرية .	
	جدول يبين اهتمام الاستراتيجية بالجانب الصحي للسكان :	
	جدول يحدد الأهداف التي سطرتها السلطات المحلية بغية تحسين المستوى الصحي للمواطن	
	جدول يبين تسطير برامج عمل لنشر الوعي البيئي داخل المناطق الحضرية	148
	جدول يوضح مدى استفادت مدينة المسيلة من البرامج الهادفة إلى رفع مستوى التأهيل لدى مصالح الجماعات المحلية .	
	جدول يوضح إن كان قد تمت الاستفادة من برامج للتكوين من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لتكوين مسيرين لمراكز الدفن التقني للنفايات	

مقدمة

مقدمـــــــــة

تعتبر ظاهرة التلوث البيئي من أهم المشكلات الجديرة بالاهتمام والدراسة إذ أصبح هذا الأخير بكل أشكاله ومعاييره واقعاً مفروضاً في مجتمعاتنا ومدننا ، ويمكن اعتباره أشد خطورة في أبعاده المؤثرة وذلك بسبب تزايد حجمه واتساع نطاقه الجغرافي ، ولقد كانت الثورة الصناعية ، والتقدم التكنولوجي والصناعي والحضاري للإنسان في مقدمة الأسباب المؤدية إليه ؛ و على هذا الأساس عملت مختلف حكومات الدول في العالم على الاهتمام بالموضوع بمختلف أشكاله ونواحيه ، ولعل تلوث البيئة الحضرية يعد من المواضيع القليلة التي تثار باستمرار - ضمن قضايا تلوث البيئة - على المستويات الشعبية والرسمية في العالم ، وأصبحت تشكل كذلك الشغل الشاغل للعديد من العلماء والباحثين في مختلف الميادين والتخصصات العلمية .

ونظرا لحجم المشكلة ، فقد أصبح الاهتمام بالأبعاد البيئية يحتل صدارة الاهتمام على الصعيد العالمي كرد فعل على المطالب المتزايدة من الرأي العام ، وجمعيات حماية البيئة والأحزاب السياسية ، لذا فقضايا البيئة الحضرية والحفاظ عليها صارت قضايا ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأصبح الاهتمام بأبعادها وبناء الخطط والاستراتيجيات - الدولية والإقليمية والمحلية - للحد من تفاقمها ، ضرورة ملحة لدى كل المجتمعات المتقدمة و النامية على حد سواء .

فالجزائر مثل غيرها من الدول عرفت بعد الاستقلال وفي العقدين الأخيرين خاصة نموا حضريا سريعا ومعدلات عالية ، فقد ارتفعت نسبة التحضر من 58.3 % سنة 1998 إلى 86 % في سنة 2008 ، حيث أصبح أكثر من ثلثي السكان في الجزائر يعيشون في مناطق حضرية ، وقد ترتب على هذا التحول بروز العديد من المشكلات المرتبطة بالبيئة الحضرية كالمشكلات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتي عملت على تعميق الأزمة البيئية بالمناطق الحضرية وأدت إلى تلوث كبير للبيئة الطبيعية للمدن ، و كذا تدنى مستوى ونوعية الحياة فيها بدرجة أصبحت تشكل أخطر التحديات التي تواجه الدولة والجماعات المحلية والقائمين على حماية البيئة الحضرية بالجزائر ؛ وبالرغم من الوضع البيئي الصعب إلا أن جهود الدولة لم تتوقف عند حدود معينة ، بل تسعى جاهدة إلى تحقيق توازن بيئي معتدل يضمن صحة المواطن والجو العام مع تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و في هذا يمكن القول أنها لم تظهر بوادر للاهتمام بالفضاءات الحضرية

وحمايتها من التلوث بصورة رسمية إلا مع صدور القانون الإطار حول حماية البيئة في العام 1983 ، حيث سعت السلطات العمومية من خلال هذا القانون إلى التصدي لتفاقم هذه الظاهرة وتقليص وتحجيم المخاطر الناجمة عنها ، وقد استكمل هذا القانون بجهود أخرى حاولت وضع معالم لسياسة شاملة لحماية البيئة تجسدت في سنة 2001 ، من خلال الانطلاق في تنفيذ استراتيجية وطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، تعتمد على برامج العمل البيئية ، المستلهمة من اهتمامات الحكومة ومن الاتفاقيات الدولية المنبثقة عن الندوة العالمية للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في العالم .

تتمحور هذه الاستراتيجية الوطنية حول عدد من الأبعاد تحدد إجراءات عملية للتصدي لكل أشكال التلوث بالمناطق الحضرية ، تندرج كلها في عمليات تتكاتف فيها جهود الإدارة المركزية ممثلة في وزارة البيئة مع المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة ، بالإضافة إلى الجماعات المحلية والقطاعات الاقتصادية والحركة الجمعوية عبر كل المناطق الحضرية بالجزائر ، إذ أن هذه الأخيرة والتي من بينها مدينة المسيلة التي استفادت من البرامج التنموية الواسعة خلال العقدين الأخيرين من العام الماضي ، فأقيمت المركبات الصناعية الضخمة كمركب النسيج ، مركب الألمنيوم ، وشركات البناء والسكن والتعمير، شركات النقل والتمويل ...الخ ، كل ذلك كان له الأثر البالغ على البيئة الحضرية للمدينة إذ أضحت تعاني من تزايد مستمر في عدد السكان والعمران المتسارع وكثافة السكان وكذا تغير نمط الاستهلاك وزيادة حجم النفايات ، كل ذلك تَسبب في التدهور التدريجي للإطار المعيشي للبيئة بمدينة المسيلة (تلوث الهواء ، النفايات الصلبة، تلوث الموارد المائية ...) وتعرضت البيئة الحضرية للعديد من أخطار التلوث المستمر ، وهذا ما شكل هاجساً ملحاً ودافعاً للعمل على إيجاد الحلول السريعة والمناسبة وخاصة مع تنامي المشكلات والأخطار الناجمة عنها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة ، وبناء على ذلك جاءت هذه الدراسة لتكشف عن الوضع البيئي بالمناطق الحضرية في الجزائر ، كما تكشف عن الأبعاد الرئيسية لاستراتيجية الجزائر لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، والتي اخترنا فيها مدينة المسيلة أنموذج لهذه الدراسة ، متناولين فيها خمسة فصول هي على التوالي :

في **الفصل الأول** تطرقنا إلى موضوع الدراسة حيث طرحنا فيه الإشكالية وأهمية موضوع الدراسة ، وأهم الأسباب التي جعلتنا نختارها كما تناولنا الدراسات السابقة والتي

يمكن اعتبارها مشابهة لموضوع دراستنا ، كما تناولنا تحديدا لأهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة.

أما **الفصل الثاني** فتطرق فيه الباحث إلى تلوث البيئة ومشكلاتها في الجزائر والذي من خلاله أبرزنا البعد المحلي لظاهرة التلوث البيئي والتي بدورها تعتبر مشكلة عالمية ، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، كان الأول بعنوان البيئة الحضرية وعوامل تلوثها أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان بعنوان مظاهر التدهور البيئي في الجزائر في حين كان المبحث الأخير بعنوان أهم مشكلات البيئة الحضرية ، والتي ارتأينا أن تكون فيه هذه المشكلات ذات بعد محلي .

في **الفصل الثالث** جاء معنونا بالأبعاد الكبرى للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية ، و تم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث كان الأول بعنوان الحماية القانونية للبيئة في الجزائر والذي تم التطرق فيه لأشكال الحماية القانونية للبيئة في الجزائر والتي تم تقسيمها إلى : الحماية المستمدة من القوانين الغير جنائية والحماية المستمدة من القوانين الجنائية للبيئة الحضرية في الجزائر ، أما الثاني فكان بعنوان الآليات المؤسساتية وحماية البيئة الحضرية ، والذي بدوره تم فيه تصنيف المؤسسات الفاعلة في حماية البيئة الحضرية إلى هيئات مركزية مثل المجلس الأعلى للبيئة والمديرية العامة البيئة أو هيئات محلية مثل الجماعات المحلية ؛ في حين كان المبحث الأخير بعنوان الأهداف الكبرى للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، و يحتوي على أهم الأهداف الكبرى والمحددة من طرف السلطات العمومية لحماية البيئة الحضرية من التلوث والمتمثلة في إدماج العنصر البيئي في برامج التنمية و تحسين الإطار المعيشي والقضاء على الفقر و كذا حماية الصحة العمومية ونشر الوعي البيئي .

أما **الجانب التطبيقي** للبحث فقد احتوى على فصلين ، خصص **الأول** منها للإجراءات المنهجية للدراسة ، تطرقنا فيه إلى المجال المكاني والزماني والديمغرافي للبحث ، في حين عرضنا في **الفصل الأخير** البيانات وتمت عملية تحليلها ، كما تم ذكر النتائج المتوصل إليها مع عرض لأهم التوصيات في إطار نتائج الدراسة ، و في الأخير كانت لنا خاتمة للبحث أكدنا فيها على مدى أهمية الدراسات البيئية في المجال الحضري .

الفصل الأول

موضوع الدراسة

1- الإشكاليـــــة:

لقد أصبح من الواضح أن كل الدول والمنظمات والمؤسسات والأفراد ، عرضة لنوع من المخاطر ، سواء كانت ناتجة عن قوى الطبيعة أو من فعل الإنسان نفسه ، نتيجة للتقدم الصناعي الهائل الذي صحب الثورة الصناعية ، لذلك لم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية واختل التوازن بين عناصرها ، ولم تعد - هذه العناصر- قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة ، فمعدلات التلوث المنذرة ، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتصحر وزيادة عدد السكان والسكن العشوائي وتردي الأوضاع المعيشية في كثير من المناطق، أصبحت تشكل واحدا من الانشغالات الكبرى للحكومات والمجتمع المدني على حد سواء ، وكرد فعل مباشر على الأوضاع المتدهورة حظيت البيئة باهتمام بالغ الأهمية وصارت مجالاً للاهتمام العلمي ، تلتقي فيه وتنطلق منه العديد من العلوم الطبيعية " كعلوم الحياة والنبات والطب والجغرافيا " والعلوم الاجتماعية كعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثربولوجيا، وهنا يلقي كل علم من العلوم الضوء على جانب منها فتساهم العلوم مجتمعة في فهم البيئة وعناصرها، وتيسير تكيف الإنسان معها وسيطرته عليها دونما إساءة استخدام أو استنزاف ، كما أن هناك علوم فرعية أخرى تهتم بدراسة البيئة وتوضيح مدى تأثيرها على الإنسان والمجتمع من ناحية وتأثير الإنسان فيها من ناحية أخرى ولعل " علم اجتماع البيئة " يمثل هذا الفرع الجديد نسبيا من تلك العلوم حيث يوجه اهتمامه لفهم طبيعة تلك العلاقة بين الإنسان والبيئة .

ونظرا لفداحة تدهور البيئة فهي تحضى اليوم بالاهتمام الدولي الذي يتزامن مع الوعي بمخاطر التلوث البيئي ، ويتجلى ذلك بإنشاء الأمم المتحدة لمنظمة متخصصة في حماية البيئة ، تسمى بـــ " اللجنة العلمية للبيئة والتنمية " كان هدفها وضع خطة عالمية للحفاظ على البيئة ووضع استراتيجيات للتنمية وحماية البيئة ، وذلك لأن قضيتي البيئة والتنمية متداخلتان إلى أقصى حد، حيث تتأثر البيئة بالتنمية وتؤثر فيها ولا تعارض بينهما طالما روعيت الاعتبارات البيئية المتكاملة ، بالإضافة إلى نشوء العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تتبنى قضايا البيئة وحمايتها من الأضرار والتدهور كالتصحر وثقب الأوزون والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد والحجم المتزايد لعدد السكان وتلوث عناصر البيئة .

وتعتبر مشكلة التلوث بكل أشكاله أكبر خطر يهدد البيئة ، إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، فمع تقدم المجتمعات بدأت تتزايد مصادر التلوث سواء الفيزيائية أو الكيميائية والملازمة للسباق المحموم في مجال الصناعة أو الزراعة وغيرها ، وباتت مكونات وموارد البيئة الحية وغير الحية تتضرر من سموم الأدخنة والغازات والمركبات السامة ، ومن النفايات الخطرة والضوضاء والإشعاعات وغيرها . وترتبط قضايا تدهور البيئة وتلوثها بالمناطق الحضرية أكثر من ارتباطها بالمناطق الأخرى ، ولعل ذلك يعود إلى اعتبار الأولى مناطق استهلاك ضخمة للموارد البيئية (مواد غذائية ، ماء ، طاقة ...) فهي بحكم تجمع أعداد كبيرة من السكان فيها للعمل في المجالات الصناعية والأدبية والفنية والسياسية والتجارية والإدارية والخدمات العامة ، وكلهم مستهلكون غير منتجين للغذاء ، وهذا بدوره يؤدي إلى الكثير من الإفرازات والنفايات التي تلقى في المراكز الحضرية بكميات هائلة ويتم التخلص منها بطرق كلاسيكية كثيرا ما تؤدي إلى نتائج كارثية تعود سلبا على الإنسان والبيئة معا .

ولا يعتبر تلوث المناطق الحضرية مشكلة تلوث صناعي فحسب ، بل إنها بقضاياها ومشكلاتها لها أبعادها الهامة المتجاوزة لحدود التعامل السطحي معها أو اعتبارها تهم بشكل أكبر الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا ؛ صحيح أن الوعي بمخاطر التلوث البيئي ظهر أولاً بالدول الصناعية جراء ظهور الآثار السلبية للتقدم الصناعي التي أثرت على الأنظمة البيئية كالجو والتربة والماء ، لكن ذلك امتد إلى ظهور الصراع بين البيئة والتنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم وحقهم في العيش وسط بيئة نقية .

وبالرغم من أن الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها لازال متأخرا في الدول النامية على المستويات الحكومية والأهلية ، إلا أن الجزائر وإن كانت ضمن هذه الدول فقد خطت خطوات كبيرة في مجال حماية البيئة وهي تسعى جاهدة إلى إعادة الاعتبار للبيئة بشكل عام والبيئة الحضرية بشكل خاص ، ونظرا لما لحق هذه الأخيرة من تدهور جراء تضافر عدة عوامل ، جعل الجزائر في حاجة كبيرة لتهيئة إقليمها محاولة بذلك حل مشكلاتها والتي يعتبر التلوث من أخطرها ، وذلك للحد من آثارها السلبية على رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى صحة السكان وظروف معيشتهم ، وذلك وفق تصورات وبرامج وخطط مدروسة كاستراتيجيات وطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، فلم تدخر الجزائر جهدا

في مجال البيئة وتهيئة العمران من أجل الرقي أكثر بهذا القطاع ، فقد خصصت الدولة الجزائرية من أجل ذلك ثاني أكبر ميزانية في المنطقة العربية والتي قدرت بـــ 9.3 مليار دولار ككلفة سنوية سعيا لتحقيق قفزة نوعية في هذا المجال الحيوي كما تجلى ذلك من خلال المخطط الأولي للتدخل (2001-2004) ، كما تم تسطير أهداف لترقية البيئة وحمايتها تمتد عمليات تنفيذها إلى غاية 2011 كإستراتيجية وطنية يتم من خلالها إدراج البعد البيئي في كافة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وللكشف عن الأبعاد الكبرى للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث في الجزائر وعن طريق هذه الدراسة المتواضعة ، تم طرح التساؤل الرئيسي التالي :

- ما هي الأبعاد الرئيسية للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية في الجزائر من التلوث ؟

ولتسهيل عملية الدراسة والإحاطة بكل جوانبها تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو الوضع البيئي بالمناطق الحضرية في الجزائر ؟

2- ما هي أهم الإجراءات القانونية والتنظيمية لحماية البيئة الحضرية من التلوث في الجزائر؟

3- ما هي أهم المؤسسات المنشأة لحماية البيئة الحضرية، وما هو دورها في ذلك ؟

4- ما هي الأهداف الكبرى المشكلة للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ؟

5- هل يتم تجسيد هذه الأهداف على مستوى المدن الجزائرية ؟

2- أهمية الدراسة :

1 - إن أهمية الدراسة تنبع من أن مشكلة تلوث البيئة تحتل مكانا بارزا ومتزايدا حيث أصبحت موضوع الساعة ولا يكاد يخفى على أحد أن مشكلة تلوث البيئة خطر يهدد الجنس البشري بالزوال ،بل يهدد الحياة على هذا الكوكب ككل .

2- نظرا للاهتمام البارز من طرف المنظمات الدولية والحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام العامة والخاصة بخطر تلوث البيئة الحضرية على الإنسان .

3– أن موضوع تلوث البيئة الحضرية يمس مباشرة صحة العنصر البشري بل ويهدد حياته نتيجة للأمراض المزمنة والأوبئة الفتاكة والناجمة عن تلوث الهواء والماء والغذاء .

4- إن أبعاد هذه الإشكالية تتبلور من خلال الملاحظات العلمية للواقع المعيش في مجتمعاتنا المحلية هذه الأخيرة التي تتكاثر فيها مسببات التلوث البيئي ، و في ظل الوعي البيئي المتنامي واهتمام الدولة الجزائرية بالبعد البيئي في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتزامن مع الاهتمام الدولي بمخاطر التلوث البيئي ، والذي تجلى عنه بناء العديد من الخطط والاستراتيجيات المحلية والدولية لعلاج المشكلة من كل جوانبها .

3- أهداف الدراسة :

1- إثراء المعرفة العلمية النظرية من خلال العمل على جمع المادة العلمية والتي تعتبر شحيحة في مجال البيئة وخاصة تخصص علم الاجتماع .

2- محاولة الكشف عن عوامل ومظاهر التلوث وإعطائها بعدا محليا مرتبطا ببيئتنا ونشاطات مجتمعاتنا ومدننا .

3- محاولة إجراء تقارب ولو ذهني بين البيئة و الإنسان وترسيخ لفكرة أن الإنسان هو المتسبب في ظاهرة التلوث ، كما أنه هو الذي يستطيع الحد من هذا التلوث وذلك عن طريق الوقاية والعمل الجاد لنشر الوعي البيئي والثقافة البيئية بين كل فئات المجتمع .

4- الكشف عن مجهودات الدولة الجزائرية في التصدي لمشكلة التلوث البيئي بشكل عام وتلوث البيئة الحضرية بشكل خاص .

5- الكشف عن اهتمام الحكومة الجزائرية بالمناطق الحضرية وترقيتها حمايتها وفق خطط وبرامج مدروسة .

4- الدراسات السابقة :

برز الاهتمام بدراسة المشكلات البيئية بشكل واضح منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين ، عندما أُنشئت اللجنة العلمية لقضايا البيئة " سكوب " كمجلس دولي يضم علماء البيئة في سنة 1969 ، في إطار المجلس الدولي للاتحادات العلمية ، وعلى الرغم من حداثة الاهتمام بقضايا البيئة التي لا تقتصر على دراسة تلوث البيئة ، وإنما تمتد إلى باقي المشكلات البيئية كمشكلات المرور والإسكان ، واستنزاف الموارد ونقص الغذاء والطاقة وتدهور التربة والتصحر والمشكلة السكانية،[1] فإن عددا كبيرا من المؤتمرات الدولية عقد لمناقشة تلك القضايا وتشخيصها ، ووضع الحلول لها .

وقد أعقب ذلك دعوة الأمم المتحدة كهيئة دولية لعقد أول مؤتمر دولي تحت مظلتها سنة 1972، بمدينة ستوكهولم بالسويد ، حيث حدد المؤتمر مفهوم البيئة وعناصر التلوث ، والآثار الناجمة عن التلوث ، وقد حث المؤتمر كافة الدول والهيئات على التصدي لمواجهة أخطار التلوث ونشر الوعي والتربية البيئية ، واستجابة لهذا الاهتمام العالمي قامت على الصعيد القومي والمحلي الكثير من الدراسات والبحوث التي تعنى بحماية البيئة من التلوث .

غير أنه و في حدود علم الباحث لا توجد دراسات سابقة لموضوع إستراتيجية الجزائر لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، ومع ذلك توجد دراسات مشابهة لهذا الموضوع والتي سوف نعرض ما أتيح لنا الإطلاع عليه :

الدراسة الأولى :

تتمثل الدراسة الأولى في رسالة دكتوراه في القانون العام من إعداد الطالب : وناسي يحي ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور كحلولة محمد تحت عنوان " الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر" بجامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان سنة 2007، قام الباحث بدراسة نظرية تطرق فيها إلى الإجابة عن جملة من التساؤلات ، تتمثل أهمها في ما مدى فعالية وكفاية الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر؟ وهل نحن في حاجة إلى تطبيق القواعد التدخلية والإصلاحية في البيئة من خلال تطبيق قواعد المسؤولية الجنائية والمدنية ؟

---

1 السيد عبد الفتاح عفيفي : **بحوث في علم الاجتماع المعاصر** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1996 ، ص 218 .

وللإجابة على هذه التساؤلات استخدم الباحث المنهج التحليلي والنقدي لدراسة وتقييم مدى فعالية مختلف الآليات القانونية التي يتضمنها النظام القانوني لحماية البيئة في الجزائر.

ومن جملة أهداف البحث هو وصول الباحث إلى تحقيق تحليل قانوني شبه شمولي لمختلف العوامل المؤثرة في الآليات القانونية لحماية البيئة، ولتوضيح الثغرات والنقائص التي تعتري النظام القانوني لحماية البيئة في الجزائر .

كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن صلاحيات ومجالات تدخل وزارة تهيئة الإقليم وبقية الوزارات الأخرى في مجال حماية البيئة ، ومدى توظيف مختلف الآليات القانونية المتاحة لحماية البيئة ، من أجل التدخل بطريقة متكاملة وفعالة على مختلف مراحل التلوث بأساليب وقائية وتدخلية .

بالإضافة إلى ذلك دراسة الأسباب التي تقف وراء ضعف هذه الآليات لمواجهة التدهور الذي تعرفه البيئة في الجزائر .

ومن جملة ما تطرق له الباحث في دراسته نجد محاولة تفصيله في أنواع الحماية القانونية للبيئة وفق منظور تبنته الدول الغربية ودول العام الثالث ومن بينها الجزائر، يقوم هذا المنظور على تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية ، ويتم من خلال ذلك عرض مختلف الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، كما تطرق الباحث في بداية بحثه إلى معنى الحماية ومضمون البيئة والعناصر التي تشملها .

ومن جملة نتائج الدراسة نرى أن الباحث توصل إلى :

-أن الإصلاحات ركزت على تفعيل الطابع التقني والعلمي للقواعد البيئية المتعلقة بمظاهر التلوث .

- يحضى القضاء المدني بالقسط الأوفر في تحميل المتسببين في الأضرار الإيكولوجية تبعات مسؤولياتهم .

- تواجه عملية إصلاح الأضرار الإيكولوجية الخالصة ذات الطابع الحديث صعوبتين ، تتعلق أولاهما بإنكار التكييف القانوني الكلاسيكي لمركز قانوني واضح للعناصر والأملاك الطبيعية والعلاقات الإيكولوجية الغير مملوكة لأحد ، وتتمثل الصعوبة الثانية في عدم ملاءمة القواعد التقليدية المتعلقة بتحريك الدعوى لإثارة المسؤولية المدنية عن الأضرار الإيكولوجية .

- يؤدي القضاء الجنائي دورا بالغ الأهمية في ردع السلوكات الإجرامية الماسة بالبيئة إلى جانب الردع المدني .

- بالرغم من وجود القواعد والآليات القانونية الوقائية والتدخلية المتعلقة بحماية البيئة إلا أن التدهور البيئي لا يزال مستمرا كما تشير إليه التقارير الوطنية حول حالة البيئة في الجزائر.

من جملة ما نأخذه على الباحث في هذه الدراسة هي رغم افتقادها للجانب الميداني أو التحليل الكمي للجرائم الماسة بالبيئة إلا أنه تم إصدار تقييم لمدى فعالية الآليات القانونية لحماية البيئة ، وبالرغم من ذلك إلا أن الدراسة أفادتنا في الكثير من الجوانب وخاصة الجانب القانوني منها والذي تعرضنا فيه إلى الحماية القانونية للبيئة في الجزائر .

الدراسة الثانية :

للأستاذ الدكتور يسرى دعبس : " تلوث البيئة وتحديات البقاء . دراسة نظرية " وهي عبارة عن رؤية أنثروبولوجية لمشكلة تلوث البيئة ، تناول فيها الباحث المفاهيم والتصورات الاتجاهات النظرية حول البيئة وقضاياها ؛ وتطرق فيها إلى كل من تلوث الهواء و تلوث الماء، تلوث البر ، وكذا التلوث الداخلي للبيئة بالإضافة إلى تطرقه إلى بعض مشكلات التلوث غير المادي وطرق حماية البيئة الحضرية من مظاهر التلوث الاجتماعي .

وكان من جملة أهداف البحث ما يلي :

- محاولة تناول كافة مشكلات تلوث البيئة الطبيعية والاجتماعية ، وعمليات التأثير والتأثر الصحي بين البيئة والإنسان من خلال بعدي الزمان والمكان .

- معالجة تحليلية لبعض مشكلات التلوث المادي للبيئة ، مثل تلوث الهواء وتلوث الماء وتلوث التربة والغذاء .

- معالجة تحليلية لبعض مشكلات التلوث غير المادي ، مثل التلوث الضوضائي والتلوث الكهرومغناطيسي والتلوث الاجتماعي .

- الكشف عن بعض الاستراتيجيات المختلفة لحماية البيئة من التلوث بمختلف أنواعه على الصعيد الدولي والعربي ، ثم على المستوى المحلي (في مصر) ، مركزا على الأدوار الرسمية للجهات المعنية بالتلوث ، بالإضافة إلى الجهود الأهلية والجمعيات المعنية ، مع البحث عن مختلف القوانين والتشريعات الدولية والمحلية لحماية البيئة من التلوث .

وقد خلص الباحث إلى ذكر جملة من النتائج التي توصل إليها في دراسته والتي نذكر منها ما يلي :

- من الخطأ اعتبار مشكلة البيئة وقضاياها مشكلة فيزيقية بحتة ، فيجب عدم إغفال الأبعاد الاجتماعية والثقافية والنفسية لتلك القضية .

- إن مفهوم البيئة وطبيعة النظر إليها تختلف وفقا لتخصص الباحث العالم المتناول لها ، فهي تختلف في ضوء نظرة علم الاجتماع أو علم الإنسان والجغرافيا أو الاقتصاد أو السياسة ...إلخ.

- اختلاف طبيعة التلوث وصوره وأشكاله في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية ، فبينما تعاني كثير من الدول المتقدمة من التلوث الذري نتيجة لاستخدام الذرة كأحد التقنيات التكنولوجية في التصنيع على المدى الواسع خصوصا في مجال الأسلحة المتقدمة ثم الأسلحة الكيماوية ... إلخ، تعاني مثيلاتها في العالم النامي، جراء الفقر واستنزاف الموارد من التلوث المادي كتدهور نوعية التربة الهواء وتلوث الماء والغذاء وانعدامهما .

- اختلاف دور الإنسان في البيئات الثقافية المختلفة " الريف - الحضر " في إحداث عمليات التلوث بجميع أنواعه تبعا لاختلاف نظرته للبيئة ومواردها وطبيعة عمليات استغلالها واستثمارها والاعتداء عليها .

- تزايد عدد سكان المناطق الحضرية الكبرى بشكل رهيب حيث لم يكن في سنة 1950 سوى مدينتين تظم كل واحدة منها 10 ملايين نسمة وأصبح عددها 13 مدينة في نهاية القرن الماضي أما اليوم فهي تتجاوز 25 مدينة ، على رأسها مدينة مكسيكو ، وساوباولو، شنغاهاي ، وسوف تشهد القاهرة ولاجوس و الجزائر نموا كبيرا في عدد سكانها . ويعتبر التزايد السكاني أخطر من التلوث البيئي لأنه منبعه الأصيل ، ويتمثل ذلك في الاستخدام غير الرشيد للموارد المتاحة، وزيادة المشكلات الاجتماعية والانحراف بجميع أنواعه (التلوث الاجتماعي) .

- أن الامتداد العمراني العشوائي يشكل كارثة بيئية بكل المقاييس، ويعتبر التخطيط والتصميم العمراني المناسبين في المناطق الحضرية الكثيفة المكتظة بالسكان ، أهم ما يجعلها أكثر حيوية وأكثر استخداما واستزراعا للأشجار والنباتات، كما تمنع الامتداد العمراني العشوائي غير المنتظم .

لقد أفادتنا هذه الدراسة في العديد من الجوانب كان أهمها التعرض للتلوث الاجتماعي الذي يضم كل أشكال الجريمة والانحراف والإرهاب ، والذي يعتبر ذو صلة أو امتداد للتلوث البيئي بالمناطق الحضرية حسب الدراسة .

الدراسة الثالثة :

الدراسة الثالثة تتمثل في دراسة من إعداد الدكتور طلال بن سيف بن عبد الله عنوانها " حماية البيئة الدولية من التلوث " سنة 2005 م ، حيث تعرض الباحث في دراسته إلى أن مشكلة التلوث ليست مشكلة حديثة غير أن الحديث فيها هو زيادة شدة التلوث كما وكيفا ؛ وانعكس عن ذلك - الآونة الأخيرة - اهتمام الدراسات والفكر القانوني بالبيئة والتلوث ، في هذه الدراسة ركز الباحث على الجانب القانوني ودوره في حماية البيئة، فبعد العرض النظري حول البيئة والتلوث ، والذي قدم فيه مفهوم البيئة والتلوث والاتجاهات الدولية لمعالجة المشكلة ، ودور المنظمات البيئية في حماية البيئة؛ كما قدم عرضا مفصلا عن المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية ، أظهر من خلالها الاتجاهات الدولية عن الأضرار البيئية ، والتنظيم القانوني الدولي للمسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية ، وحماية البيئة عن طريق العقوبات الرادعة ، ودور ذلك في الحد من التلوث .

وكان من جملة أهداف البحث هو تبصير القارئ بمشكلة التلوث وتعريفه بها، باعتبار أن فهم المشكلة هو بداية العلاج ، وكل ما زادت معرفتنا بحجم المشكلة بقدر ما تزيد قدرتنا للتصدي لها ؛ كما ذكر أن الهدف الرئيسي الذي يود إثارته في هذا البحث هو توضيح المسؤولية الدولية عن منع الإضرار بالبيئة .

كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن بعض الإجراءات الوقائية والحلول المقترحة لعلاج مشكلة التلوث البيئي في العالم العربي على الخصوص .

وقد خلص الباحث في الأخير إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها :

- أن موضوع التلوث البيئي موضوع هام ومتجدد ودقيق ، وأن البحث فيه ليس بالأمر السهل وذلك بسبب التطور المتلاحق في دراسات حماية البيئة واختلاف الاتجاهات الفقهية المتعلقة بالمشكلات الدولية للبيئة .

- أن موضوع المسؤولية البيئية تقوم على دور جميع البشر كل من خلال موقعه ، فالجميع مدعوون لتحمل مسؤولية الحفاظ على البيئة .

- لابد من وجود تضامن وتعاون دولي ، يكون لزاما على المنظمات الدولية تنسيق الجهود في ما بينها لبناء إستراتيجية دولية لحماية البيئة من التلوث ، تتمثل في سن القوانين والتشريعات البيئية الصارمة وملأ الفراغ القانوني في مجال حماية البيئة .

الدراسة الرابعة :

وتتمثل في مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء للسنة القضائية 2004-2005 ، من إعداد الطالب القاضي بن قري سفيان ، أبرز فيها الباحث الجوانب القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري تحت عنوان " النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري " حيث قسم الدراسة إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى الفصل التمهيدي ، تناول في الفصل الأول الإجراءات الإدارية الكفيلة بحماية البيئة ، وتناول في الفصل الثاني الجزاءات المترتبة على مخالفة الإجراءات القانونية ، أما الفصل الثالث فقد تطرق فيه إلى الهيئات الكفيلة بحماية البيئة وترقيتها .

ومن جملة أهداف الدراسة هو الكشف عن أهم الجوانب القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري ، وذلك من خلال إبراز النصوص القانونية الموجودة في مختلف القطاعات ، والتي بدورها تشكل الأداة الفعالة لحماية البيئة في الجزائر .

ضف إلى ذلك محاولة الكشف عن التطور التشريعي لقانون حماية البيئة في الجزائر مع مقارنته بالتشريع البيئي في العالم العربي والعالم الغربي ؛ إبراز التطور التشريعي لدولة مصر في الأول و دولة فرنسا في الثاني .

ومن جملة النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته هذه هي :

- أن تجسيد النظام القانوني لحماية البيئة وتنفيذه على أرض الواقع يتطلب وجود جهاز تنفيذي فعال من القاعدة إلى القمة يعمل في كنف الشرعية ويسهر على التطبيق السليم للقانون .

- أن قانون البلدية الصادر سنة 1990 كان أكثر تجاوبا مع المعطيات البيئية الجديدة مقارنة مع قانون 1981 ، كما أعطى المشرع صلاحيات واسعة باعتبارها الضابطة الإدارية الرئيسية المتواجدة على المستوى المحلي .

- أن الحفاظ على البيئة وترقيتها ومنع تدهورها تعتبر الأهداف الحقيقية من المشاركة الجماهيرية الفاعلة ، التي تبقى تهدف لتحقيق جملة من الممارسات وصيانة العديد مـــن

المبادئ، ولا يتم ذلك ما لم تتوفر الهياكل التنظيمية والنصوص التشريعية التي تحتوي المواطن وتنظم جهوده لخدمة القضايا البيئية وبنائه فكريا وثقافيا، وكذا تمكينه من الإطلاع على المعلومات، علاوة على كفالة حقه في التقاضي وتجاوز العقبات التي تقف عائقا أمام تنمية قدراته وتحول دون تفاعله .

تشترك هذه الدراسة القانونية في العديد من الجوانب مع دراستنا وخاصة عند التطرق إلى الجانب القانوني منها ، حيث تطرق الباحث إلى الأبعاد القانونية لحماية البيئة من التلوث ، باعتباره أهم العوامل بل و يكاد يكون العامل الوحيد المؤثر على البيئة ، وعليه فحينما نتكلم على حماية البيئة فإن هذه الحماية مرتكزة حول الوقاية من مضار التلوث .

5- أسباب اختيار الموضوع :

1- إن حداثة الموضوع والمتمثل في الكشف عن المجهودات الوطنية للحد من مشكلة التلوث والإحاطة بكل جوانبها ، يعتبر من الأسباب الرئيسة لاختيار الباحث لهذا الموضوع .

2-الاهتمام الشخصي والرغبة العلمية في الكشف عن الحلول المنتهجة لحماية البيئة الحضرية من التلوث باعتبارها من أخطر المشكلات التي تواجه البيئة الحضرية بالخصوص .

3-من بين أسباب اختياري للموضوع هو قلةالدراسات للمواضيع المتعلقة بتلوث البيئة الحضرية من قبل كل التخصصات - حسب إطلاعنا- وخاصة الدراسات السوسيولوجية .

4- يعتبر مشكل تلوث البيئة بشكل عام ، والبيئة الحضرية على الخصوص، مصطلحا كثر تداوله في الأوساط العلمية والإعلامية وحتى برامج الأحزاب السياسية، ومع ذلك مازال يكترثه بعض الغموض في الإحاطة بكل جوانبه و طرق التصدي له .

5–قد يكون الموضوع هو نفسه الموضوع المختار في رسالة الدكتوراه حيث يمكن تناوله بالدراسة من جانب آخر .

6 -قد تكون جملة أهداف الدراسة هي عبارة عن أسباب اختياري لموضوع تلوث البيئة .

6- تحديد المفاهيم :

6- 1 - مفهوم البيئة :

إن موضوع البيئة يعد موضوعا متشعبا لا يمكن اعتباره موضوعا مستوفيا لجميع الجوانب ، كما لا يمكن تجسيد مفهومه بمعزل عن جملة الجوانب المتعلقة به ، نظرا لطبيعة المشاكل المطروحة في هذا السياق من جهة و من جهة أخرى بالنظر إلى طبيعة الدراسة التي تتناول هذا الموضوع ، فنظرة البيولوجي للبيئة ترتكز على الجانب الصحي فيما تقتصر نظرة الاقتصادي على الجانب المالي ، وحتى نتفادى وجود أي التباس في مفهوم البيئة تعين تحديده وفقا للمفاهيم الأخرى المرتبطة به .

أ - **التعريف اللغوي** : كلمة البيئة مشتقة من "بوأ " وهي في اللغة تأتي بعدة معاني منها المنزل أو الموضع ، يقال تبوأت منزلاً أي نزلته ، وبوأ له منزلاً وبوأه منزلاً : هيأه ومكن له فيه. ومنه قوله تعالى: " وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاء نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاء وَلاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ " [2]

وقوله تعالى :" وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ "[3]

وقوله تعالى : " واذْكُروا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبوّأَكُمْ في الارضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصورًا وتَنْحِتُونَ الجِبَالَ بُيوتًا فاذْكُروا آلاءَ اللهِ ولا تَعْثَوْا فِي الأَرضِ مُفْسِدِينَ " [4]

ويقال **لغة** : تبوّأت منزلا بمعنى هيأته و اتخذته محل إقامة لي[5]، فيما يرى البعض الآخر أن البيئة لفظ شائع يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها و بين مستخدميها حيث نجد أن بيئة الإنسان الأولى هي رحم أمه ثم بيته فمدرسته[6]

أما فيما يخص علم البيئة فهو مصطلح إغريقي مركب من كلمتين : " oikos " بمعنى منزل و" logos " بمعنى العلم ، و بذلك فعلم البيئة هو العلم الذي يهتم بدراسة الكائن الحي في منزله حيث يتأثر بمجموعة من العوامل الحية والبيولوجية وغير الحية الكيميائية والفيزيائية [7]

ب - أما التعريف الاصطلاحي :

فمن الصعوبة بما كان وضع تعريف جامع مانع للبيئة نظرا لوجود عدة مفاهيـــم لها صلة وثيقـــة بها، فهناك من يرى أن البيئة " هي الإطار الذي يعيش فيها الإنسان ويحصل

---

[2] **سورة يوسف** ، الآية 56 .

[3] **سورة الحشر** ، الآية 9 .

[4] **سورة الأعراف** ، الآية 73 .

[5] إحسان علي محاسنه : **البيئة والصحة العامة** ، دار الشروق ، مصر، 1991 ، ص 17.

[6] عبد الحكم عبد اللطيف الصغيري ، **البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني** ، الدار المصرية اللبنانية ، 1994 ، ص17 .

[7] إحسان علي محاسنه : **مرجع سابق** ، ص17 .

على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر" [8] ، فيما نجد تعريفا آخر يتجه إلى أن البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء ، هواء فضاء ، تربة ، كائنات حية ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته [9]. أو هي الحيز الذي يمارس فيه الإنسان أنشطته المعتادة مع مختلف الأحياء حيث يكونون سلسلة متصلة فيما بينهم.[10]

كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في استوكهولم عام 1972، بأنها " رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته " [11].

وفي معجم العلوم الاجتماعية – عرفت البيئة بأنها العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره استجابة فعلية أو استجابة احتمالية ، مثل العوامل الجغرافية والمناخية كسطح النباتات والحرارة والرطوبة والعوامل الثقافية التي تسود المجتمع والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع وتشكلها و تطبعها بطابع معين .[12]

وانطلاقا من هذه التعريفات نستطيع أن نقسم البيئة إلى قسمين هما :

---

[8] فتحي دردار : **البيئة في مواجهة التلوث** ، دار الأمل ، تيزي وزو ، الجزائر ، 2003 ، ص17 .

[9] ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة** ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1994 ، ص 21 .

[10] محمد عبد القادر الفقي : **البيئة وحمايتها من التلوث** ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1995 ، ص 100 .

[11] محمد عبد البديع . **اقتصاد حماية البيئة** : دار أمين للطباعة ، مصر، 2003 ، ص 9 .

[12] إبراهيم مدكور : **معجم العلوم الاجتماعية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، 1975 ، ص 103 .

*** - البيئة الطبيعية :**

يقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من العناصر حية وغير حية ومنها المشيدة أو التي أقامها الإنسان من خلال تفاعله المستمر مع البيئة الطبيعية ، وتكون البيئة الطبيعية والمشيدة وحدة متكاملة .[13] وتشمل هذه البيئة الوجود المادي المحيط بالإنسان أي اليابسة والماء والهواء ، اليابسة وما فوقها من حيوان و نبات و جماد وما في باطنها من مواد[14] ، وكذلك كل ما قام بتشييده الإنسان من مساكن وشق الطرق والمصانع ، وتختلف البيئة الطبيعية من منطقة إلى أخرى وذلك حسب المعطيات المكونة لها .

وخلاصة القول إن البيئة الطبيعية تتمثل في كل الموارد التي أتاحها الله سبحانه وتعالى للإنسان، كي يحصل منها على مقومات حياته ، قال تعالى " وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ " [15]

*** - البيئة الاجتماعية :**

وتشمل العلاقات الاجتماعية في ظل الثقافة السائدة . أو ذلك الإطار من العلاقات الذي يعتبر الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات ، سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما وبين جماعات متباينة أو متشابهة في بيئات متباعدة وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية .[16]

ج - التعريف الإجرائي للبيئة :

ومن هنا فإن الباحث يتبنى تعريفا إجرائيا للبيئة بأنها كل ما يحيط بالإنسان من أشياء تؤثر على الصحة ، فكلمة بيئة تشمل المدينة بأكملها مساكنها وشوارعها وأنهارها وآبارها وشواطئها، وتشمل أيضا ما يتناوله الإنسان من طعام ، وشراب وما يلبسه من ملابس بالإضافة إلى العوامل الجوية والكيميائية .[17]

---

[13] رشيد الحمد ، محمد سعيد صباريني : **البيئة ومشكلاتها** ، سلسلة عالم المعرفة ، ط 2 ، الكويت ، 1990 ، ص 33 .

[14] محمد عبد البديع : مرجع سابق ، ص 10 .

[15] **سورة الرعد الآية** 03 .

[16] السيد عبد الفتاح عفيفي : **مرجع سابق** ، ص 224 .

[17] إبراهيم سليمان عيسى : **تلوث البيئة ، أهم قضايا العصر – المشكلة والحل** ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2002 ، ص18 .

كما قد تعرف على أنها كل العناصر الطبيعية - حية وغير حية - والعناصر المشيدة أو التي أقامها الإنسان من خلال تفاعله المستمر مع البيئة الطبيعية ، وتكون البيئة الطبيعية والمشيدة وحدة متكاملة ، كما تمثل العلاقات القائمة بين الإنسان وبيئته والتفاعلات المتبادلة بينهما .[18]

2-6- تعريف البيئة الحضرية :

تمثل البيئة الحضرية كل ما يحيط بالإنسان(الساكن أو المتواجد) في المنطقة الحضرية من عناصر ومكونات (سواء كانت فيزيائية أو ثقافية) عملت الطبيعة على تكوينها أم عمل الإنسان مع الطبيعة في إنشائها .[19]

ومنه يمكن تعريف البيئة الحضرية على أنها مجموع العناصر ذات العلاقات المركبة تشكل إطار و وسط و شروط حياة الإنسان [20] . وكنتيجة للنمو العمراني المطرد تركز عدد هائل من السكان في المدن و خاصة في التجمعات السكانية الجماعية ذات الكثافة العالية في مجال محدود هو المدينة ؛ هذه الأخيرة بصفتها منطقة حضرية تواجه اليوم و أكثر من أي وقت مضى تحديات جسام فيما يخص نوعية البيئة الحضرية (مياه، نفايات ، ضجيج ، مساحات خضراء ،... الخ) .

ويرى كل من " هارفي و كاستلز" أن المناطق الحضرية هي في مجملها، بيئات مصطنعة أقامها الناس ،[21] وحتى المناطق الريفية قد أخذت تخضع بصورة متزايدة لنفوذ التدخل البشري والتقانة الحديثة فأصبحت لا تختلف كثيرا عن المناطق الحضرية .

كما تعرف البيئة الحضرية بتعريف المدينة التي يعتبرها " ورث " المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهات من الأرض ، ومنها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على جميع الناس .[22]

ومما سبق يمكن أن نحدد مفهوم البيئة الحضرية في بحثنا هذا على أنها تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة ، تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا، وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدينية من تلوث وضجيج وازدحام حركة المرور وتوافر مركبات صناعية

---

[18] السيد عبد الفتاح عفيفي : **مرجع سابق** ، ص 223 .

[19] هاشم عبود الميسوي، حيدر صلاح يعقوب: **التخطيط والتصميم الحضري**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان – الأردن، 2006، ص93 .

[20] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : **المدينة - دراسة في علم الاجتماع الحضري** - المكتب الجامعي الحديث ، ط 06 ، الإسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص 41

[21] أنتوني غدنز: **علم الاجتماع** ، ترجمة : فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، ط 4 ، بيروت ، لبنان ، 2005 ، ص 602 .

[22] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : **مرجع سابق** ، ص 59 .

ومنشآت قاعدية ... إلخ ، ويعمل غالبية قاطنيها في الصناعة أو التجارة أو كليهما معا ، كما تمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية والمقرات الإدارية وكذا تعدد الظاهرات الاجتماعية .

بعد عرض هذا التعريف ندرك الصعوبة التي تكتنف تحديد مفهوم البيئة الحضرية، فبعض الدول تعتمد المعيار الإداري لتحديد المدينة ، والجزائر من ضمن هذه الدول ويعني المعيار الإداري : إصدار قرار إداري يضفي صبغة المدينة على تجمع سكاني معين إذا ما توفرت فيه شروط معينة، وهنا لابد من إبداء ملاحظة أساسية وهي أن حديثنا عن البيئة الحضرية في الجزائر سيجعلنا نلامس موضوعا شديد التنوع والاختلاف . فالحديث عن المدينة الجزائرية يعني حديثا عن مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة ، وفي الوقت ذاته يعني حديثا عن مدن متوسطة كمدينة المسيلة وسكيكدة و بسكرة و تلمسان . وكذا عن مدن صغيرة كتيهرت والبيض وخنشلة ورغم شساعة الاختلاف الموجود بين هذه المدن لا من حيث عدد السكان ، نوع الفئات المهنجتماعية ، المنظر المورفولوجي ، حجم العمران والمركز الصناعي ... إلخ وبالرغم من وجود هذه الاختلافات نجد بعض العناصر الموحدة لهذه الكيانات المختلفة عبر إبداء بعض الملاحظات :

* أن البيئة الحضرية هي من صنع الإنسان فهي إذن نتاج تأثير الإنسان في بيئته الطبيعية .

*أن وعي الإنسان بهذا الفعل وبتأثيره جعله يسعى إلى تنظيمه وإعادة خلق نوع من التوازن بين عناصره ومن ثم ظهرت الخطط (خطط المدن) كما ظهرت مستويات من التصاميم المديرية والتي يبقى الهدف من ورائها : المحافظة على التوازن بين مختلف عناصر المجال الحضري ، الطبيعية منها والمصطنعة (أي تلك التي هي من فعل الإنسان) من أجل خلق بيئة ملائمة لحياة هذا الإنسان ؛ وضمان استمراريته وسلامة صحته .

*أن هذه البيئة تواجه مشكلات متعددة مثل التلوث بكل أشكاله وان اختلفت مستوياته فإن مصادره وعوامله واحدة ، وبذلك تكون الحماية واحدة .

6 – 3 - تعريف التلوث البيئي :

أ- التعريف اللغوي :

جاء في المعاجم لوث الأمر:- لبسه، ولوث التبن بالقت:- خلطه، وتلوث بالطين، وتلوث بفلان رجاء منفعة، أي لاذ به، وتلبس بصحبته، ولوث الماء أي كدّره .

يدل هذا التعريف اللغوي أن التلوث له معنيان في اللغة :

- **معنى مادي:** وهو اختلاط أي شيء غريب عن مكونات المادة بالمادة ، مما يؤثر عليها ويفسدها ، كتلوث الماء والتلوث بالطين .

- **تلوث معنوي** : وهو ذلك التغير الذي ينتاب النفس فيكدرها أو الفكر فيفسده ، أو الروح فيضرها ، أو السلوك فينحرف به ، وهذا التغير يكون دائما نحو الأسوأ ، والتلوث بالمعنيين المادي والمعنوي يعني فساد الشيء [23]

ب - التعريف الاصطلاحي :

ويعتبر التلوث البيئي من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه البشرية , وأشكال الحياة الأخرى على كوكبنا , فمثلا بإمكان (هواء أو ماء أو تربة) ملوثة , في بيئة معينة أن تهدد حياة الكائنات الحية (الإنسان والحيوان والنبات والكائنات الأخرى) فيها. وقد أدى التقدم الصناعي السريع خلال العقود الماضية وما رافقه من أبخرة و غازات ونفايات سامة والسعي الحثيث وراء الطاقة واستخدام المبيدات الكيميائية الزراعية وتعرية الغابات والرعي الجائر إلى جانب الزحف السكاني وهجرة سكان القرى إلى المدن أدى إلى تلوث البيئة من (هواء وماء وتربة) .

وعليه يعرف التلوث البيئي بأنه أي تغيير في خواص البيئة ، مما يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية [24].

كما يعرف التلوث البيئي بأنه عبارة عن الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها والتي تسبب للإنسان الإزعاج والإضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية [25]

---

[23] إبراهيم سليمان عيسى : **مرجع سابق** ، ص 19 .

[24] مصطفى عبد اللطيف عباسي : **حماية البيئة من التلوث** ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، ط 1 ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 17 .

[25] راتب السعود : **الإنسان والبيئة " دراسة في التربية البيئية "** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2004 ، ص 52 .

ومنه فالتلوث البيئي هو كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية ، مع عدم قدرة الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها. [26]

كما يعتبر التلوث البيئي كما " عرفه العلماء بأنه أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي يؤدي إلى حدوث تأثير ضار على الهواء أو الماء أو الأرض ، أو يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى ، وكذلك يؤدي إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية كنتيجة للتأثير الضار على الموارد المتجددة " . [27]

وفي هذا يمكن أن يقتصر التلوث البيئي على إفساد بعض عناصر البيئة نتيجة إدخال بعض المركبات محدثة زيادة خاصة في هذه المركبات في البيئة الطبيعية ، كزيادة ثاني أكسيد الكربون أو إضافة مواد جديدة على البيئة الطبيعية .

ج - التعريف الإجرائي :

يعتبر تلوث البيئة كل تغير مباشر أو غير مباشر يمس مكونات البيئة ، ويتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان ، والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية .[28]

ومما سبق يتضح لنا أنه يمكن أن يتسع مفهوم التلوث البيئي ليشمل كل ما يخل بصحة الكائنات الحية ، من إنسان وحيوان ونبات ، أو يقلق راحة الإنسان مثل الضوضاء أو الروائح الكريهة ، كما يتسع ليشمل التلوث الاجتماعي والذي يتمثل في الانحرافات الاجتماعية مثل تعاطي المخدرات وانتشار الجريمة و الإرهاب .

ويعتبر هذا التعريف شامل لكل الملوثات البيئية سواء الملوثات المادية أو غير المادية كالتلوث الفيزيقي أوالتلوث الاجتماعي .

6- 4- مفهوم الإستراتيجية :

يعد مفهوم الإستراتيجية قديما في الفكر البشري ، ففي الحضارة اليونانية القديمة اشتقت كلمة استراتيجية من الكلمة اليونانية STRATEGIA التي تعني علم الجنرال STRATEGOS ، وتفيد الاستخدامات المحددة لهذه الكلمة في تلك الفترة التاريخية أن كلمة جنرال تصف الشخص المميز بمجموعة من الأبعاد .

---

[26] محمد يسرى إبراهيم دعبس : **تلوث البيئة وتحديات البقاء** ، ب د ن ، 1999 ، ص 15 .

[27] مصطفى عبد اللطيف عباسي : **مرجع سابق** ، ص 17.

[28] القانون رقم 10/03 ، المؤرخ في 2003/07/20 ، **المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ، الجريدة الرسمية ، العدد : 43 الجزائر ، 2003 .

وفي اللغة الحالية كثيرا ما يستعمل مصطلح الإستراتيجية - هذا المصطلح ذو الأصل العسكري ابتعد كثيرا عن أصله وعن ميدانه - في مجالات مختلفة ، فنلاحظ أن الصحافة مثلا تستعمل عبارة إستراتيجية رجل الدولة أو استراتيجية حزب سياسي أو استراتيجية مؤسسة متعددة الجنسيات، وهذا لتمييز ردود أفعال ومخططات وقرارات وأخطاء المعنيين ؛ خاصة في حالة المسئولين والهيئات أو المؤسسات .

وفي هذا الصدد نورد على سبيل المثال تعريف (Thomas.1988) والذي يعرف الاستراتيجية بأنها " خطط وأنشطة المنظمة التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المنظمة وأهدافها ، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل بها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية " . فالإستراتيجية إذا هي خطة منهجيّة تعني إمكانيّة إيجاد الطّرق المثلى في التصرّف في "الموارد الاجتماعيّة " في شكل متوازن ومنتظم ، وبهذا فهي (الإستراتيجيّة) الطّريقة المنهجيّة الّتي تجمع بين الاقتدار على امتلاك الوسائل الضّمنة لأهداف المجموعات المتكوّنة للمجتمع مع المحافظة على التّواصل واستمراريّة الفعل المولّد وديمومته .[29]

ويمكن أن نعتبر الإستراتيجية البيئية عبارة عن الخطوات العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ هذه الاستراتيجية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات المختلفة والمشاركة في تحقيق نتائج الاستراتيجية .[30]

وبهذا تكون استراتيجية حماية البيئية الحضرية في الجزائر هي عبارة عن الخطوات العريضة التي خطتها وتخطوها الجزائر لتنفيذ أهداف محددة مسبقا لحماية البيئة من التلوث ، والتي تتجسد في مهام المؤسسات والجهات القانونية والتنظيمية وبمشاركة المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني بغرض تحقيق جزء من هذه الأهداف في مدة زمنية محددة.

وبهذا نخلص إلى أن الاستراتيجية البيئية هي عبارة عن خطة لاستخدام مجموعة متناسقة من السياسات Polices و التدابير لتحقيق هدف معين ، وتستخدم جميع القوى الأخلاقية والاجتماعية والسياسية لتحقيق جملة من الأهداف وهي تقوم على مايلي :

- القيم والمؤسسات للتأثير على الإنسان وإصلاحه .
- نظام الحوافز لتحفيز الأفراد والمؤسسات على التصرف وفق هذه القيم .

---

[29] مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظى : **قضايا التنمية في الدول النامية** ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ، مصر ، 2005 ، ص 249 .

[30] نادية حمدي : **الإدارة البيئية المبادئ والممارسات** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، 2003 ، ص96 .

- يتم فيها إجراء التعديلات التي يدخلها النظام على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

- كل ما سبق لا يمكن حصوله دون تفعيل إيجابي لدور الدولة .

الفصل الثاني

تلوث البيئة الحضرية ومشكلاتها

1- البيئة الحضرية و عوامل تلوثها :

1-1-بعض خصائص البيئة الحضرية في الجزائر : لقد اعتمد في الجزائر على تصنيف المناطق الحضرية وفقا لمجموعة من الخصائص من بينها الخصائص الكمية والإدارية والمهنية والتجهيزات الحضرية ، فبالنسبة لحجم السكان فقد اعتبر 5000 نسمة كحد أدنى ينبغي أن يتوفر عليه أي تجمع حضري ، أما في المجال المهني فاعتبرت الخصائص المهنية من أهم المعايير لتمييز السكان الحضر عن سكان الريف ، فمثلا يجب أن تكون نسبة السكان العاملين في الزراعة أقل من 25 % من مجموع عدد عماله الإجمالي ، بالإضافة إلى بعض الخصائص الحضرية الأخرى كالتجهيزات الحضرية والخدمات العمومية ، كتوفر الكهرباء وأنابيب المياه الصالحة للشرب ، وشبكات تصريف المياه المبتذلة ، والمستشفيات والمصحات ، والمدارس ومرافق الترفيه من أندية ثقافية وقاعات السينما...إلخ .

وبناءً على ما سبق يمكن استخلاص بعض خصائص البيئة الحضرية في الجزائر، والتي نراها قد تخدمنا في هذه الدراسة في الكثير من الجوانب .

أ - **التفاوت الكبير في حجم التجمعات الحضرية** : الشبكة الحضرية في الجزائر يغلب عليها طابع المدن الصغرى والمتوسطة ، ولقد ارتفعت هذه المدن الصغرى أو المناطق الشبه حضرية إلى مدن متوسطة أو كبرى أو مراكز حضرية بفضل مهامها الإدارية إذ أصبحت مراكز بلديات أو دوائر أو ولايات . وبهذا تعتبر الشبكة الحضرية في الجزائر حسب تعداد 2008 يغلب عليها طابع التجمع الحضري الرئيسي والتجمع الحضري الثانوي بنسبة 86 % من حجم السكان . [1]

ب- نمو المدن : تنمو المدن في العصر الحديث نتيجة العمل الصناعي ، ويحكم المدن المعاصرة مستويات مختلفة من التغيير السريع في العوامل القومية والإقليمية ومستويات اقتصادية ومادية ودولية ؛ وبهذا لم يتم - على الأقل في علم الاجتماع - تحديد معدل ثابت ومحدد للنمو الحضري في منطقة ما بحيث يمكن تناوله كمعيار للنمو في أية منطقة أخرى [2] فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي ينبثق من خلالها معدل خاص للنمو الحضري به .

في الجزائر قدرت نسبة مجموع السكان الحضر مع بداية الاستعمار الفرنسي حوالي 5% فقط من مجموع السكان " حوالي 3 ملايين نسمة " وفي سنة 1987 قفزت نسبة

---

[1] www: //djelfa.info/vb/calendar . 20/10/2008 .

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **المدينة مرجع سابق** ، ص 86 .

التحضر إلى 49.81% [3] لتصل إلى نسبة 86 % سنة 2008، ومن بين أهم العوامل التي تساعد في تسارع نمو المدن في الجزائر نجد ثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في :

* زيادة المواليد عن الوفيات نتيجة تحسن الظروف الاجتماعية والصحية .
* الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر .
* الهجرة الخارجية أي من خارج الدولة .[31]

ج – توزيع سكان الحضر : يرتكز أغلب سكان الحضر في الجزائر بالولايات الشمالية والقريبة من الشريط الساحلي لحوض البحر الأبيض المتوسط ، وبالأخص في خمس مدن كبرى والولايات المجاورة لها وهي مدينة الجزائر ووهران ، وقسنطينة والبليدة وعنابة والتي تضم أكثر من 33.5 % من المجموع الكلي للسكان ، التركيز الثاني لسكان المدن في الجزائر يوجد في المرتفعات والسهول الداخلية في التل على شكل سلسلة مترابطة من المدن الكبرى والمتوسطة الممتدة من الغرب إلى الشرق في الولايات الداخلية كولايات تلمسان ، سيدي بلعباس ومعسكر ، غليزان ، الشلف ، المدية ، المسيلة ، وبرج بوعريريج، سطيف ، باتنة ، تبسة ؛ وهي مدن تقع في أقاليم ذات طابع زراعي ورعوي في الأصل ؛ شحنت هذه الأقاليم باستثمارات في الصناعة خلال مرحلة التخطيط المركزي ما بين 1966 و 1977 كما استفادت أغلب الولايات المذكورة أعلاه ببرامج خاصة في إطار التخطيط الإقليمي [32]، أدت إلى تحسين ظروف الحياة بصفة عامة في مجال المرافق العامة والهياكل الأساسية وتوفير فرص الشغل في القطاع الصناعي، وقد شهدت المدن الصغرى والمتوسطة والكبرى (في الأطلس التلي والسهول والأحواض الداخلية) ، شهدت نزوحا ريفيا مكثفا بسبب الاستثمارات التي منحتها الدولة لهذه المراكز العمرانية في مجال الصناعة .

في حين تبقى الجهات الجنوبية من الجزائر سواء في السهوب أو الصحراء قليلة التجمعات الحضرية مقارنة بالشمال بل قليلة السكان بصفة عامة ؛ ويمكن اعتبار المقرات الإدارية للدوائر والولايات كمراكز حضرية سهبية أو صحراوية مثل : الحساسنة ، مشرية ، عين الصفراء ، بشار ، بني عباس ، تيهرت ، الجلفة ، الأغواط ، آفلو ، بوسعادة ، بسكرة ، غرداية ، القرارة ، الوادي ، أدرار، عين صالح وتمنراست ، ويمكن إرجاع سبب الزيادة في عدد السكان بالمدن الصحراوية بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية المرتفعة ، حيث أصبحت

---

[3] بشير التجاني : **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 2000 ، ص 32 .

[31] السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق**، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص 178.

[32] بشير التجاني ، **مرجع سابق** ، ص 39 .

تستقطب سكان القرى والبدو الرحل ، بسب توفر فرص الشغل ضف إلى ذلك الهجرة الدولية من الدول الإفريقية المجاورة إذ تم إحصاء عدد مهم من الأجانب المقيمين بطريقة غير قانونية بالجنوب الجزائري سنة 1994 .[33]

د- هيمنة المدن الساحلية : تهيمن المدن الساحلية على النظام الحضري في الجزائر لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية تعود إلى الاستعمار الفرنسي الذي وجه جميع الجهود لتنمية الشمال الجزائري باعتباره يحتوي على أوطان مناسبة للاستيطان يتوفر فيها المناخ المعتدل والأراضي الخصبة، وتوفر الموارد المائية ، والثروات المنجمية وسهولة الاتصال بفرنسا عبر المدن الساحلية، كل ذلك أدى إلى استمرار مركزية المدن الساحلية أو القريبة من الساحل ، حيث أن المساحة الإجمالية لا تتعدى 09 % من المساحة الإجمالية للجزائر غير أنها تأوي أكثر من 12.5 مليون نسمة (سكان الولايات الشاطئية) أي ما يعادل حوالي43.32 % من العدد الإجمالي لسكان الجزائر[34] ، ويوزع معظم هؤلاء السكان على الأحواض الزراعية والمناطق الصناعية والأقطاب الحضرية الكبرى (عنابة ، سكيكدة ، الجزائر ، وهران ، مستغانم ...) ، مما جعل الدولة تعمل قدر الإمكان للتقليل من هيمنة هذه المدن وخصوصا المدن الكبرى ، وذلك بشحن المدن الداخلية المتوسطة والصغرى باستثمارات صناعية وتنموية في مختلف المجالات[35].

هـ - التمركز الصناعي :

هناك العديد من العوامل المتعلقة بالتمركز الصناعي تكون سبب مباشر لتلوث المناطق الحضرية، منها على سبيل المثال عدم التخطيط العلمي السليم عند إنشاء أية صناعة ، وعدم مراعاة المناخ والتضاريس وعدم تحديد المقاييس الخاصة بالتركيزات القصوى للمواد الملوثة التي يسمح بوجودها في الهواء، وعدم إنشاء نقاط رصد ومراجعة لقياس جودة الهواء في المناطق المختلفة من كل مدينة، مع عدم مراعاة أنماط النمو في هذه المدن وكمية المواد الملوثة، وعدم نشر معايير جودة الهواء بالنسبة للمواد الملوثة ، وكذلك نتائج ورصد قياس تلك الجودة في وسائل الإعلام المختلفة، وعدم الاهتمام بزراعة الأشجار وزيادة المسطحات

---

[33] المرجع نفسه ، ص 40 .

[34] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement **, Rapport Sur l'Etat et l'Avenir de l'Environnement 2005 , Algérie** , 2006 , p 93 .

[35] بشير التجاني : مرجع سابق . ص 40 .

والأحزمة الخضراء حول المدن والمناطق الصناعية[36] ، كلها تجعل من التمركز الصناعي بالمدن أحد أهم العوامل الملوثة للبيئة الحضرية .

عرفت الصناعة بالجزائر تطورا معتبرا سواء من حيث تنوعها أو من حيث قدراتها غير أنه لابد من الإشارة إلى أن مسار التصنيع جرى في ظروف لم تراعي احترام الانشغالات البيئية، قبل صدور القانون الإطار المتعلق بحماية البيئة سنة(1983) كانت تنجز المشاريع الصناعية بدون القيام مسبقا بدراسة الآثار على البيئة وكانت وجهة نظر المرقي وحدها التي تؤخذ في الحسبان حين إقامة المشاريع[37] ، وكان المرقون الصناعيون يفضلون المواقع السهلة التهيئة والقريبة من خزانات اليد العاملة المتوفرة بالمدن والمجاورة لسبل الاتصال والمتوفرة على كل ما من شأنه ضمان الراحة ، فكانت لهذه الوضعية آثارا ضارة على البيئة الحضرية وتوزيع السكان حول المناطق الصناعية . غير أنه لوحظ تراجع في الرتب الصناعية للمدن الجهوية الكبرى مثل مدينة الجزائر ووهران و قسنطينة باستثناء مدينة عنابة التي لا تزال تحتل رتبة صناعية متقدمة بسبب مركب الحديد والصلب المتواجد في الحجار ، في حين تقدمت مجموعة المدن الداخلية ذات الرتب الصناعية الجيدة مثل : سطيف والمسيلة ، وباتنة و برج بوعريريج ، بشار ، والتي أصبحت تمثل نوعا من المركزية الصناعية في الداخل منافسة بذلك التمركز الصناعي الساحلي المهيمن على النظام الحضري في البلاد بفضل الأقطاب الصناعية والمناطق الصناعية التي أنجزت في المدن المتوسطة الداخلية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي بواسطة المخططات الاقتصادية والبرامج الخاصة .[38]

ز- ظهور مجمعات حضرية كبرى : ظهر هذا النوع من التجمعات الحضرية في العديد من البلدان بسبب تلاحم أنسجة عدة مدن مع بعضها البعض نتيجة توسعها العمراني ، ومدينة الجزائر بتوسعها العمراني نحو الشرق في كل من ولاية بومرداس وغربا نحو تيبازة وجنوبا في اتجاه البليدة ، مثل هذا التوسع يمكن اعتباره مجمعة حضرية كبرى ، كما أن انتشار العمران وتوسع المجال الحضري بحواف مدينة وهران وتنمية وتوسيع شبكة طرقها قد أدى إلى ظهور مجمعة حضرية يتماس نسيجها الحضري بالنسيج الحضري للبلديات المجاورة لها مثل بئر الجير و السانية سيدي الشحمي ومسرغين ، وهناك الكثير من المدن

---

[36] كمال شرقاوي غزالي : **التلوث البيئي العقدة والحل** ، الدار العربية للنشر ، مصر ، 1996 ، ص 97 .

[37] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر2000** ، الجزائر ، ماي 2001 ، ص 64 .

[38] **المرجع نفسه** ، ص 42

الجزائرية التي ستصبح مجمعات حضرية كبرى ، مثل مدينة المسيلة التي توسعت جنوبا نحو بلدية أولاد ماضي ، وغربا نحو بلدية أولاد منصور وشرقا نحو بلدية المطارفة وشمالا نحو التجمع الحضري بوخميسية ... ؛ وهذا النمط الجديد من التجمعات الحضرية يستلزم تخطيطا إقليميا وعمرانيا في منتهى الكفاءة والدقة ، وتسييراً متطوراً لتنظيم وضبط التغيرات التي تحدث في النسيج العمراني على المدى المتوسط وحتى على المدى البعيد .

1-2- أهم عوامل تلوث البيئة الحضرية :

يرتبط تلوث البيئة بمستوى التطور الحضاري للإنسان ، كما يختلف مستوى التلوث ومظاهره بنوع ومدى تطور الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان المدن ، وبوتيرة نمو العمران ومدى خضوعه للضوابط القانونية ، وبمستوى النمو الديمغرافي بهذه المدن ، كما أن له ارتباط بعوامل أخرى متعددة نذكر منها على وجه التحديد لا الحصر ما يلي :

1-2-1- التصنيع:

يعتبر قطاع التصنيع قطاعا ديناميكيا سريع التطور كما يعتبر المساهم الرئيسي في كميات التلوث في العالم، إذ أنه يساهم لوحده بـــ:¾ من التلوث الإجمالي المتسبب في التدهور البيئي، بالإضافة إلى ذلك أن أثره يلحق كل مكونات البيئة، فهو يلوث الأرض بإلقاء النفايات الصلبة ويلوث المياه بالنفايات السائلة والجو بما يفرزه من غازات وغبار.[39]

ومن أهم مضار التلوث الصناعي تلك التي تتعلق بالمياه، والتي تتسبب فيها مصارف مياه المصانع، وكذا تلوث الجو الناجم عن ملفوظات مادة ديوكسيد الكبريت (SO_2) وأنواع الغبار(مصانع الاسمنت)، وأكسيد الآزوت (NOx) المحروقات العضوية المتطايرة (COV) وأبخرة المعدن الثقيل و النفايات الصناعية[40] .

ومن أهم مصادر التلوث الصناعي نجد المعطيات الرئيسية المتعلقة بتعيين وتحديد كميات الملفوظات ذات الصلة بكل صناعة من الصناعات القائمة في المدن، مثل مصانع الإسمنت والتي أينما كانت مواقعها تعتبر مصادر كبيرة للتلوث بما تنشره من غبار وبما تنفثه من غازات الإحراق من أفرانها الكلسية التي تشتغل كلها بالغاز الطبيعي. وحينما تتعطل المصافي أو تقل فعاليتها كما هو الشأن حاليا في كثير من الأحيان وفي معظم مصانع

---

[39] حميمص عزوز : **مراعاة الاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع الصناعية** ، في : كتاب : البيئة في الجزائر ، من إعداد مجموعة من الأساتذة ، مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط ، جامعة قسنطينة ، تحت إشراف : أ. د . عزوز كردون وآخران، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2001، ص 61 .

[40] Ministère de L'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : **Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005 ,** Op Cit , p 207 .

الإسمنت - في الجزائر- تكون المنفوثات من الغبار أكثر وأهم بطبيعة الأمر، وليس هناك من قياس دقيق لمنسوب المنفوثات الغبارية متاح لدى مصانع الإسمنت في مثل هذه الحالات. وتصنف الأنشطة الصناعية التي تعتبر من أهم عوامل التلوث البيئي في المناطق الحضرية وفقاً للنفايات الصادرة عن النشاط الصناعي لها إلى الأنواع التالية[41]:

أ- مصانع ينتج عنها مخلفات سائلة بها مواد عالقة كثيرة : مثل مصانع تقطير الفحم الحجرى - مصانع التعبئة والتغليف - مصانع الورق – المدابغ ؛ حيث تشير الخريطة الموضوعية حول نوعية المياه السطحية " 1997 " إلى وجود كميات هامة من الفسفور والأزوت وهذا ما يفسر تلوث المياه بالمواد البيوكيمياوية في بعض أجزائها وما يختل عنه من اختلال التوازنات الايكولوجية مثل تكاثر النباتات المائية وإضعاف كمية الأكسوجين.[42]

ب- مصانع ينتج عنها مخلفات بها مواد صلبة ذائبة: مثل مصانع الكيماويات والمدابغ .

ج- مصانع في مخلفاتها مواد زيتية و دهنية: مثل حقول البترول (مدينة حاسي مسعود) المدابغ ، مغازل الصوف ، المغاسل .

د- مصانع في مخلفاتها مواد سامة : مثل مصانع الطلاء بالكهرباء - المدابغ - معامل الطاقة الذرية - مصانع كيميائية .

هـ- مصانع مخلفاتها حمضية : مثل مصانع الحديد والصلب - مصانع الطلاء بالكهرباء - المصانع الكيميائية .

و- مصانع فى مخلفاتها نقص بالأكسجين الذائب : مثل مصانع تكرير السكر - مصانع تكرير البترول (أرزيو ، سكيكدة) ، مصانع الألبان ، المدابغ ، مصانع النسيج [43] .

ز – مصاتع مخلفاتها أكاسيد الأزوت والكربون والمركبات العضوية المتبخرة : مثل مصانع الإسمنت بالمسيلة ، وسور الغزلان ، و مفتاح ، و الرايس حميدو وبني صاف ، حيث تدفق سنويا أكثر من 4569 طن من أكسيد الأزوت ، و1200 طن من أكسيد الكربون وأكثر من 464 طن من المركبات العضوية المتبخرة و أكثر من 1020.000 طن من ديوكسيد الكبريت.[44]

---

[41] المعهد العربى لإنماء المدن : البيئة الصحية في المدن العربية ، بلدية بنغازي ، الرياض ، السعودية ، 1988 ، ص – ص 169 – 170 .

[42] وزارة تهيئة الاقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000** ، مرجع سابق ، ص 73 .

[43] Ministère de L'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : **Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005 ,** Op Cit , p 208 .

[44] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000** ، مرجع سابق ، ص 67 .

1-2-2- النفايات الصلبة : تشكل النفايات الصلبة الناتجة عن المخلفات المتبقية من استهلاك السلع بمختلف أنواعها : العلب المعدنية البلاستيك الورق النفايات المنزلية عوادم السيارات ... إحدى أهم المعضلات التي تواجه البيئة بوجه عام والمناطق الحضرية بشكل خاص على الصعيد الوطني و العالمي ، وذلك لضخامة حجمها من جهة وصعوبة التخلص منها من جهة ثانية ، ومن أهم النفايات الصلبة المرتبطة بتلوث البيئة الحضرية نذكر ما يلي :

أ- **النفايات الصلبة المنزلية** : ويقصد بالنفايات الصلبة المنزلية كل المخلفات الناجمة عن المنازل والمطاعم والفنادق وغيرها وهذه النفايات عبارة عن مواد معروفة، مثل فضلات الخضار والفواكه والورق والبلاستيك، ويضاف إلى النفايات الصلبة المنزلية النفايات الصناعية والحرفية والتي يمكن جمعها ومعالجتها مع النفايات الصلبة المنزلية دون أن تشكل خطراً على الصحة والسلامة العامة. لذا يجب التخلص من النفايات الصلبة المنزلية بسرعة وذلك لوجود مواد عضوية تتعفن وتتصاعد منها الروائح الكريهة وتسبب تكاثر الحشرات والقوارض . ينتج الفرد الجزائري ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كلغ من النفايات الحضرية وفي المراكز الحضرية الكبرى مثل الجزائر العاصمة يبلغ هذا الإنتاج 1.2 كلغ في اليوم ، ويحوي التكوين المتوسط للنفايات المنزلية للمناطق الحضرية في الجزائر على ما يلي :

- 73.74 % المواد العضوية .
- 1.9 % من المعادن .
- 7.4 % من الورق .
- 2.5 % من البلاستيك .
- 0.9 % من الزجاج .
- 12% من النفايات المتنوعة .[45]

وهذا الكم من النفايات يصير أهم عامل يلوث البيئة الحضرية ، وخاصة عند انعدام فرز النفايات في عين مصدرها و استعمال وسائل غير متكيفة للجمع والإخلاء أو انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة ، بالإضافة إلى نقص في الإعلام والتحسيس للمستهلكين .

[45] وزارة تهيئة الاقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر2000** ، مرجع سابق ، ص 61 .

ب- النفايات الصلبة الصناعية : تسبب الصناعات الكيماوية وصناعة المعادن والدباغة والجلود وغيرها من الصناعات نفايات خطرة على صحة وسلامة الإنسان ، ولعل من أهم أسباب مشاكل النفايات الصلبة الصناعية ما يلي:

* الانتشار الصناعي السريع دون الأخذ بعين الاعتبار مشكلة النفايات الناتجة عن الصناعة.

* قلة الوعي والمسؤولية لدى بعض أرباب الصناعة ، الذي يجعلهم يتخلصون من النفايات الصناعية بطرق غير سليمة .

ج- النفايات الصلبة الزراعية : يقصد بالنفايات الزراعية جميع النفايات أو المخلفات الناتجة عن كافة الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية ونفايات المسالخ ؛ ومن أهم النفايات إفرازات الحيوانات (الزبل) وجيف الحيوانات وبقايا الأعلاف والأسمدة الزراعية ... إلخ[46].

د- النفايات الناجمة عن معالجة المياه العادمة (الحمأة) : يقصد بالحمأة المواد الصلبة العضوية وغير العضوية وجراثيم الأمراض وبيوض الديدان المعوية الضارة التي تنتج من معالجة المياه العادمة في المحطات الصناعية للتنقية[47] ، وتتوقف كمية ونوعية الحمأة عموما على درجة كفاءة محطة المعالجة ونوعية المياه العادمة ودرجة تركيز الملوثات فيها . ويسبب تلوث المياه العديد من الأمراض حيث يعتبر مرض التيفوئيد من أكثرها انتشارا في المجتمع الجزائري والذي تنتقل الحمى التيفية به عن طريق الفم إلى الأمعاء بعد تناول الأكل والمشروبات والخضر والفواكه والمياه الملوثة .[48]

1-2-3- الصرف الصحي :

ويقصد بالصرف الصحي جميع المياه المستعملة في المنازل إضافة إلى تلك التي تصدرها بعض المرافق العمومية كالمسالخ البلدية والحمامات ، فضلا عن النفايات التي تلقي بها بعض الوحدات الإنتاجية كمصانع المواد الغذائية ودور الدباغة أو مصانع الورق، ونظرا لاتساخ هذه المياه وعفونتها فإنها كثيرا ما تكون السبب في تلوث المحيط ومنه انتشار بعض الأمراض كالأمراض الجلدية والتهاب الكبد والكوليرا وحمى التيفوئيد وداء اللشمانيوز

---

[46] يوسف حسن يوسف : " **تلوث الأراضي الزراعية** " ، في مجلة : العلوم والتقنية ، العدد 36 ، مارس 1996 ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض ، السعودية ، ص 47 .

[47] المرجع نفسه ، ص 48 .

[48] عبد الرزاق جلبي : **علم المشكلات الاجتماعية** ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 2003 ، ص 146 .

،[49] ومن عواقب هذه الوضعية في الجزائر أن الدوائر الصحية تسجل وفاة 2000 طفل سنويا نتيجة استهلاك مياه ملوثة و حوالي 9.24 حالة زحار (إسهال) لكل 100000 نسمة [50].

ومعلوم أن الإنسان اختلق شبكة الصرف الصحي بغرض التخلص من هذه المياه الملوثة لكن في غالب الأحيان نجد هذه الشبكات تصبح المسبب الرئيسي للتلوث نتيجة ما تعانيه من اختناقات – إن وجدت – تؤدي إما إلى تسرب هذه المياه تحت الأحياء السكنية، أو إلى فيضانها وتلويثها للأزقة والشوارع ، فضلا عن خطر تسربها نحو الفرشاة المائية الباطنية وأغلب هذه المشاكل ناتجة عن النفايات الصناعية السائلة في المناطق الحضرية حيث تصب سنويا أكثر من 200 مليون مكعب من المياه المستعملة الملقية في الوسط المستقبل مثل مجاري المياه والسدود وجوف الأرض أو سواحل المدن الشاطئية [51]

1-2-4-البناء العشوائي واختلال التوازن البيئي : للحفاظ على التوازن داخل المجالات الحضرية بين البنايات المختلفة والمساحات الخضراء، ولضمان التهوية والإنارة الطبيعية الكافية وتوفر الشروط الصحية في السكن وضع الإنسان تصاميم مختلفة لتنظيم العلاقات بين مختلف مكونات هذا المجال وضمان توازنها، وهذه التصاميم تتنوع حسب وظيفتها والحاجة إليها، كما تأخذ بعين الاعتبار تنظيم وهيكلة ما هو قائم بهدف الحفاظ على التوازن بين عناصر المجال، و يدقق البعض الآخر منها نوع البنايات وعلوها ومساحة مجالاتها الخضراء وسعة طرقها ؛ إلا أن من بين المعضلات الأساسية التي تعاني منها المدن الجزائرية حاليا ، تنامي البناء الفوضوي بشكل سريع ، والذي بدوره أصبح عاملا ملوثا ومضرا بالبيئة خاصة في العقد الأخير من القرن الماضي ، وهو ما استدعى إعادة النظر في قوانين التعمير بالجزائر وإصدار الكثير من القوانين ، ويعود تنامي البناءات الفوضوية العشوائية في المدن الجزائرية إلى أسباب عديدة أهمها :

- الضغط السكاني على المدن جراء حدوث النزوح الريفي وخاصة خلال سنوات الأزمة الأمنية .
- كذا افتقار هذه المدن إلى التصاميم الضرورية كتصاميم التهيئة مثلا .

---

[49] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement **: Rapport Sur l'Etat et l'Avenir de l'Environnement 2005 ,** Op Cit , p 238 .

[50] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر2000** ، مرجع سابق ، ص 83 .

[51] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : **Plant National d'Actions Pour l'Environnement et le Développement Durable** , 2001 , Algérie , 2001, p 23 .

- ضعف مراقبة البلديات لقطاع التعمير على مستوى مدى احترام التصاميم .
- التراخي في زجر المخالفات و انتشار المضاربات العقارية .

كل تلك الأسباب تعتبر ظواهر سلبية جد خطيرة تؤثر أثرا بالغا على البيئة الحضرية وتساهم في تلويثها على مستويات عديدة أهمها :

- اختلال التوازن بين المساحات المبنية والمساحات الخضراء .
- تدمير الحزام الأخضر للمدن .
- انتشار أحياء لا تتوفر على الشروط والمعايير الصحية الأساسية للسكن اللائق .
- الافتقار إلى التجهيزات الأساسية المرتبطة بالصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة .

وعموما فإن هذه العوامل تحول السكن الفوضوي (العشوائي) إلى أحد أخطر عوامل اختلال التوازن داخل البيئة الحضرية ، حيث يسمح بتناسل بيوت قصديرية تفتقر إلى التهوية الضرورية والإنارة الطبيعية الكافية ، كما تفتقر إلى كل شروط السكن الصحي ، مما يعرض حياة سكانها لآفات بيئية جد خطيرة مثل تنامي الجريمة وتعاطي المخدرات .

2 / مظاهر التدهور البيئي في الجزائر :

يعتبر التدهور البيئي عملية استنفاد للموارد الطبيعية في العالم من يابس وهواء وماء وتربة ... إلخ ، وهو يحدث نتيجة لجرائم الإنسان ضد الطبيعة ، فالأفراد يتخلصون من النفايات التي تلوث البيئة بمعدلات تفوق معدل تحلل النفايات أو تفرقها كما يغالون في استخدام الموارد القابلة للتجدد مثل التربة الزراعية ، أشجار الغابات ، بمعدلات تفوق قدراتها الطبيعية على تجديد نفسها ، لذا فإن طاقة البيئة على تحمل الآثار السلبية الناجمة عن الأنشطة البشرية تضاءلت وأصبح التدهور البيئي قضية شائكة .[52]

بالرغم من أن الجزائر من أكبر البلدان الإفريقية مساحة وأكثرها غنى بالموارد الطبيعية ، غير أنها تعاني من مشكلات بيئية لا تناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة ، لأنها محدودة وهشة جراء الظروف المناخية وسوء توزيعها على الأقاليم ، ضف إلى ذلك السلوك البيئي الخاطئ المتمثل في استنزاف الموارد وتلويث المحيط .

2-1 - تلوث الماء :

2-1-1- تلوث الماء وندرته : تتلوث مصادر المياه السطحية والجوفية بمياه الصرف الصحي و/ أو مياه الصرف الصناعي أو ينخفض مستوى المياه الجوفية في منطقة ما "

[52] صلاح محمود الحجار : **الإصلاح البيئي في الوطن العربي** ، دار الفكر العربي ، ط 1 ، القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص 11 .

نتيجة الضخ الزائد لتلك المياه " وبهذا تتعدد المشكلات المتعلقة بالمياه تبعا للأنشطة الاقتصادية في المجتمع كما ترتبط بسلوكيات الأفراد ومدى وعيهم بأهمية هذا المورد .[53]

وفي الجزائر وبالرغم من أنها تتربع على 19.2 مليار متر مكعب من المياه ومع ذلك فهي تصنف ضمن الدول الأكثر فقرا في العالم من حيث الإمكانيات المائية ، حيث ترتب تحت الحد الأدنى النظري للندرة التي يحددها البنك العالمي بـــ 1000 م^3 / فرد سنة حيث أن الراتب المائي النظري في الجزائر الذي كان في عام 62 يقدر بـــ 1500 م^3 /فرد سنة، تراجع عام 1999 إلى 500م^3 /فرد [54]، وبهذا تعاني الجزائر من مشكلة ندرة المياه، إذ أن 95 % من الإقليم خاضعة لمناخ جاف من جهة و لكون الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض المنحدرة لا تعبأ إلا جزئيا وبصعوبة كبيرة ، مما أفرز تدهورا حقيقيا لموارد المياه في الجزائر ، يتراوح بين الندرة والتلوث وفي مثل هذا كشفت وزارة الموارد المائية أن جل أنابيب صرف المياه وأنابيب نقل المياه الصالحة للشرب غير مطابقة للمعايير الدولية، حيث أدى هذا الوضع إلى إنفاق ما يعادل 1.5 مليار دينار سنويا الأمراض المنقولة عن طريق المياه،[55] ويمكن التطرق إلى تدهور الموارد المائية بالتفصيل على النحو التالي :

أ - **المياه السطحية:** حيث يقدر الحجم المتوسط السنوي من المياه السطحية بـــ 12,4 مليار مكعب وتتركز معظمها في المنطقة التلية 90% و 10% من الأحواض العليا في حين تعود النسبة الضئيلة جدا في المناطق الصحراوية[56] ، وهو ما يوضح التوزيع غير المتكافئ لهذا المورد من المياه عبر الوطن .

كما تعاني المياه السطحية من التلوث بسبب صرف المياه القذرة من الوحدات الصناعية والمنازل ، حيث يقدر إنتاج هذه المياه بحوالي 500 م^3 ، وأشارت التقارير حول نوعية هذه المياه إلى وجود كميات هامة من الفسفور والآزوت وهذا ما يفسر تلوثها بالمواد البيوكيمائية ما انجر عنه اختلال في التوازنات الإيكولوجية . [57]

---

[53] محمد عبد الكريم علي عبد ربه ، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان : **اقتصاديات الموارد البيئية** ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ، مصر، 2000 ، ص 212 .

[54] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : **Plan National d'Actions Pour l'Environnement et le Développement Durable** (PNAE-DD) , Op Cit , p 15 .

[55] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 84 .

[56] **المرجع نفسه** ، ص 28 .

[57] **المرجع نفسه** ، ص 73 .

ب-المياه الجوفية : تعرف المياه الجوفية توزيعا آخر بالمقارنة مع المياه السطحية، حيث يتمركز الجزء الأكبر بالجنوب بحجم 4,9 مليار م^3 بنسبة 26% و 1,9 مليار م^3 في الشمال بنسبة 10% [58] ، تعاني نسبة كبيرة من المياه الجوفية من التلوث بسبب تسرب الملوثات إليها نتيجة لصرف المياه القذرة أو دفن المخلفات والنفايات ، كما تعتبر تكلفة استغلال هذه المياه باهظة في الجزائر، وخاصة بالجنوب الذي يحوي أكبر نسبة من هذه المياه .

ج- ندرة المياه القابلة للتعبئة : تقدر الدراسات الحديثة التي أجريت في هذا المجال الحجم الإجمالي الذي يمكن تعبئته من المياه السطحية بـــ 4.7 مليار م^3 في الوقت الذي تكون فيه كل السدود التي يمكن إنجازها جاهزة ، ولا يمثل هذا الحجم سوى 38 % من الحجم السنوي الإجمالي للمياه السطحية .

هذه الوضعية جعلت الجزائر من البلدان التي تقع تحت حد الندرة في وفرة الماء المحدد دوليا بـــ 1000 م^3 سنويا لكل ساكن حيث تقدر كمية المياه الموفرة في الجزائر بـــ 383 م^3 لكل ساكن ، بالرغم أن الإمكانيات المتاحة من المياه في الجزائر تقدر 640 م^3، والمتوقع أن يصبح هذا المعدل (الموفر من المياه) في 2020 بـــ 261 م^3 لكل ساكن لحجم سكان يتجاوز 46 مليون نسمة [59]

د -تدهور حالة السدود وتلوثها : يقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250 موقعا ، لكن مجموع السدود الصغيرة والمتوسطة ومنها 50 سدا كبير بطاقة تخزين تفوق 10ملايين م^3 ، لا يبلغ حجم تخزينها الإجمالي سوى 4.908 مليار، لكن متوسط حجم المخزون المتوفر في العشر سنوات الأخيرة قدر بنحو 1.75 مليار م^3 فقط ، ما يعادل 40% من طاقة التعبئة الإجمالية النظرية بسبب الظروف المناخية (الجفاف) ومشكل توحل هذه السدود . [60]

بالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت الدراسات التي قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية أن عدة سدود هي الآن ملوثة نذكر منها:[61]

* سد " بوقارة " في تيسمسيلت الملوث جعل الماء غير صالح للشرب ، رغم أن هذا السد أنجز خصيصا لتزويد المنطقة بالمياه الصالحة للشرب .

---

[58] **المرجع السابق** ، ص 30 .

[59] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : **Plan National d'Actions Pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD)** , Op Cit , p 15 .

[60] www . algerianews . maktobblog . com . 2008/02/15

[61] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : **مشروع البيئة في الجزائر رهان التنمية** ، الدورة التاسعة ، 1997 ، ص5 .

* " واد حربيل " ملوث بتدفقات مدينة المدية ويمنع التلوث من التحويل المخصص لتغذية سد بوروس المخصص لري سهل المتيحة .

كما سجلت الخلية المكلفة بمتابعة منسوب المياه في السدود في 5 أكتوبر 2005 بنسبة من المياه لا تتجاوز 32% من مجموع الكميات التي كانت مخزنة في جوان الماضي ، وهذا لا ينذر بالوقوع في نفس التجربة عام 2002 ، حيث استهلكت كل المياه المخزنة في السدود .[62]

هـ ـ تلوث مياه البحر : تصرف المناطق الحضرية كل يوم 01 م^3 من المياه القذرة في البحر، ويعتبر تمركز وحدات صناعية على الساحل السبب الرئيسي لها ، حيث أحصيت في ميناء العاصمة مثلا 25 نقطة تفريغ ، كما يتم صرف هذه المياه في الوديان التي تصب في البحر دون معالجة ، فواد الحراش تطرح فيه حوالي 56834 م^3 يوميا من المياه القذرة ، مما أدى إلى تدهور الثروة السمكية بالمياه المحيطة .[63]

كما يواجه الساحل الجزائري-الممتد على 1200 كلم والذي يمتاز بمنظر غني ومتنوع جعله ذو جاذبية سياحية- من اختلال فوضوي وتدهور المحيط ، نظرا لطرح النفايات الذي أضر بتوازنه، كما يهدد تلوث الشواطئ الجزائرية مرور حوالي 100 مليون طن من المحروقات سنويا بالقرب منها، ضف إلى ذلك 50 مليون طن من المحروقات يتم شحنها سنويا ابتدءا من الموانئ الوطنية، وأن 10 آلاف طن منها تفقد وتتسرب إلى البحر أثناء هذه العمليات.[64]

2-2 - تلوث الهواء :

يعد تلوث الهواء من أكبر المشكلات البيئية التي تواجه المناطق الحضرية في الجزائر ، ويعرف على أنه وجود أي مواد صلبه أو سائلة أو غازية بالهواء بكميات تؤدي إلى أضرار فسيولوجية واقتصادية وحيوية بالإنسان والحيوان والنباتات والآلات والمعدات، أو

---

[62] جودي ليلى : **الاستقرار البيئي في ظل قيود تمويل التنمية المستدامة مع الإشارة " حالة الجزائر "** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تحت إشراف ، رحماني موسى ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2007 ، ص 117 . (بحث لم ينشر) .

[63] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **المخطط الوطني لأنشطة البيئة والتنمية المستدامة** ، 2001 . ص 6 .

[64] 1 Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement : **Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005** , op . Cit . p . 90 .

تؤثر في طبيعة الأشياء وتقدر خسارة العالم سنويا بحوالي 5000 مليون دولار بسبب تأثير الهواء .[65]

ويعرف قانون البيئة والتنمية المستدامة في المادة الرابعة تلوث الهواء بأنه " إدخال أي مادة في الهواء أو في الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزئيات سائلة أو صلبة من شأنها التسبب في أخطار على الإطار المعيشي " [66] ، وتزداد مأساة المناطق الحضرية مع هذا النوع من التلوث نتيجة للزيادة التراكمية في حجم الملوثات والتي نذكر منها :

2-2-1- أنواع ملوثات الهواء :

أ- كثرة استعمال السيارات وحركتها :

عند احتراق البنزين أو المازوت في محركات السيارات تتأكسد الجزيئات العضوية المكونة للوقود إلى نواتجها النهائية ، وهي ثاني أوكسيد الكربون وبخار الماء[67] ، لكن احتراق الوقود لا يكون احتراقا تاما على الدوام ، لذلك ينطلق خليط غازي سام من آلاف السيارات من داخل المدن دون أن يرى ، ودون أن يلحظه أحد ، [68] تتأكسد فيه الجزيئات العضوية المكونة للوقود إلى نواتجها النهائية – وهي ثاني أوكسيد الكربون وبخار الماء – تكون مصحوبة عادة بكمية قليلة من بعض الجزيئات العضوية التي لم تتأكسد أكسدة تامة بالإضافة إلى قدر صغير من أول أوكسيد الكربون وبعض أكاسيد النيتروجين ، وعندما يتعرض هذا الخليط للأشعة فوق البنفسجية الآتية من الشمس يحدث تفاعل ينتج عنه ما يسمى بالضباب الدخاني وكذلك تلوث الهواء .[69]

وفي أغلب مدن الجزائر ونظرا لكثافة حركة المرور وتعطل السير في أغلب الطرق الرئيسية داخل المدن ، يتلوث الهواء نتيجة الغازات الناتجة عن عوادم السيارات وخاصة القديمة منها ، ومن بين أكثر المدن تلوثا نجد مدينة الجزائر والتي يبلغ حجم حظيرة

---

[65] عبد الوهاب عبد الله قاسم التورنجي : **التكاليف المالية للتلوث الضوضائي وآثارها الاجتماعية على الوحدات الاقتصادية** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، تحت إشراف : وليد ناجي الحيالي ، قسم إدارة البيئة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، الدنمارك ، 2008 ، ص 19. (بحث لم ينشر) .

[66] المادة 4 ، من القانون رقم 03-10 ، **يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** .

[67] حسن أحمد شحاتة : **تلوث الهواء القاتل الصامت** ، مكتبة الدار العربية ، مصر ، 2002 ، ص 60 .

[68] أحمد مدحت إسلام : **التلوث مشكلة العصر** ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1990 . ص 36 .

[69] أحمد محمد السعيد : **تلوث البيئة وسبل المواجهة** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ط 1 ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص 14.

السيارات فيها نصف عدد الحظيرة الوطنية للسيارات ، والتي تقدر بـــأكثر من 566068 سيارة .

ب - التدفقات الصناعية : يتجاوز تركيز الملوثات السامة في الهواء الحدود المقبولة في بعض المناطق التي تتركز فيها الوحدات الصناعية ، هذه الصناعات تعتبر كنقاط ساخنة موزعة على الكثير من المناطق الحضرية عبر الوطن تأتي في مقدمتها مدينة الجزائر ومدينة عنابة .[70]

ج - مصانع الإسمنت : التي تتوزع على مجموعة من المدن الجزائرية مثل سور الغزلان والشلف وزهانة وبني صاف وسعيدة وحجر السود وعين التوتة بباتنة ومصنع حمام الضلعة بالمسيلة ، وجل هذه المصانع تقع على مستوى البيئة الحضرية أو بالقرب منها ، وتعتبر مصدرا هاما لتدفق الغازات والأتربة ، حيث تدفق سنويا أكثر 4596 طن من أكسيد الآزوت و12000 طن من أكسيد الكربونن ، و 464 طن من المركبات العضوية و 1020000 طن من دوكسيد الكبريت .

د- وحدات إنتاج الجبس و الكلس : حيث تدفق وحدة إنتاج الجبس " لفاوريس" ، ووحدة إنتاج الكلس " أم جران" حوالي 20,250 طن من الدقائق سنويا و 70 طن من أكسيد الآزوت و20 طن من أكسيد الأزوت و 20 طن من أكسيد الكربون و 8 أطنان من المركبات العضوية المتبخرة غير المتباينة[71] .

هـــ- مصانع التكرير : إن أهم الإشعاعات تصدر من هذه المصانع التي تنجم عن احتراق غازات المحارق وتساهم في ارتفاع إنتاج الغازات ذات المفعول الحراري .

فمركب تحليل الزنك بالغزوات يهدد الجو بالتلوث ، حيث ينتج 9000 طن سنويا من حامض الكبريت و 150 طن سنويا من الكالسيوم . و للإشارة فإن بعض المصانع مجهزة بمصفاة ، إلا أن أغلبها معطلة نتيجة لمشاكل متعلقة بالصيانة أو التحكم في أساليب التشغيل [72]

وكثيرا ما تحوي البنايات الحضرية نسبة عالية من ملوثات الهواء ، ويؤدي السكن في مثل هذه البنايات عادة إلى خطورة الإصابة المفاجئة بالأمراض[73] ، و سواء كان تأثير

---

[70] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement **: Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005** , op Cit , p 194 .

[71] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000** ، مرجع سابق ، ص 67 .

[72] المرجع نفسه ، ص 68 .

[73] كامل مهدي التميمي : **مبادئ التلوث البيئي** ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان – الأردن ، 2004 ، ص 27 .

الملوثات الصناعية على جودة الهواء أو الماء أو المحاصيل الزراعية أو الثروة الحيوانية التي يتغذى عليها الإنسان ، فإنه في نهاية الأمر فإن هذه المضار تقع على صحة الإنسان وتؤثر فيها بشكل واضح ، سواء عضوياً أو نفسياً أو اقتصادياً :

2-2-2-الآثار الصحية الناتجة عن ملوثات الهواء بالجزائر :

أ - الأمراض العضوية :

إن تلوث الهواء بغاز ثاني أكسيد الكربون وأول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت والمواد الكبريتية الأخرى وثاني أكسيد النيتروجين والجسيمات العالقة في الهواء ، يؤدى إلى ارتفاع نسبة الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي مثل الالتهاب التشعبي المزمن والربو التشعبي وانتفاخ الرئة ، بالإضافة إلى أنها تؤدى إلى ارتفاع نسبة إصابات الصدر والأنف وأمراض القلب والشرايين والحساسية ، وإلى تدنى مستوى مقاومة الإنسان للأمراض الميكروبية ، كما يعتبر ثاني أكسيد الكربون أو أكاسيد الكبريت ، غازات خانقة مثل غاز أول أكسيد الكربون . وتكمن خطورة غاز أول أكسيد الكربون في قدرته الفائقة على الاتحاد مع الهيموجلوبين في الدم مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات بأمراض الصدر بنسبة 25%، كما أنه يزيد من أمراض القلب وضغط الدم بنسبة 10% .

أما أعراض التسمم بالرصاص فتشمل مغص بالبطن ، نوبات من الإسهال والإمساك ، وضعف عام ، شلل باليدين أو القدمين ، ضعف بالإبصار، أرق ونوبات عصبية ، اكتئاب، تشنجات، إغماء ، تهيج عصبي، الإجهاض والعقم وتشوهات بالجنين .[74]

وتؤثر الأتربة الناتجة عن عوادم المصانع – خاصة مصانع الاسمنت - على التمثيل الغذائي للمواد البروتينية والكربوهيدراتية وعلى دهنيات الدم في الجسم ، ويؤدى ذلك إلى نقص الوزن والإنهاك وإضعاف مقاومة الجسم للإصابة بالنزلات الشعبية والالتهابات الرئوية الحادة ، مع زيادة في نسبة حالات سرطان الرئة ، بين العاملين وسكان المناطق الحضرية المجاورة للمصانع .

ب - الأمراض النفسية: ترتبط الأمراض النفسية بالأمراض العضوية ، فالرائحة غير المرغوبة في الهواء وكذلك وجود الأتربة والدخان لاشك في أنها تسبب الشعور بالضيق النفسي للإنسان . كما أن لبعض الغازات الصادرة عن بعض الصناعات تأثير مثير

[74] محمد كمال عبد العزيز: "**الصحة والبيئة .. التلوث البيئى وخطره الداهم على صحتنا**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ص48

للأعصاب وبالتالي على الحالة المزاجية والسلوك العام للإنسان ؛ ويبين الجدول التالي عدد الحالات المرضية المتعلقة بالأمراض التنفسية في الجزائر :

الجدول (01): الأمراض التنفسية الناتجة عن تلوث الهواء في الجزائر.

الأمراض	الفئة المهددة	عدد الحالات
التهاب مزمن	السكان عموما	353,600
سرطان الرئـــة	أكثر من 30 سنة	1,522
الربـــــو	السكان عموما	544, 000

المصدر: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر.2000 .مرجع سابق . ص 87 .

ج - الأمراض الاقتصادية : تعمل مصانع الألمنيوم ومصانع الأسمدة الفوسفاتية على تلويث الهواء بحمض الأيدروفلوريك وغيره من مركبات الفلور التي تمتصها النباتات فينتقل إلى الحيوانات والإنسان، ويحدث نقصاً في كمية الألبان التي تدرها الحيوانات وتآكلاً في الأسنان.[75]

وقد أوضحت بعض الدراسات العربية أن الأتربة العالقة والدخان في منطقة حلوان بمصر يعملا على تعكير الهواء الجوى ونقص مدى الرؤية مما يؤدى إلى زيادة حوادث الطرق والإسراف في استعمال الكهرباء نهارا . كذلك فإن تلوث الهواء بهذه المركبات السامة والتي تتساقط على أعلاف الماشية والأغنام تضعف من صحتها وتؤدى إلى تدهور الثروة الحيوانية وكذلك تضعف صحة الإنسان عندما يتغذى على هذه الحيوانات .

2-3- تلوث التربة والغذاء : بالإضافة لمشكلات التصحر وانجراف التربة وظاهرة التملح التي تعاني منها الأراضي الزراعية في العديد من جهات الوطن ، يبرز تلوث التربة وتلوث الغذاء، كمشكلات بيئية تهدد صحة الإنسان بالدرجة الأولى و الأراضي الزراعية من جانب آخر.

2-3-1 - تلوث التربة :

أ - **تلوث الأراضي الزراعية** : تلعب النفايات ورميها الفوضوي دورا بارزا في تلوث التربة في الجزائر، حيث يقدر إنتاج النفايات الصناعية 000 80 طن في السنة ، تنقسم إلى 9500 طن خطيرة بالنسبة للبيئة و 6500 طن نفايات عضوية و 4800 طن غير عضوية و 55000 طن قليلة السمية ، (عنابة 36% ، مدية 16% ، تلمسان 15% ، وهران 14%)

[75] المعهد العربى لإنماء المدن : **البيئة الصحية في المدن العربية** ، مرجع سابق ، ص168 .

، بالإضافة إلى النفايات الطبية التي تقدر 125000 طن في العام ونفايات الكيمياء الزراعية التي تتضمن مخزون 2200 طن كمخزون ، و النفايات الصلبة فتقدر بـــ 7000 طن في السنة ، أما النفايات الحضرية فتقدر بـــ 0,5 كغ للساكن الواحد في اليوم ، و في المناطق الأكثر حضرية - المدن الكبرى- فهذا الرقم يرتفع إلى أكثر من 0,64 لكل ساكن في اليوم .[76]

ففي ولايات عنابة ، سكيكدة ، قالمة ، الطارف ، مثلا يعاني أكثر من فلاح تتواجد أراضيهم حول ضفاف حوض سيبوس (يحتل المرتبة الثالثة وطنيا من حيث منسوب المياه) من الرمي العشوائي للنفايات بمختلف أنواعها من قبل 150 مؤسسة عمومية .[77]

وبهذا فالتربة في الجزائر تعاني من التلوث جراء الاستعمال المكثف للمبيدات والأسمدة، حيث كشف التحقيق الذي أجرته وزارة الفلاحة في عام 1980 وجود 11 طنا من المواد الباطل مفعولها ، ففي ولاية سطيف مثلا يوجد أكثر من 5700 كلغ من المبيدات انتهى مفعولها ، مما يشكل خطرا ما لم تخزن بطريقة محكمة [78].

كما جاء في تحقيق ثان قام به الديوان الوطني للتموين والخدمات الزراعة في 1987 وجود مخزون مقدر بـــ 5000 طن فقط أي 600 طن من هذه المواد قد اختفت في الطبيعة في ظرف 6 سنوات ، وهذا يشكل مصدرا هاما لتلوث التربة لاسيما المنتوج .

ولقد أدى الاستعمال المفرط للأسمدة والمبيدات في ولاية سطيف مثلا إلى تلوث متزايد للأراضي الفلاحية والمياه الجوفية وتعتبر ولاية عين الدفلة ذات الطابع الفلاحي ، من أكثر الولايات الجزائرية التي تعاني من تلوث التربة ، جراء الاستعمال المكثف للمواد الكيميائية الزراعية ، مما أدى إلى زيادة الآبار الموجودة في الحقول الفلاحية .[79]

كما يعتبر الضغط على الأراضي الزراعية وتبذيرها بفعل التوسع العمراني السريع للمدن على حساب المساحات الخضراء والأراضي الزراعية أحد أهم المشكلات التي تواجه التربة في الجزائر ، حيث ارتفعت نسبة الإعمار في الجزائر من 40% سنة 1977 إلى 50% سنة 1990 لتصل سنة 1998 إلى 60% ، وتعتبر ولاية تيبازة من أكثر الولايات

---

[76] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement **: Plan National d'Action Pour l'Environnement et Développement Durable** . op . cit . p . 24.

[77] جودي ليلى : **مرجع سابق** ، ص 120 .

[78] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر2000** ، مرجع سابق ، ص 62 .

[79] المرجع نفسه ، ص 63 .

تعرضا لهذه المشكلة.[80] وقدرت مساحة الأراضي الزراعية التي اكتسحها التوسع العمراني في الجزائر منذ 1962 أكثر من 150.000 هكتار وجهت لإنجاز المناطق السكنية الجديدة ، أو انجاز المناطق الصناعية أو المنشآت الاقتصادية الكبرى .[81]

ب- تصحـــر الأراضي الزراعية : يعتبر التصحر من أهم المشكلات التي تهدد التربة في الجزائر بل والمناطق الحضرية بصورة أكبر نتيجة للآثار المترتبة عن ذلك ، والتصحر يعد كارثة طبيعية تمتد أثارها لتصبح كارثة اجتماعية واقتصادية تهدد المجتمعات البشرية والتوازن البيئي للنظم البيئية مما يضعف إنتاجها ، كما أن التصحر يؤثر على التنمية المستدامة عن طريق ارتباطه بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية هامة مثل هجرة السكان نحو المناطق الحضرية،وتدهور المحصول الزراعي [82].

والجزائر هي واحدة من البلدان الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة فـــ 20 مليون هكتار من الأراضي السهبية وشبه الجافة من مجمل مساحة الجزائر معرضة للتصحر مما يشكل خطرا مباشرا بالنسبة لـــ 000 100 نسمة ويعتبر الجفاف والأنشطة الاقتصادية من أهم أسباب التصحر.[83]

2-3-2 - تلوث الغذاء : من الصعب الحكم على المادة الغذائية مبدئيا هل هي صالحة للأكل أم غير صالحة ، وقد يكون الغذاء ملوثا إذا كان هناك تعفن بسبب الأنزيمات النباتية أو الحيوانية أو الأيض الميكروبي أو كليهما مجتمعة تعمل على تلوث المادة الغذائية وتلفها[84]، وغالبا ما يحدث التلوث الغذائي نتيجة وجود مواد بكتيرية أو سامة في الغذاء ، وتتفاوت نتائج هذا التلوث من أعراض يمكن علاجها إلى الوفاة [85] ، وأهم أنواع التلوث الغذائي هي :

أ- التلوث الغذائي بالكيمياويات : في الزراعة الحديثة وفي ضوء الزيادة السكانية الرهيبة، وفي ضوء الزيادة المطردة للطلب على الغذاء ، وعدم كفاية مساحة الأراضي التي يمكن استزراعها[86] ، ازدادت عمليات استخدام معدلات عالية من الأسمدة والمبيدات ؛ وقد

---

[80] احمد ملحة : **الرهانات البيئية في الجزائر** ، مطبعة النجاح ، الجزائر، 2000 ، ص - ص . 32-38 .

[81] بشير التجاني : **مرجع سابق** ، ص 60 .

[82] احمد ملحة : **مكافحة التصحر تجربة الجزائر**، مرجع سابق ، ص 62 .

[83] جودي ليلى : **مرجع سابق** ، ص 124 .

[84] كامل مهدي التميمي : **مرجع سابق** ، ص 249 .

[85] أحمد الفرح العطيات : **البيئة الداء والدواء** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 1997 ، ص 195 .

[86] محمد عبد الكريم علي عبد ربه ، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان ، **مرجع سابق** ، ص 257 .

أدت الزيادة في استخدام الأسمدة الآزوتية على زيادة قابلية النباتات المزروعة إلى الإصابات الفطرية والحشرية ، ومثل هذه المبيدات وغيرها تتسبب في أمراض السرطان والكلى والجهاز الدوري[87]؛ في الجزائر تم التصريح بـــ : 3.521 حالة تسمم غذائي وجماعي في سنة 1997 وأكثر من 847 حالة في سنة 2000 .[88]

ب-التلوث الغذائي الميكروبي: نتيجة تلوث الهواء أو الماء أو التربة تدخل بعض الميكروبات وتحدث الفساد الغذائي، وتكون عادة موجودة على الأسطح الخارجية للمواد الغذائية، فتتلوث بعض الأغذية بالتربة نتيجة طرق جمعها وعمليات تحويلها واستهلاكها مع تلوثها ببعض ميكروبات التربة، كذلك فإن ماء الري يكون مصدرا للتلوث تلك المحاصيل المسقية والتي تغسل بالمياه الملوثة ، كما تتعرض بعض المواد الغذائية للتلوث نتيجة التعرض لميكروبات الهواء مثل اللحوم المعرضة للجو .[89]

2-4 - التلوث الضوضائي والاجتماعي :

2-4-1 - التلوث الضوضائي: قد تبدو مشكلة الضوضاء أو التلوث السمعي ترفا لا مبرر له بالنسبة للمشكلات البيئية الأخرى التي نعاني منها ، لكن مع تقدم المجتمعات ورقيها في سلم المدنية فإن هذه المشكلة تأخذ مكان الصدارة مع المشكلات البيئية الأخرى والتي تتطلب حلا سريعا.[90]

لقد تزايد الاهتمام بالضوضاء كإحدى المشكلات الهامة التي تسبب آثارا سلبية على الإنسان من نواحي متعددة ، فلقد تعددت مصادر الضوضاء نتيجة التقدم الصناعي، وتعدد وسائل المواصلات ، وظهور الطائرات النفاثة ومختلف الأجهزة التي سخر فيها الإنسان الآلات لراحته ورفاهيته ، وتعرف الضوضاء بأنها الأصوات الغير مرغوب فيها وهو تعريف يعتمد على عدة عوامل منها استعداد السامع لتقبل الأصوات وحدة سمعه وحالته النفسية بالإضافة إلى الحد الأدنى من الضوضاء التي يمكن للأذن البشرية تحملها[91]، ويعرف التلوث الضوضائي بأنه " الضوضاء التي زادت حدتها وشدتها وخرجت عن

---

[87] حسين العروسي : **التلوث المنزلي** ، مكتبة المعارف الحديثة ، ط 2 ، الاسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص 108 .

[88] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 89 .

[89] حسين العروسي : **التلوث المنزلي** ، مرجع سابق ، ص . 110 .

[90] علي علي السكري : **البيئة وقيم المجتمع** ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر ، 2002 ، ص 83 .

[91] عبد الرؤوف الضبع : **علم الاجتماع وقضايا البيئة** ، مداخل نظرية ودراسات واقعية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 ، ص 94 .

المألوف الطبيعي إلى الحد الذي سبب الأذى والضرر للإنسان والحيوان والنبات ، وكل مكونات البيئة "[92].

أ- **أنواع التلوث الضوضائي** : يمكن تقسيم التلوث الضوضائي حسب مصدره وقوة تأثيره واستمراره إلى ثلاثة أنواع هي :

* **تلوث مؤقت لا ينتج عنه أضرار فسيولوجية** : وهذا النوع من أنواع التلوث يعد أقلها خطرا على الإنسان بصفة عامة ، وأقلها ضررا بصفة خاصة ، وهو ينتج عن التعرض لفترة محدودة لمصدر من مصادر التلوث الضوضائي المعروفة ، مثل الضوضاء الناجمة عن أصوات طلقات أو كتلك الصادرة عن الأماكن المزدحمة أو داخل المصانع والورش .

* **تلوث مؤقت ينتج عنه أضرار فسيولوجية:** وينتج هذا النوع من التلوث نتيجة التعرض المباشر لمصدر أو أكثر من مصادر الضوضاء، ومثال هذا النوع من التلوث: الضوضاء الناجمة عن دوي المفرقعات والقنابل أو المطارق الثقيلة المستعملة في بعض الصناعات ، حيث يحدث جراء هذا النوع من التلوث الضوضائي أضرار فيزيولوجية دائمة مثل إصابة الأذن الوسطى بسبب موجات الضغط التي تؤدي إلى حدوث ثقب في طبلة الأذن يسبب صمم دائم بالأذن أو تلف الأعصاب الحسية بها .

* **تلوث مزمن** : وهذا النوع من التلوث ينشأ عن التعرض الدائم والمستمر لمصدر أو أثر من مصادر الضوضاء ، وعادة ما يحدث ذلك للذين يتعرضون يوميا لضوضاء عالية ومستمرة ، مثل ما يحدث في المناطق الحضرية من أصوات صادرة عن السيارات والشاحنات و وسائل النقل والمواصلات أثناء سيرها في الشوارع والطرقات ، وكذلك الضجيج الناتج عن أعمال البناء والتشييد مثل أصوات الحفر وضجيج الجرارات وخلاطات الاسمنت وأصوات المطارق وغيرها وقد لا يلحظ تلك الضوضاء سكان المدن نظرا لأنهم قد تعودوها ، لكن ذلك لا يقلل من حدة تلك الضوضاء ولا من تأثيرها السلبي على الإنسان وصحته النفسية والفيزيولوجية .[93]

وعادة ما يؤدي التلوث الضوضائي إلى شحنات انفعالية لا يتم تعريفها فيؤدي ذلك إلى أمراض عضوية مثل تصلب الشرايين وتوتر العضلات وما يصاحبها من آلام في الرأس

---

[92] حسن أحمد شحاته : **التلوث الضوضائي وإعاقة التنمية** ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ط 1 ، مصر ، 2000 ، ص82 .

[93] أحمد مدحت إسلام : **التلوث مشكلة العصر** ، عالم المعرفة ، الكويت ،1990 ، ص 208 .

والظهر والمفاصل ، وكذلك يؤدي إلى القلق النفسي أو الأرق أو الاكتئاب النفسي والميل إلى العنف .[94]

ويتعرض لهذا النوع من الضوضاء سكان المنازل وموظفي المكاتب بل يمكن القول إن كافة سكان المناطق الحضرية معرضون لهذا النوع من الضوضاء من خلال حركتهم اليومية وسيرهم في الشوارع وترددهم على المحلات التجارية. [95]

ب- مصادر التلوث الضوضائي: يعتبر النشاط الإنساني بالمناطق الحضرية أهم مصدر للضوضاء مقارنة بالمصادر الطبيعية التي يعتبر تأثيرها محدود مثل العوامل الطبيعية كالرياح ، الرعود الزلازل، أمواج البحر ، لذلك سوف نتعرض لأهم المصادر المتعلقة بالمناطق الحضرية والمتمثلة في :

* **المصادر الناجمة عن المصانع** : تتفاوت الضوضاء الصادرة عن المصانع حسب ما يوجد بها من ماكينات لازمة لتلك الصناعات ، مثل الصناعات الدوائية وبعض الصناعات الغذائية تنبعث منها أصوات منخفضة جدا إذا قورنت بتلك الأصوات الناجمة عن الصناعات المعدنية والثقيلة أو صناعات الإسمنت والنسيج ، والتي تسبب ضررا مباشرا للعمال والموظفين العاملين في نفس المصنع ، كما تسبب ضررا بالنسبة لسكان المناطق الحضرية القريبة من تلك المصانع.

* **الضوضاء الناجمة عن وسائل النقل والمواصلات:** يصاحب حركة وسائل النقل وتشغيلها صدور أصوات عالية ، فالعديد من المدن الجزائرية تزدحم شوارعها بوسائل النقل والمواصلات الحديثة بأنواعها المختلفة ، وما تحدثه أثناء سيرها من ضجيج .

* **الضوضاء الناجمة عن الباعة المتجولين والمحلات والنوادي** : تعد السلوكيات الخاطئة الناجمة عن الباعة المتجولين الذين يطوفون الشوارع والأحياء بالعديد من الناطق الحضرية ، نماذج صارخة لتلك السلوكيات التي تؤدي إلى إحداث الضوضاء ، كما تمثل الضوضاء الصادرة عن المحلات التجارية والمقاهي والنوادي الليلية إحدى أهم مصادر إزعاج لجميع الناس ، مما تؤثر سلبا على السكان القاطنين في تلك المناطق .[96]

2-4-2- التلوث الاجتماعي والثقافي: هناك العديد من مظاهر التلوث الاجتماعي والثقافي في المجتمع الجزائري ، ولعله من الصعب التعرض لجميع مظاهر التلوث الاجتماعي

---

[94] أحمد محمد السعيد : **مرجع سابق** ، ص 15 .

[95] حسن احمد شحاته : **التلوث الضوضائي** ، مرجع سابق ، ص 87 .

[96] حسن أحمد شحاتة : **التلوث الضوضائي وإعاقة التنمية** ، **مرجع سابق** ، ص - ص 93 - 95 .

والثقافي في هذه الدراسة غير أنه يمكن التعرض لأهم مظاهر التلوث الاجتماعي والثقافي على مستوى المناطق الحضرية بالمجتمع الجزائري والتي تتمثل في :

أ - **المناطق العشوائية والأحياء الفوضوية** : إن مشكلات الأحياء العمرانية غير المخططة مرتبطة أساسا بالكيفية العشوائية التي أنجزت وتكونت بها ، والمتمثلة في غياب المساحات العمومية ذات الاستخدامات المتعددة (المساحات الخضراء مثلا) [97] فالمناطق العشوائية بطبيعة مبانيها وعدم تخطيطها عمرانيا تشكل تعديا على البيئة الطبيعية ، فعدم تنظيم السكنات والشوارع والأحياء - بحيث تتوفر التهوية والنور ويستريح البال للاتساع المأخوذ بعين الاعتبار الذي يتخلل السكنات والشوارع والأحياء-[98] وكذا انتشار القمامة وعدم احترام القوانين تمنع سهولة الحركة والتردد والمتابعة الأمنية ، وقد يقطن هذه المناطق وكنتيجة للظروف القهرية بعض الفئات التي تكون غير راضية عن طبيعة الحياة من جميع النواحي ، فتقع فريسة للخوف والاضطراب النفسي والعصبي فيسهل دخولها في دائرة الانحراف .

ب-**الإدمان والتلوث الاجتماعي والثقافي**: تعد ظاهرة الإدمان وانتشارها بين مختلف الفئات العمرية من الجنسين وبصفة خاصة الشباب ، أحد مظاهر التلوث الاجتماعي والثقافي ، فضلا عن أنها تؤدي إلى زيادة الأزمات القلبية والصدرية وتقلل من مناعة الجسم ضد الفيروسات والفطريات والإصابة بالسرطان ، كما يؤدي إدمان المخدرات إلى التوتر والانفعال وسوء الخلق والانزلاق في مهاوي الجريمة . [99]

ومن مظاهر الإدمان في الجزائر نجد تطور الجريمة في المراكز الحضرية ، وزيادتها من حيث الكم والنوع، حيث أظهرت آخر دراسة لقيادة الدرك الوطني ، أن الشباب بما فيهم النساء باتوا ينخرطون في عصابات التخطيط للجرائم ، كان أكثرها بـــ 1100 جريمة وجنحة ضد القصر خلال سنتي 2007 و 2008 .[100]

ج - **الإرهاب والتلوث الاجتماعي والثقافي** : لقد سبب الإرهاب الرعب والتهديد والخوف والفزع الذي شمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهذا بدوره ما

---

[97] محمد بوخلوف : **التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة " التحضر "** ، شركة دار الأمة ، ط 1 ، الجزائر ، 2001 ، ص 232 .

[98] رشيد زرواتي : **مدخل للخدمة الاجتماعية** ، مطبعة هومة ، ط 1 ، الجزائر ، 2000 ، ص 49 .

[99] يسرى دعبس : **تلوث البيئة وتحديات البقاء رؤية أنثروبولوجية** ، ب د ن ، الاسكندرية ، 1997 ، ص 342 .

[100] بلقاسم حوام : " **وزارة التضامن تحقق في إجرام الشباب** " ، جريدة الشروق ، يومية ، العدد 2450 ، 08 نوفمبر 2008 ، الجزائر .

يعتبر أحد أهم مظاهر التلوث الاجتماعي والثقافي[101] ، والذي عانت منه الكثير من المناطق في الجزائر وخاصة المناطق الحضرية .

[101] يسرى دعبس : **مرجع سابق** ، ص 345 .

3- أهم مشكلات البيئة الحضرية :

تمهيد :

تعاني البيئة بمعناها الواسع الكثير من المشكلات أهمها التلوث بأنواعه المختلفة والتصحر وتدهور طبقة الأوزون والتغير المناخي ، كما تعاني الموارد غير المتجددة والمياه والأراضي الزراعية والبحار والمحيطات من ضغوط كبيرة واستنزاف متواصل . وما زاد من حدة هذه المشكلات هو تحول البيئة الطبيعية إلى بيئة مصنعة[102] ، تشمل مجموعة منوعة من الهياكل الأساسية والمؤسسات المخصصة لتلبية احتياجات المجتمع المحلي بالعمل والترويح والجوانب الأخرى من حياة الإنسان وكل ذلك كان على حساب عناصر البيئة الطبيعية ، وذلك ما نسميه بالبيئة الحضرية والتي بدورها تعاني العديد من المشكلات المرتبطة بها على الخصوص ، وبما أن مشكلات البيئة الحضرية عديدة ومتداخلة سنتعرض لأهم المشكلات التي لها علاقة بتلوث المناطق الحضرية ، مثل التزايد السكاني وتسارع وتيرة التحضر بالإضافة إلى مشكلة النفايات ؛ التي تعاني منها الجزائر على غرار العديد من دول العالم .

3 – 1- المشكلة السكانية :

تعتبر مشكلة النمو السكاني مشكلة عالمية ، مسؤولة عن الجزء الرئيسي من الضغط الواقع على موارد العالم القابلة للاستنزاف ،[103] ولقد ظلت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك متوازنة عندما كان في حدود متطلبات الناس واحتياجاتهم الضرورية ، ولكن مع الزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة ازداد الإنتاج والاستهلاك زيادة كبيرة ، كل ذلك كان على حساب البيئة واستدامة الموارد الطبيعية[104] .

وبهذا يمثل النمو المتزايد في عدد السكان إحدى أهم المشكلات الرئيسية للبيئة ، وقد تم استعراض نسب عدد سكان العالم خلال سنوات بدأت منذ عام 1950م ، عندما كان سكان العالم في حدود 2.5 مليار نسمة ، ثم ارتفع إلى 5 مليار و300 مليون نسمة عام 1990 ،

---

[102] حسين عبد الحميد رشوان : **البيئة والمجتمع دراسة في علم اجتماع البيئة** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 300 .

[103] رمزي زكي : **المشكلة السكانية** ، دار عالم المعرفة ، الكويت ، 1990 ، ص 14 .

[104] محمد نبيل شلبي : "**الاستهلاك والبيئة** " ، في مجلة : البيئة والمجتمع ، العدد 3 ، 1996 ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض ، السعودية ، ص 2 .

ووفقا لذلك قدر تضاعف عدد سكان العالم إلى 10 مليارات على الأقل في عام 2050 م ، أي بمعدل زيادة سنوية تصل إلى 97 مليون نسمة .

وإلى ذلك ذهب الكاتب بول كنيدي في كتابه " الاستعداد للقرن الحادي والعشرين " عندما قال: " انسوا كل الآمال بأن يكون القرن الحادي والعشرون حقبة من الازدهار السلمي والرفاهية، فتضاعف عدد سكان الأرض إلى 10 مليارات نسمة سيهدد باكتساح كل مناحي التطور الايجابية ، كما أن الانفجار السكاني سينسف البيئة العالمية وربما بشكل قاتل "[105]

ويبدو أن جزءا من مقولة كنيدي قد تحقق بمستوى مشكلة التلوث التي تعاني منها العديد من مدن العالم والتي من بينها المدن الكبرى في الجزائر ، غير أنها تعتبر مقولة مغلوطة بالنسبة لمدننا الكبيرة والتي تزدحم بالسكان ، فيما مدن أخرى يكون معدل السكان فيها متدنيا ، ولهذا تكون مقولة التكدس السكاني أكثر صدقا وتعبيرا من مقولة الانفجار السكاني .

ويمكن تلمس أهم ملامح توزيع سكان المناطق الحضرية ونموهم في الجزائر من خلال التزايد السريع لسكان المدن ، حيث تضاعف عددهم مائة مرة خلال قرن ونصف تقريبا ، من 150 ألف نسمة سنة 1830 إلى 1.45 مليون نسمة سنة 1996 ، كما تمثل الفترة من 1954 إلى 1987 طفرة كمية هائلة في نمو سكان المدن حيث تزايد عددهم من 1.6 مليون نسمة عام 1954 إلى 11 مليون نسمة عام 1987 بنمو زيادة يعادل 677 % خلال ثلث قرن فقط ، وهذا يعني أن معدل نمو الحضر كان يفوق بكثير معدل التزايد الطبيعي لإجمالي السكان . والذي قدر بـــ 3.5 غداة الاستقلال لينخفض إلى 2.15% خلال هذه السنوات الأخيرة[106] .

لم يبق هناك مجال للشك بأن مشكلة الانفجار السكاني أو (التكدس السكاني) والذي تشهده الكثير من مدننا اليوم يشكل خطرا حقيقيا على البيئة ، وذلك بسبب العلاقة الهامة بين السكان ومسيرة التطور الاجتماعي والاقتصادي ، وقد أظهرت الكثير من البحوث العلمية الميدانية في الكثير من المجتمعات أن عدم أخذ العامل السكاني بعين الاعتبار في التخطيط التنموي والبيئي سيؤدي إلى حدوث خلل بيئي ، وينعكس أثر ذلك سلبا على كافة عناصر البيئة وذلك من خلال :

---

[105] شادي نسيم جبير : **المشكلات السكانية** ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ط 1 ، مصر ، 2006 ، ص 11 .

[106] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، مرجع سابق ، ص16 .

أ- تلوث الماء : لقد تم الاعتداء على المياه السطحية والجوفية وتغيير خواصها الأساسية من خلال الزيادة السكانية أو التوسع الحضري ، في العقود الأخيرة باتت الحاجة ملحة للمياه الغير ملوثة وبشكل متزايد و متسارع في العالم .[107]

إذ أن زيادة عدد السكان تعني زيادة في الفضلات المنزلية وزيادة في المجاري الصحية والنشاطات الزراعية والصناعية وعمليات استكشاف وتكرير وتصدير البترول وذلك بدوره يزيد في تلوث المياه وتدهورها ، وبذلك يمكن القول أن معظم مصادر ملوثات الماء أنفة الذكر يزداد تلوثها كما ونوعا بازدياد عدد السكان[108].

كما أن النواحي الاقتصادية عند زيادة عدد السكان تستدعي البحث عن مصادر للمياه تكون قريبة من مواقع الاستهلاك ، ولا تحتاج إلى عمليات تنقية مكثفة باهظة التكاليف . إلا أن هذه النوعية من المصادر لا تكون متوفرة في كثير من الأحيان ، مما يحتم بناء محطات تنقية تختلف مراحلها وتكلفتها باختلاف مصادر المياه وجودتها ، إذ قد تكون المياه ملوثة بطبيعتها ، أو تتغير نوعيتها بسبب تلوثها بمواد خارجية .[109]

ب- تلوث التربة والهواء : الزيادة في حجم السكان تقود إلى زيادة استخدام وسائل النقل البرية والجوية ، كما تؤدي إلى زيادة استخدام المبيدات الزراعية وزيادة النشاطات الصناعية ، كما تؤثر سلبا على الأرض من حيث الاعتداء على الأراضي الزراعية طلبا لتوسع المناطق الحضرية (مثال توسع مدينة الجزائر على حساب السهول الزراعية والمساحات الخضراء المحيطة بها) ، كما يزداد الضغط على التربة من خلال زراعتها أكثر من مرة في الموسم الواحد ، وإرهاقها بالمخصبات الزراعية .

كما أن هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مناطق حضرية ، نتيجة الطلب المتزايد على السكن ، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق و الطفيليات والاستنزاف المتواصل ، و لقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الجزائر، من 1.1 هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م ، و يتوقع أن تقل عن 0.15 مع منتصف القرن الحالي[110].

---

[107] حسين عبد الحميد رشوان : **البيئة والمجتمع دراسة في علم اجتماع البيئة** ، مرجع سابق ، ص 299 .

[108] راتب السعود : **الانسان والبيئة دراسة في التربية البيئية** ، مرجع سابق ، ص 47 .

[109] عبد الله محمد الرحيلي : "**عمليات تنقية المياه** " ، في مجلة : العلوم والتقنية ، الجزء الأول ، عدد 43 ، نوفمبر 1997 ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض ، السعودية ، ص 5 .

[110] http://www . islamfin.goforum.net . 15/08/2008

ج- التأثيرات السلبية على المناخ : إن النمو السكاني المتفاقم يؤدي إلى التأثير في التغيرات المناخية عن طريق زيادة الطلب على الموارد البيئية ، حيث يؤدي إلى تدمير الغابات وزيادة النشاط الصناعي والزراعي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة ثاني أوكسيد الكربون في الجو ، الذي يعتبر السبب الرئيس في ارتفاع حرارة الجو ، وتغير المناخ ومستوى ونسبة التساقط .[111]

د- زيادة في حجم الفضلات المنزلية وأنواع القمامة : بصرف النظر عن الطريقة التي يتم بها معالجة النفايات والفضلات ، سواء كان بالحرق أو الطمر أم بغير ذلك ، فإن لها آثارا سلبية كثيرة على البيئة بما تسببه من تلوث للهواء والماء والتربة ، ففي كثير من مدننا يتم جمع القمامة والتخلص منها عن طريق الحرق في المزابل العمومية ، ويعيب عمليات الحرق ما ينجر عن ذلك من تلوث مرتفع حيث تنتج غازات قد تسبب الإضرار بصحة السكان لما تحتويه تلك الغازات من معادن ثقيلة ضارة ، كذلك فإن حرق المواد البلاستيكية وهي تمثل نسبة عالية من القمامة - في الجزائر- وخاصة التي تحتوي منها على مادة الكلوريد و الفينيل الذي ينتج عنه مادة الديوكسان dioxin الشديدة السمية والمسببة لداء السرطان. [112]

3-2- تسارع وتيرة التحضر : إن انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ظاهرة ظلت ملازمة للنمو السكاني العالمي في العقود الأخيرة ، وتقع أهمية هذا الاتجاه العالمي وخطورته في تلك المشاكل التي تتميز بها الآن الكثير من المدن ؛ مثل جرائم الملكية وجرائم العنف ومشاكل الازدحام والمرور والإسكان وتلوث البيئة بكل أنواعه ، زد على ذلك حقيقة أنه ليس لدى مناطق كبيرة من السكان الحضريين في كثير من المدن وخاصة في دول العالم النامي، ليس لديهم أي ميل نحو تطوير خدمات البيئة الأساسية الحضرية كالمستشفيات ومياه الشرب وخدمات المرافق العامة وما إلى ذلك [113] .

تتميز أهم ملامح توزيع سكان المدن في الجزائر بالتفاوت الحاد في تسارع وتيرة التحضر بين الأقاليم الجغرافية فوسط الجزائر أعلى المناطق تحضرا بنحو 44% تليه المنطقة الغربية بنحو 37% وأخيرا المنطقة الشرقية بنحو 31 % كما أن أكثر الولايات تحضرا الولايات الساحلية ، حيث أن ولايات العاصمة ووهران وعنابة سجلت أرقاما قياسية في درجة التحضر وهي تضم مجتمعة نحو 25% من نسبة حضر الجزائر .

---

[111] راتب السعود : **مرجع سابق** ، ص 49 .

[112] حسين العروسي : **التلوث المنزلي** ، مكتبة المعارف الحديثة ، ط 2 ، الاسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص 152.

[113] السيد عبد العاطي السيد : **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق** ، مرجع سابق ، ص 177.

ويكمن سر هذا التباين في تأثير الظروف التاريخية والتوجهات الاقتصادية المختلفة التي عملت عل تعميق الفوارق بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد ، وما ترتب عليه من انعدام التكافؤ في توزيع السكان والمدن والموارد الاقتصادية ، وذلك ما جعل وتيرة التحضر بالنسبة لتلك المناطق أسرع منها بالنسبة لباقي جهات الوطن ، وتعتبر أكثر المناطق الحضرية تلوثا هي تلك التي تسير بوتيرة تحضر أسرع ، أما بالنسبة إلي تطور عدد المدن والمراكز الحضرية فان عددها العام 1830 لم يكن يزيد عن 5 مدن لا يزيد عدد سكان أكبرها عن 30 ألف نسمة وأصبح عددها عام 1998 حوالي 597 مركزا حضريا ، من بينها 32 مدينة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة.

كما ارتفع عدد المدن المتوسطة (من 20 إلى 100 ألف نسمة) إلى 115 مدينة عام 87 مقابل 18 مدينة فقط عام 54 ، وهو مؤشر لنجاح جهود الدولة في التصدي للنمو المفرط للمدن الكبرى وتحجيم دورها ؛ عن طريق نقل قواعد التنمية والخدمات والمرافق إلى هذه الفئة من المدن بفضل ترقية العديد منها إلى رتبة عاصمة ولاية أو دائرة في السلم الإداري .

كما يمتاز توزيع المدن الجزائرية بالانتشار الواسع للمدن الصغرى ، نحو 326 مدينة صغيرة بفضل استئثارها بنصيب مهم من عمليات التصنيع والخدمات [114] وهذه الظاهرة مؤشر لتوازن التنمية الحضرية في الجزائر التي استهدفت التقليل من المناطق الطاردة للسكان ونشر التنمية على كامل أنحاء التراب الوطني .

فبالرغم من الإنجازات التكنولوجية التي يسرت للإنسان في البلدان المتقدمة وفي بعض البلدان النامية أن يعيش ويعمل في مبان عالية ، فمازال النمط الأكثر شيوعا للنمو الحضري المتزايد هو التوسع العشوائي وما يميزه من تسارع لوتيرة التحضر وابتلاع العديد من الأراضي التي تؤدي بدورها إلى المزيد من تدهور المناطق الريفية [115]، كما تخلف تزايدا كبيرا في الطلب على الموارد الطبيعية والزيادة في التدفق الداخلي والخارجي لمختلف المواد والمنتجات وإمدادات الطاقة والمياه والسكان والنفايات .

3-3- مشكلة النفايات: تطرح الكائنات الحية بقاياها وإفرازاتها ، فيقوم النظام البيئي بإعادة استخدامها بكفاءة عالية ضمن دورة واضحة ، إذ تقوم المحللات بتحليلها إلى مواد أولية بسيطة تعود إلى التربة فتستخدمها النباتات ، وهذا ما يسمى التنقية الذاتية . أما النفايات التي

---

[114] www ://Algerianews . maktoobblog . com . 05/05/2008.

[115] حسين عبد الحميد رشوان : **البيئة والمجتمع دراسة في علم اجتماع البيئة** ، مرجع سابق ، ص 300 .

يلقيها الإنسان ، ونظرا لازدياد عدد السكان والتقدم الصناعي الهائل ، فبات من المستحيل القضاء على الكمية الهائلة من النفايات وخاصة الصلبة منها .

3-3-1- النفايات الحضرية :

تعتبر النفايات الحضرية كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها ، والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية . [116] و تقدر كمية النفايات الحضرية المسيرة سنويا في الجزائر حوالي 5.2 مليون طن ، قدرت الدراسات حصص الإنتاج بالنسبة للمناطق الحضرية الكبرى بـــ :

- من 0.5 إلى 0.65 كلغ / ساكن / في اليوم ، في سنة 1980 .
- 1.0 إلى 1.2 كلغ / ساكن / في اليوم ، في سنة 2000 [117].

وقد بينت الدراسة المنجزة من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة وجود 3000 موقع للتفريغ على المستوى الوطني بدون دراسة مسبقة وبدون احترام لأدنى شروط حماية البيئة .

3-3-2- النفايات الصلبة الخطيرة : تصنف النفايات الصلبة الخطيرة والناتجة عن الأنشطة الصناعية إلى :

أ- نفايات المواد الخام : و التي تمثل الجزء غير المستغل من المواد الخام والمتبقي قبل العملية الصناعية ، وتشمل بقايا المواد أو مغلفاتها وهى نفايات ليست ضارة ، بل ويمكن الاستفادة منها في أي أنشطة صناعية أخرى ، مثل قطع الأخشاب أو الألمنيوم أو الحديد .

ب- نفايات العمليات الصناعية : وهى النفايات التي تنتج من النشاط الصناعي ، وهى إما غازية أو سائلة أو صلبة ، وهى النفايات الضارة والتي قد يصعب الاستفادة منها أو تحويلها إلى أي مواد أخرى ، وهذا النوع هو الأشد خطراً على عناصر البيئة الطبيعية .

وبناءً على تصنيفات بعض الباحثين فإنه يمكن تصنيف النفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية من حيث تأثيرها على عناصر البيئة الطبيعية إلى الأنواع التالية :

***النفايات الصناعية الغازية (المرتبطة بتلويث الهواء) :**

وهى النفايات التي تنفث في الهواء الجوى من خلال المداخن الخاصة بالمصانع ، ومن الأنشطة الصناعية ما يصدر نفايات ذات أثر ضعيف ، بينما هناك أنشطة ضارة تمثل خطراً شديداً مثل الملوثات الناتجة عن المصانع التي تستعمل السولار كمصدر لإنتاج الطاقة

---

[116] فؤاد حجري : **البيئة والأمن** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1، الجزائر ، 2006 ، ص 230 .

[117] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement **: Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005** , Op Cit , p 185 .

أو الملوثات الناتجة عن مصانع الإسمنت[118] أو تلك المصانع التى تنتج عنها الغازات الضارة مثل أول أكسيد الكربون، وثانى أكسيد الكبريت، والأكاسيد النيتروجينية، والجسيمات الصلبة العالقة فى الهواء كالأتربة وبعض ذرات المعادن المختلفة .[119]

*** النفايات الصناعية السائلة (المرتبطة بتلويث الماء) :**

وتنتج في الغالب عن طرح الفضلات الصناعية التي تتميز باحتوائها على مواد سامة خطرة شديدة التركيز يصعب التخلص منها كالسيانور والفينول أو المركبات الكيميائية[120]، وتعتبر النفايات الصناعية السائلة كل المخلفات الصناعية السائلة التي تلقى في المصبات المائية سواء على الأنهار أو البحار أو المحيطات أو المياه الجوفية، وتم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

- **المجموعة الأولى:** وتشمل الصناعات التي تنتج عنها مخلفات لا تمثل ضرراً شديداً لأنظمة البيئة المائية ، وأهم ما يميزها ارتفاع نسبة كل من المواد العضوية والمواد العالقة ونسبة الزيوت والشحوم ونسبة الأملاح الذائبة خاصة الكلوريد والفوسفات .

- **المجموعة الثانية** : وتشمل الصناعات التي ينجم عنها مخلفات سائلة تعتبر ضارة بأنظمة البيئة المائية، وأهم ما يميزها ارتفاع نسبة كل من المواد الصلبة والعالقة ونسبة الأملاح الذائبة ودرجة القلوية ونسبة المواد العضوية .

- **المجموعة الثالثة** : وتشمل الصناعات التي ينجم عنها مخلفات سائلة شديدة السمية أو شديدة الضرر على الأنشطة المائية ، وأهم ما يميزها أنها تحتوى على مواد كيماوية أو عضوية أو سامة ، كما أنها تحتوى على المعادن الثقيلة السامة ، واختلاف شديد في درجة تركيز الأيدروجين (الحموضة والقلوية) ، وارتفاع تركيز الأملاح الذائبة كالكلوريد والسلفات والأمونيا السامة ، وارتفاع نسبة الزيوت والشحوم[121] .

*** النفايات الصناعية الصلبة (المرتبطة بتلويث التربة):**

وتتمثل في المواد الصلبة التي تنتج عن بعض العمليات الصناعية ؛ ويتراوح حجم النفايات الصلبة المخلفة عن المصانع في الجزائر حوالي 325 ألف طن من النفايات الخطرة يتم فرزها كل سنة . حيث توجد أهم مواقع إنتاج هذه النفايات في ست ولايات بنسبة 95 في

---

[118] إبراهيم سليمان عيسى : **تلوث البيئة أهم قضايا العصر " المشكلة والحل "** ، مرجع سابق ، ص42 .

[119] منى قاسم : **التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية** ، الدار المصرية ، ط 2 ، مصر ، د ت ، ص84 .

[120] محمد يسرى إبراهيم دعبس : **تلوث المياه ... وتحديات الوجود** ، ب د ن ، الإسكندرية ، مصر ، 1995 ، ص 16 .

[121] منى قاسم : مرجع سابق ، ص85 .

المائة منها تركيزها هناك . وتوجد نصف النفايات الخطرة- حوالي مليون طن- في عشر ولايات إلى الشرق ، فيما ثلثها في الغرب مع بعضها في المنطقة الوسطى ، وتقدر الخسارة المالية المتعلقة بصيانة المخازن بحوالي 60 مليون دولار أي 0.15 في المائة من الناتج الوطني الإجمالي الخام [122].

الجدول (07) نسبة تكاليف الأضرار الناجمة عن تدهور بيئي خاص بالمياه

الفئة المتضررة	القيمة النقدية الإجمالية (دولار)	النسبة من PIB
الصحة ونوعية المعيشة	323 320 000	%0.69
رأس المال الطبيعي	290 519 420,2	%0.62
الخسائر الاقتصادية	84 344 347,8	%0.18
المجمـــــوع	698 183768	%1.49

Source : Rapport sur le plan national d'action pour l'environnement et développement durable. Janvier 2002 op.cit p 110.

[122] المرجع نفسه ، ص86 .

الفصل الثالث

أبعاد الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية

1- الحماية القانونية للبيئة في الجزائر :

تمهيد : نظرا لظهور المشكلات البيئية و ازدياد الاعتداءات على البيئة ، وبروز مشكلة التلوث بسبب تزايد حجمه ، واتساع نطاقه الجغرافي ، وباعتبار مكافحة كل أشكال الإضرار بالبيئية يتطلب من الدولة فرض بعض الالتزامات والقيود على الحريات الفردية لتفادي الاعتداءات المتكررة على البيئة[123] ، التي من شأنها المساس بها تطلب الأمر وضع سند قانوني يضمن حماية البيئة بشكل عام ، والبيئة الحضرية بشكل خاص ، وفي إطار الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة من التلوث ارتأى المشرع الجزائري سن قواعد تنظم البيئة و تحميها رغم تشعب مشاكل البيئة و كثرتها ، إضافة إلى ذلك نجد أنه وفي كل سنة مالية يصدر قانون يتضمن بنودا تتعلق بالبيئة ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرص المشرع على مواكبة متطلبات العصرنة بما تفرزه من مشاكل بيئية متعددة ، وفي المقابل على متابعته عن كثب لمختلف الحلول المقترحة لها سواء على المستوى الدولي بمناسبة المؤتمرات المنعقدة في هذا المجال أو من خلال الندوات الدراسية الوطنية الخاصة بالبيئة .

و انطلاقا من التعريف القانوني الذي أعطي لمصطلح البيئة على أنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية و ما تحتويه من مواد و ما يحيط بها من هواء ، ماء ، تربة و ما يقيمه الإنسان من منشآت [124] ، يعرف قانون حماية البيئة بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تسعى من أجل احترام و حماية كل ما تحمله –البيئة- من العناصر الحية وغير الحية من الطبيعة ، وتمنع أي اعتداء عليها . [125]

وتجدر الإشارة إلى أن قانون حماية البيئة يشمل جميع القواعد القانونية التي يعتمدها المشرع ، قاصدا بها تنظيم أي مجال من المجالات المتعلقة بحماية البيئة ، سواء ما تعلق منها بحماية الأوساط الطبيعية أو الصحة العمومية أو السكن أو الأراضي الفلاحية أو الصناعية . [126]

---

[123] سامي جمال الدين : **اللوائح الإدارية وضمانة الرقابة الإدارية** ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ، 1982 ، ص، ص 52 ، 53 .

[124] عبد الفتاح مراد : **شرح تشريعات البيئة في مصر وفي الدول العربية محليا ودوليا** ، دار نشر الكتب والوثائق المصرية ، مصر ، 1996 ، ص 359 -397 .

[125] Prieur Michel , Droit de l'Environnement , Dalloz , 4eme Éditions , Paris 1991 , p 6.

[126] بن قري سفيان : **النظام القانوني لحماية البيئـــة في ظل التشريع الجزائري** ، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء ، المدرسة العليا للقضاء ، الجزائر 2004 – 2005 ، ص 10 .

لقد حظي موضوع حماية البيئة في الجزائر باهتمام الدولة بسبب تفاقم مشكلة التلوث فيها بندرة سقوط الأمطار ، وأن معظم أراضي الدولة صحراوية يتم زراعة نسبة ضئيلة جدا منها ، ولكون الجزائر تقع على شريط ساحلي مما يجعل البيئة البحرية ذات تأثير وحساسية بالملوثات أكثر من المناطق البحرية الأخرى ، ونظرا للتدهور الذي لحق البيئة الطبيعية والمشيدة ، ولكون المحافظة على البيئة تمثل أحد الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها لذلك بذلت الجزائر جهوداً على كافة المستويات - المحلية والدولية - لحماية البيئة والمحافظة عليها فعلى المستوى المحلي صدرت مجموعة من التشريعات البيئية الأساسية كان آخرها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (**03-10**) ، بالإضافة إلى مجموعة التشريعات المساعدة والمكملة لقانون حماية البيئة والمتعلقة ببعض عناصر البيئة ، كقانون المياه وقانون الغابات ، وكقوانين التهيئة العمرانية ومنح رخص البناء و التجزئة و الهدم ، و من أهم هذه القوانين ؛ القانون الصادر بتاريخ 1983/01/07 تحت رقم 83/ 08 ، و المرسوم المؤرخ في 1983/09/9 المعدل له و المتعلق بمخطط شغل الأراضي[127] ، و بناءا على ما تقدم يمكن لنا تصنيف الحماية القانونية للبيئة الحضرية في الجزائر إلى التصنيفات التالية :

1- حماية البيئة الحضرية في القوانين غير الجنائية .

2- حماية البيئة الحضرية في القوانين الجنائية .

1-1 حماية البيئة الحضرية في القوانين غير الجنائية :

امتدت المنظومة التشريعية البيئية في الجزائر على شكلين للحماية القانونية الغير جنائية في المجال البيئي ، ويمكن تصنيفها كالتالي :

أ- الحماية المستمدة من تقنيات القانون الإداري :

بعد الحصول على الاستقلال ظهرت عدة تشريعات تناهض فكرة حماية البيئة وكان ذلك في شكل مراسيم تنظيمية منها مـــــا يتعلق بحماية السواحل[128]، ومنها ما يتعلق

---

[127] وناسي يحي : الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، رسالة لنيل شهادة : دكتوراه في القانون العام ، تحت إشراف : كحلولة محمد، كلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2007 ، ص 4 .

[128] المرسوم رقم 73/63 ، المتعلق بحماية السواحل ، الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، الجزائر في : 1963/03/04 .

بالحماية الساحلية للمدن[129] ، كما تم إنشاء لجنة المياه [130].

وقد صدر أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية وصلاحياتها وهو قانون البلدية الصادر سنة 1963 إلا أنه لم يبين صراحة الحماية القانونية للبيئة واكتفى فقط بتبيان صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره يسعى إلى حماية النظام العام [131]. رغم ذلك لم تعرف الجزائر قبل سنة 1983 مسلكا موحدا في مجال حماية البيئة بصفة عامة والبيئة الحضرية بصفة خاصة ، حيث أصبحت تحوز على منظومة تشريعية مكثفة بعد صدور القانون الإطار رقم 83-03 المؤرخ في 83/02/05 والمتعلق بحماية البيئة [132]، ولقد نصت المادة الثامنة من هذا القانون على أنه تعد كل من حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوانات والنباتات والإبقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها أعمال ذات مصلحة وطنية[133] .

ولقد رأى البعض بأن هذه المادة تشكل الإطار العام الذي تتفرع عنه الالتزامات البيئية التي تقع على كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين العام منهم والخاص ، مما يؤدي إلى خصها (البيئة) بالحماية القانونية التي يقرها القانون العام . وهذا يعني أن الشكل المتبع في مجال الحماية البيئية هو أولا وقبل كل شيء مسلك الحماية الإدارية[134] ويكون ذلك بفعل ما تمتلكه الإدارة من سلطة خولها لها القانون في المجال التنظيمي فتقوم مقام الرقيب والحامي الرئيسي للبيئة وذلك ما يتجلى بوضوح من السلطات و الامتيازات الممنوحة للدولة لتحقيق المنفعة العامة ، كما يظهر ذلك أيضا في الوسائل الإدارية التي خوّلها المشرع للإدارة للتدخل من أجل حماية النظام العام البيئي بشكل عام والبيئة الحضرية بشكل خاض ، مثل سلطة الدولة في منح التراخيص ، الأوامر ، الحظر[135]. كما تمارس الحماية الإدارية بصفة عامة عن طريق الضبط الإداري من خلال نشاط الوزير المكلف بالبيئة ووالي الولاية وبواسطة رئيس المجلس الشعبي البلدي .

---

[129] المرسوم رقم 478/63 ، المتعلق بالحماية الساحلية للمدن ، الجريدة الرسمية ، العدد 98 ، الجزائر في : في 1963/12/20 .

[130] المرسوم رقم 38/67 ، المتعلق بإنشاء لجنة المياه ، الجريدة الرسمية ، العدد 52 ، الجزائر في : في 1963/07/24.

[131] محمد الصغير بعلي : **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر ، 2004 ، ص91 .

[132] عبد القادر رزيق المخادمي: **التلوث البيئي مخاطر وتحديات المستقبل** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000 ، ص 155 .

[133] المادة 08 ، من القانون رقم 83-03 ، المتعلق بحماية البيئة ، الجريدة الرسمية ، العدد 06 ، الجزائر ، 1983 .

[134] طاشور عبد الحفيظ : "**حول فعالية سياسة التجريم في مجال حماية البيئة** "، مقالة في كتاب لـــ : عزوز كردون وآخران : **البيئة في الجزائر**، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ،2001 ، ص 80 .

[135] بن قري سفيان : **مرجع سابق** ، ص 11 .

ب- الحماية المستمدة من تقنيات القانون المدني :

إن المنازعات المتعلقة بالأفعال المنصوص عليها في التشريعات البيئية ، والتي تلحق ضررا بالغير يستوجب الجبر والتعويض لم يخصها المشرع بأحكام خاصة ، ومع ذلك وفي غياب مثل هذه الأحكام فإن السبيل الوحيد يتمثل في طرحها أمام الجهات القضائية العادية ، والمتمثل في القسم المدني للمحكمة وذلك طبقا لمبادئ القانون المدني ، فهناك من المواد ما يعزز هذه الحماية ومثال ذلك المادة 691 من القانون المدني المتعلقة بالتعويض عن أضرار الجوار. والتي نصها " ... يجب على المالك أن لا يتعسف في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار وليس للجار أن يرجح على جاره في مظاهر الجوار المألوفة، غير أنه لا يجوز له أن يطلب إزالة هذه المظاهر إذا تجاوزت الحد المألوف ... " بموجب هذا النص يمكن القول أن أصل الفعل الضار ناجم عن مخالفة نص قانوني ، وارد في قانون معين من القوانين المتعلقة بحماية البيئة، فإنه لا يعطي أي امتياز للمتضرر من الفعل سواء في ما يخص قواعد إثبات أو تعويض التقديرات المستحقة أو جسامة الأضرار التي تبقى أضرارا عادية تخضع لتقدير ذوي الخبرة وتقدير القاضي ، ضف إلى ذلك المركز الضعيف الذي يحتله الفرد المتضرر أمام المتسببين في أعمال التلوث ، على أساس أنهم عادة من الشركات والمركبات الصناعية الكبيرة .[136]

كما نجد لهذه الآلية في المنظومة التشريعية البيئية عدة تطبيقات منها ما نص عليه القانون 02/98 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك في مادته 19 التي تنص على سحب المنتوج من حيز الاستهلاك من طرف السلطة بعد تحققها في عدم مطابقته للشروط والمواصفات. وفي هذا المجال نص المشرع الجزائري على هذه الآلية الحمائية في المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 93 / 165 المنظم لإفراز الدخان والغاز والغبار والروائح والجسيمات الصلبة في الجو: " إذا كان استغلال التجهيزات يمثل خطرا أو مساوئ أو حرجا خطيرا على أمن الجوار وسلامته وملاءمته أو على الصحة العمومية، فعلى الوالي أن ينذر المستغل ، بناء على تقرير مفتش البيئة بأن يتخذ كل التدابير اللازمة لإنهاء الخطر والمساوئ الملاحظة وإزالتها، وإذا لم يمتثل المستغل أو المسير في الآجال المحددة لهذا الإنذار، يمكن إعلان التوقيف المؤقت لسير التجهيزات كليا أو جزئيا بناء على اقتراح

---

[136] طاشور عبد الحفيظ : **مرجع سابق** ، ص 82 .

مفتش البيئة بقرار من الوالي المختص إقليميا دون المساس بالمتابعات القضائية ..." .[137]

كما نلاحظ أن المشرع لم يهمل النص على الحماية القبلية للبيئة وذلك باشتراطه الموافقة القبلية من طرف المجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شأنها إضرار البيئة وهو نص المادة 92 من قانون البلدية[138]، وتناول نفس الهدف في نص المادة 58 من القانون 09/90 المتضمن قانون الولاية [139].

إن الحماية المستمدة من القانون المدني ومهما كان سندها القانوني تبقى مجرد مجهودات فردية وخاصة تهدف في الأساس إلى جبر الأضرار الناجمة عن التصرفات الضارة ، كما تبقى ضعيفة للاستجابة إلى أهمية حماية المكونات البيئية التي تعد ملكا مشتركا للمجموعة الوطنية ، ومن جهة أخرى فإن الجزاء المدني يفتقر إلى الطابع الزجري ، الذي معه يتحقق الردع العام والردع الخاص ،[140] وهو ما يبرر ضرورة تدخل من يحل محل هذه المجموعة قانونا ، وهذا هو الذي يتوفر في النص الجنائي ، حيث يمكن تجريم الأفعال التي تلحق ضررا بالبيئة الحضرية .

1-2- حماية البيئة الحضرية في القوانين الجنائية :

يعرف قانون العقوبات بأنه " ذلك الفرع من القانون الذي يحدد الأفعال التي تعتبر جرائم، ويبين العقوبات المقررة لها ، ويهدف إلى تلافي ارتكاب الجرائم عن طريق التهديد بتوقيع العقوبة المقررة لكل جريمة، كما يهدف إلى قمع الأفعال التي ترتكب فعلا والتي تهدد سلام المجتمع وأمنه، سواء كانت هذه الأفعال أفعالا إيجابية أو مجرد امتناع " [141]

نص المشرع الحماية الجنائية للبيئة الحضرية غير أن ذلك يتطلب وجود الضرر وثبوته من خلال تقديم شكوى أو معاينته على محضر أو الإبلاغ به ، بالإضافة إلى قيام الجهة المكلفة قانونا بأعمال المتابعة من جهة ومن جهة أخرى بتحريك ومباشرة الدعوى العمومية بمهامها ، وتماشيا مع مبدأ إقرار الحماية الجنائية ، تضمن غالبية النصوص المتعلقة بحماية البيئة أحكاما جزائية ، تطبق بشأن المخالفين لمقتضياتها ، والأمر كذلك على سبيل المثال بالنسبة لـــ :

---

[137] بن قري سفيان : **مرجع سابق** ، ص 67 .

[138] المادة 92 ، من القانون 90- 08 ، **المتضمن قانون البلدية** ، الجريدة الرسمية ، عدد 15 ، الجزائر ، في : 1990/04/11 .

[139] المادة 58 ، من قانون 90- 09 ، **المتضمن قانون الولاية** ، الجريدة الرسمية ، عدد 15 ، الجزائر ، في : 1990/04/11 .

[140] طاشور عبد الحفيظ : **مرجع سابق** ، ص 82 .

[141] **نفس المرجع** .

* قانون رقم 83-03 المؤرخ في 1983/02/05، المتعلق بحماية البيئة والذي تضمنت في مواده من122 إلى 129 الجزاءات الجنائية التي توقع في حالات مخالفة الأحكام التي تضمنها.

* القانون رقم 84-13 الصادر في 23جوان 1984 ، والمتضمن النظام العام للغابات والمساحات الخضراء، الذي حدد في مواده من 71 إلى 89 الجزاءات التي تطبق في حالات مخالفة أحكامه .

* القانون رقم 83-17 المؤرخ في 07 جانفي 1983 ، المعدل والمتمم بالأمر رقم 96-13 الصادر في 15 جويلية 1996 ، والمتضمن قانون المياه حيث تضمن جزاءات جنائية في مواده من المادة 142 إلى المادة 156 .

* نص المادة 87 مكرر من قانون العقوبات التي جرمت الاعتداء على المحيط و ذلك بإدخال مواد سامة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها في مياه من شأنها أن تجعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر فهي أعمال تستهدف المجال البيئي .[142]

إن المشرع الجزائري من خلال النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة اعتمد على القواعد المنصوص عليها في قانون العقوبات و هكذا وصفت الأفعال المجرمة بالمخالفات أو الجنح و في بعض الأحيان بالجنايات و هو نفس التقسيم المعتمد في التشريعات المقارنة ، أما بالنسبة للعقوبات المقررة فإنها أتت هي الأخرى متماشية مع ما تضمنه قانون العقوبات الجزائري من جزاءات ؛ و هكذا أقرت جل النصوص العقابية في مجال حماية البيئة الحضرية عقوبتي الحبس أو الغرامة أو الحبس والغرامة معا أو السجن مع بعض التدابير الاحترازية ، ومن خلال ذلك يمكن إدراك أن الحماية الجنائية للبيئة احتوت على جانب زجري عقابي وجانب إجرائي هدفه إصلاح الأوساط المتضررة .

1-2-1 العقوبات المقررة لقمع الجرائم الماسة بالبيئة الحضرية :

تتخذ العقوبة الجزائية شكل جزاء يوقع على النفس أو الحرية أو المال وهي عبارة عن رد فعل اجتماعي على انتهاك قاعدة قانونية جنائية ينص عليها القانون ، وتطبقها السلطات العامة[143] ، والعقوبة قد تكون أصلية أو تبعية كما قد تكون تكميلية :

---

[142] طاشور عبد الحفيظ : **مرجع سابق** ، ص 84 .

[143] بن قري سفيان : **مرجع سابق** ، ص 83 .

أ- العقوبات الأصلية: وهي أربعة أنواع نص عليها المشرع الجزائري تتمثل في: - الإعدام، السجن ، الحبس والغرامة وتعكس لنا هذه العقوبات خطورة الجانح ونوع الجريمة المرتكبة .

أولا : **عقوبة الإعدام** :

بالرغم من الجدل القائم حول هذه العقوبة على المستوى الدولي فإن المشرع الجزائري لا يزال يحتفظ بهذه العقوبة لمواجهة بعض الجرائم الخطيرة ومنها البيئية، فنص عليها في القانون البحري حيث يعاقب بالإعدام كل ربان سفينة جزائرية أو أجنبية ألقى عمدا نفايات مشعة في المياه التابعة للفضاء الوطني .

كذلك تنص المادة 87 مكرر 1 منه بالإعدام عن كل فعل إرهابي أو تخريبي غرضه الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها في المياه بما فيها الإقليمية والتي من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر، كما تنص المادة 151 من قانون المياه على عقوبة الإعدام، في حالة تلويث المياه والتي تنجم عنها وفاة [144]؛ وكذلك المادة 248 من قانون الصحة [145] ، و المادة 403 من قانون العقوبات[146] .

ثانيا :عقوبة السجن :

نجد الكثير من النصوص التي أشار فيها المشرع الجزائري لعقوبة السجن ضمن استرتيجية حماية البيئة الحضرية من التلوث ففي المادة 64 من القانون رقم 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة مالية من ستمائة ألف دينار (600.000دج) إلى تسعمائة آلاف دينار (900.000دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل من قام بإيداع النفايات الخاصة الخطرة أو رميها أو طمرها أو غمرها أو إهمالها في مواقع غير مخصصة لهذا الغرض و في حالة العودة ، تضاعف العقوبة . كما تنص المادة 66 من نفس القانون بالحبس من خمس (5) سنوات إلى (8) سنوات و بغرامة مالية من مليون دينار (1.000.000دج) إلى خمسة ملايين دينار (5.000.000دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل من استورد النفايات الخاصة الخطرة أو صدرها أو عمل على عبورها مخالفاً بذلك أحكام هذا القانون، و في حالة العودة ،

---

[144] فؤاد حجري : **مرجع سابق** ، ص 58 .

[145] المادة 248 ، من القانون رقم : 85 - 05 ، **المتعلق بالصحة** ، الجريدة الرسمية ، العدد 08 ، الجزائر في : 1985/02/16 .

[146] بن قري سفيان : **مرجع سابق** ، ص 84 .

تضاعف العقوبة .[147]

ومن النصوص التي أشار فيها المشرع لعقوبة السجن المؤقت ما تضمنه قانون العقوبات في المواد 2/432 ، 396/ 3 و 4 ، فالمادة الأولى تعاقب الجناة الذين يعرضون أو يضعون للبيع أو يبيعون مواد غذائية أو طبية ملوثة بالسجن المؤقت من عشر (10) إلى عشرين (20) سنة إذا تسببت تلك المادة في مرض غير قابل للشفاء أو في فقد استعمال عضو أو في عاهة مستديمة [148].

ثالثا :عقوبة الحبس :

وهي أيضا عقوبة مقيدة للحرية ، وتطبق إذا كنا بصدد جنحة أو مخالفة فجل النصوص العقابية في مجال حماية البيئة تعتبر إما جنح أو مخالفات وبالتالي فإن عقوبة الحبس نصت عليها كل الأحكام الجزائية التي تضمنتها النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة ومن ذلك ما تضمنه قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[149] ، كذلك ما نص عليه القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها[150] وما تضمنه القانون المتعلق بحماية الساحل[151] وما نص عليه القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي [152] إلى جانب نصوص أخرى سبق التطرق إليها.

رابعا : عقوبة الغرامة :

هي عقوبة لا تصيب الشخص في ذاته ولا في حريته وإنما تتعلق بثروته المالية والتي غالبا ما تؤول إلى خزينة الدولة .

ومن خصائص هذه العقوبة أنها قد تأتي في شكل عقوبة أصلية مقررة على الفعل المجرم، ومن ذلك ما نصت عليه المادة 82 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة التي تعاقب بغرامة من خمسة ألاف دينار (5.000 دج) إلى خمسة عشر ألف دينار(15.000

---

[147] المادة 64، 66، من القانون رقم: 01 - 19، **المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها**، الجريدة الرسمية، العدد 77، الجزائر في: 12 ديسمبر 2001 .

[148] بن قري سفيان : **مرجع سابق** ، ص 85 .

[149] المواد من 81 إلى 84 ، القانون رقم 03 / 10 ، **المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ، الجريدة الرسمية ، العدد 43 ، الجزائر ، في 2003/07/20 .

[150] المواد من 60 - 65 ، من القانون رقم 01 /19 ، سبق ذكره .

[151] المواد من 40 ،41 ، 43 ، من القانون رقم 02/02 ، **يتعلق بحماية الساحل وتثمينه** ، الجريدة الرسمية ، العدد 10 ، الجزائر ، في : 06 فيفري 2002.

[152] المواد 95 ، 96 ، 101 ، من القانون رقم 04/98 ، **يتعلق بحماية التراث الثقافي** ، الجريدة الرسمية ، العدد 44 ، الجزائر في : 15 جويلية 1998.

دج) كل شخص تسبب في تلوث جوي طبقا للمادتين 45 و46 من نفس القانون، يحدد التنظيم المقتضيات المتعلقة على الخصوص بما يأتي :

- الحالات و الشروط التي يمنع فيها أو ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في جو المناطق الحضرية.

- الآجال التي يستجاب خلالها إلى هذه الأحكام فيما يخص البنايات و المركبات و المنقولات الأخرى الموجودة بتاريخ صدور النصوص التنظيمية الخاصة بها .

- وكذا الشروط التي ينظم ويراقب بموجبها بناء العمارات وفتح المؤسسات غير المسجلة في قائمة المنشآت المصنفة المنصوص عليها في المادة 23 من نفس القانون ، وكذلك تجهيزات المركبات وصنع الأمتعة المنقولة و استعمال الوقود و المحروقات .

بالإضافة إلى ما نصت عليه كذلك المادة 97 من إقرارها لعقوبة الغرامة فقط على كل ربان سفينة تسبب بسوء تصرفه أو رعونته أو غفلته أو إخلاله بالقوانين والأنظمة في وقوع حادث ملاحي نجم عنه تدفق مواد تلوث المياه الخاضعة للفضاء الجزائري[153].

وقد تأتي في شكل عقوبة تبعية إضافة إلى عقوبة أخرى وفي هذه الحالة إما أن تأتي بالتبعية لعقوبة السجن أو بالتبعية لعقوبة الحبس ، والمتصفح للقوانين المتعلقة بالبيئة يجد أنه في معظم الأحيان تكون الغرامة بالتبعية لعقوبة الحبس .

ب- العقوبات التبعية والتكميلية :

تأتي في الدرجة الثانية بعد العقوبات الأصلية وهي :

أولا : العقوبات التبعية:

نصت عليها المادة 6 من قانون العقوبات وتتمثل في الحجز القانوني والحرمان من الحقوق الوطنية وهي لا تتعلق إلا بعقوبة الجناية؛ والجنايات في التشريع البيئي تعد قليلة، كون أن أغلب الجرائم هي جنح أو مخالفات لكن يمكن تطبيقها على الجنايات المعاقب عليها بالمادة 87 مكرر أو المادتين 432 /2 و 3/396 من قانون العقوبات والمادة 66 من القانون رقم 01/ 19 المتعلق بتسيير النفايات وإزالتها[154].

---

[153] المواد 23 ، 45 ، 46 ، 82 ، 97 ، من القانون رقم 10/03 ، سبق ذكره .

[154] بن قري سفيان : **مرجع سابق** ، ص 87 .

والحجز القانوني يعد أبرز هذه العقوبات ، والذي يمكن تطبيقه على مرتكب الجريمة ومنعه من حقه في إدارة أمواله ومواصلة الاعتداء على البيئة ، كذلك بالنسبة للحرمان من الحقوق الوطنية و هذه العقوبة تطبق بقوة القانون .

ثانيا: العقوبات التكميلية :

نصت عليها المادة (9) من قانون العقوبات ومن أهمها والتي يمكن من خلالها مواجهة الجرائم المرتكبة ضد البيئة في الجزائر :

- مصادرة جزء من أموال الجانح البيئي و هو أمر جوازي لمحكمة الجنايات ولا يطبق في الجنح أو المخالفات البيئية إلا بوجود نص قانوني يقرره فعلى سبيل المثال لدينا المادة 82 من القانون 11/01 المتعلق بالصيد البحري والتي تنص " وفي حالة استعمال مواد متفجرة تحجز سفينة الصيد إذا كان مالكها هو مرتكب المخالفة " .

كما يمكن حل الشخص الاعتباري، أي منعه من الاستمرار في ممارسة نشاطه كما نصت المادة 17 من قانون العقوبات[155].

1-2-2 - التدابير الاحترازية لمواجهة الجرائم الماسة بالبيئة :

إلى جانب أسلوب الردع بالعقوبة، وجدت التدابير الاحترازية كنتيجة حتمية لضرورة إصلاح المجرم وإعادة تأهيله داخل المجتمع فهي تعد "جزاء جنائيا يستهدف مواجهة الخطورة الإجرامية الحالة لدى الأشخاص لدرئها عن المجتمع "[156] وهي تدابير وقائية، وتبرز أهميتها من خلال :

- تجريده من الوسائل المادية التي تسهل له ارتكاب الاعتداء عن طريق مصادرة هذه الوسائل .
- إغلاق الشخص المعنوي مثل المؤسسات الاقتصادية بالبيئة الحضرية منعا لاستمرارها في
- تلويث المحيط الحضري .
- سحب رخصة مزاولة المهنة[157].

---

[155] **المرجع نفسه** ، ص 88 .

[156] عبد الله سليمان : **النظرية العامة للتدابير الاحترازية** ، دراسة مقارنة ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990، ص60 .

[157] عبد الله سليمان : **مرجع سابق** ، ص60 .

أ- **المنع من ممارسة النشاط** :

يعد هذا التدبير الاحترازي سبيلا وقائيا يهدف إلى منع الشخص من ارتكاب الجريمة البيئية ، أي تكون المهنة أو النشاط عاملا مسهلا لارتكابها ، ونظرا للانعكاسات الخطيرة لهذا التدبير على الشخص و أسرته ، فهو لا يطبق في المخالفات ، وحدد مدة قصوى لتطبيقه لا تتجاوز 10 سنوات و من أمثلته ، سحب الرخصة لتصريف النفايات الصناعية[158] ؛ و السحب النهائي أو المؤقت لرخصة استغلال المؤسسات الفندقية و كذا الدفتر المهني عند مخالفة قواعد الصيد البحري [159].

ب- المصادرة: تعد المصادرة تدبيرا احترازيا عندما تنصب على أشياء غير مباحة فتكون بذلك أداة للوقاية من استخدامها في الجريمة أداة للوقاية من استخدامها في الجريمة ويمكن كذلك أن تكون المصادرة على الأشياء المحظورة التي ارتكبت في الجريمة أو من المحتمل أن تسهل لارتكابها و تدخل هنا الأسلحة و الذخائر و شبكات الصيد غير القانونية والأفخاخ ، إلى جانب مصادرة ثمار الجريمة كما هو الشأن للمنتجات الملوثة والتي تشكل خطرا على المستهلكين[160] .

د- غلق المؤسسة أو حلها : يعد هذا التدبير الاحترازي الأنسب تطبيقا على الشخص المعنوي و يتأرجح هذا التدبير بين الغلق المؤقت و التوقيف النهائي في حالة مخالفة قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أو أحد التشريعات البيئية ، إلى جانب إمكانية حل الشخص المعنوي ومن أمثلة ذلك غلق المؤسسة عندما لا تراعي شروط النظافة لمدة من 15 يوم إلى شهر وإيقاف نشاط المؤسسة متى شكلت خطرا على البيئة .[161]

ج - إعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية: نجد هذه التدابير الاحترازية ضمن القانون 10/03 وبالضبط في المادة 03 حيث تنص على أن كل شخص يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، يتحمل نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه و إعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتهما الأصلية [162]، كما نصت على هذا التدبير المادة 45 من قانون حماية الساحل التي أجازت للقاضي في حالة المخالفات المرتكبة والمنصوص عليها في المواد 39 ، 40، 41 والمتعلقة

---

[158] المادة 14 ، من المرسوم التنفيذي رقم 93 / 160 ، **المنظم للنفايات الصناعية السائلة** ، الجريدة الرسمية، عدد 46 ، الجزائر في : 1993 .

[159] المادة 93 ، من القانون رقم 01 / 11 ، **يتعلق بالصيد البحري و تربية المائيات** ، ، الجريدة الرسمية، عدد 36 ، الجزائر ، في 03 جويلية2001 .

[160] بن قري سفيان : **مرجع سابق** ، ص 89 .

[161] المادة 48 ، من القانون 01 / 19 ، سبق ذكره .

[162] المادة 03 ، القانون 10/03، سبق ذكره .

بإقامة نشاط صناعي جديد على الساحل، استخراج مواد من العناصر المجاورة لشواطئ الاستجمام أو استخراج مواد من باطن البحر، أن يأمر بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية وتنفيذ أشغال التهيئة .

2- الآليات المؤسساتية وحماية البيئة الحضرية :

إن مواجهة المشاكل البيئية وإن كان يعتمد في غالبية الأحيان على حلول تقنية وتكنولوجية إلا أن جل الدول لجأت إلى توظيف التقنية القانونية من أجل إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة، غير أن ذلك لن يكون له معنى إذا لم تنشأ مؤسسات تتابع وتقوم بتوظيف تلك التقنيات القانونية، والجزائر مثل الكثير من دول العالم أنشئت وزارات ومجالس عليا وأجهزة متخصصة أوكل إليها أمر البيئة وصدر فيها العديد من التشريعات ذات الطابع الإلزامي، وذلك بغرض تحديد بعض الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة وفي المقابل رصد جملة من الأجهزة - وزارات وجماعات إقليمية وهيئات تعمل على ضمان حماية البيئة .[163]

وكاستكمال للإطار المؤسساتي للبيئة وفي إطار الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، تم إنشاء وزارة خاصة لتهيئة الإقليم والبيئة سنة 2000 بعدما كانت كتابة الدولة للبيئة ، وتظم ثماني مديريات تعمل المديرية العامة فيها على السياسة البيئية الحضرية ، المواقع والمناظر الطبيعية والاتصال والتوعية والتربية البيئية والتخطيط والدراسات والتقييم البيئي ، ولتفعيل هذا تم أيضا إشراك الهيئات المحلية " البلدية والولاية "، والتي تظم ممثل عن الهيئات المحلية ومختصين في البيئة وأعيان المدينة والجمعيات البيئية ، بحيث يقومون بعقد جلسات عمل دورية حول شؤون البيئة والتي كان محورها مثلا سنة 2005 المدن الخضراء قصد إعطاء أهمية للبيئة الحضرية كمجال رئيسي ضمن الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة من التلوث، وإلى جانب هذا فقد تم تدعيم الوزارة بمؤسسات ذات طابع تحسيسي وتربوي ورقابي، ومن خلال ذلك يمكن تصنيف الآليات المؤسساتية المكلفة بتطبيق الاستراتيجية إلى هيئات مركزية وأخرى محلية ، أهم ما نتعرض إليه بالنسبة للأولى هي المجلس الأعلى للبيئة ومديرية البيئة والوكالة الوطنية للنفايات ، أما الهيئات المحلية فتتمثل في البلدية والولاية .

[163] Dr. Prieur Michel : Op cit , page 143,145 .

2-1- الهيئات المركزية :

2-1-1- **المجلس الأعلى للبيئة :** تم إحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستديمة تنفيذا لمرسوم رئاسي سنة 1994 يرأسه رئيس الحكومة و يكلف بضبط الاختيارات الإستراتيجية الكبرى لحماية البيئة وترقية التنمية المستديمة، ويتابع بانتظام تنفيذ التراتيب التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة ويقرر التدابير المناسبة ، مع متابعته للسياسة الدولية المتعلقة بحماية البيئة، ويقدم على إثرها تقريرا سنويا لرئيس الجمهورية عن حالة البيئة وتقويم مدى تطبيق قراراته[164] .

يعتمد المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة للقيام بمهامه على لجنة قانونية واقتصادية بالإضافة إلى لجنة النشاطات المتعددة القطاعات ، تسند لكل لجنة تنفيذ مجموعة من المهام حيث تكلف اللجنة القانونية والاقتصادية بما يأتي :

- القيام بالدراسات المستقبلية من أجل تحديد الأهداف البيئية وأهداف التنمية المستديمة تحليل السياسات القطاعية وانسجامها مع الأولويات البيئية، وتوضيح استراتيجيات حماية البيئة .
- اقتراح وسائل قياسية، اقتصادية ومالية التي تسمح لحماية أفضل للبيئة .
- في حين تكلف لجنة النشاطات المتعددة القطاعات بما يأتي :
- تشجيع البحث الأساسي والتطبيقي ، المتعلق بالتكنولوجيا النظيفة ووسائل تنفيذها .
- اقتراح برامج متعددة القطاعات للتسيير الدائم للموارد الطبيعية .
- تشجيع استعمال الطاقات المتجددة بكل الوسائل .
- إعداد واقتراح إستراتيجية تخطيط مندمجة للمؤسسات الإنسانية [165] .

2-1-2- مديرية البيئة :

استحدث المشرع الجزائري مديريات ولائية للبيئة[166] والتي تعد الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة ومراقبة وتقييم عمل والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها .

---

[164] فؤاد حجري : **مرجع سابق** ، ص 245 .

[165] **المرجع نفسه** ، ص 246 .

[166] المرسوم التنفيذي رقم 60/96، **المتضمن إحداث مفتشية للبيئة على مستوى الولاية**، الجريدة الرسمية، العدد 07، الجزائر في 01/28/ 1996 .

ومن صلب مهام المديرية الولائية للبيئة هو تصور وتنفيذ برنامج لحماية البيئة ، بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية ، ووضع التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال التلوث البيئي .[167]

بالرغم من أن إنشاء هذه الهيئات كان جد متأخر بسبب غياب التسيير وقلة الإمكانيات البشرية والمادية لاسيما المالية منها ، ففي بداية الأمر تم إنشاء عشر مفتشيات على مستوى عشر ولايات فقط ولم يستكمل النصاب إلا في سنة 1998 حيث بلغ عددها 48 مفتش ومفتشية إلا أنهم تلقوا صعوبات كثيرة نظرا لعدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لهم بممارسة مهامهم المخولة لهم بمقتضى المرسوم التنفيذي 60/96 والمتمثلة أساسا في تجسيد مراقبة القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة وذلك عن طريق :

- تسليم التراخيص المنصوص عليها قانونا على المستوى المحلي .
- اقتراح التدابير الرامية للوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحة التلوث والتصحر وانجراف التربة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنمية وصيانة الثروات.
- تصور وتنفيذ برامج لحماية البيئة على مستوى كامل تراب الولاية .
- ترقية أعمال الإعلام والتربية في مجال البيئة .
- اتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين إطار الحياة .

ولتكريس هذه المهام ميدانيا فقد أعطى المشرع الجزائري الأهلية القانونية لتمثيل إدارة البيئة أمام القضاء ويتم تسيير مفتشية البيئة تحت وصاية الوزير المكلف بحماية البيئة[168].

ولتدعيم هذه الرقابة الميدانية على البيئة أنشأ الصندوق الوطني للبيئة باعتباره أداة محفزة لحماية البيئة ولكن الدراسة التطبيقية أكدت عدم أخذ المرسوم المنشئ لهذا الصندوق بعين الاعتبار درجة التلوث والأضرار الناجمة عنه بقدر ما ركز على طبيعة الصندوق ، وبالتالي تبقى مصادر هذا الصندوق محدودة ولا يمكنها أن ترقى إلى أداة تطبيق عملية محفزة لحماية البيئة ؛ أما في ميدان مكافحة التلوث الحضري فإن مفتشي البيئة مكلفون بتطبيق السياسة القانونية الخاصة بالتخلص من النفايات الحضرية الصلبة إلى جانب رؤساء

---

[167] وناس يحي : **مرجع سابق** ، ص 62 .

[168] المرسوم رقم 98 / 276 ، **يتعلق بتأهيل مفتشي البيئة لتمثيل الإدارة البيئية أمام العدالة** ، الجريدة الرسمية ، العدد 68 ، الجزائر ، في 1998/09/13 .

البلدية ، وفي هذا المجال تم إنشاء لجان ولائية تتكلف بمعاينة الأماكن المخصصة لإقامة المزابل العمومية على مستوى الولاية باقتراح من مفتشية البيئة تكلف هذه اللجان حسب المادة 02 من المرسوم 96 /60 بما يلي :

- القيام بكل عمليات حفظ البيئة عن طريق التدخلات الميدانية ورفع التقارير إلى السلطات المخولة لاتخاذ قرارات منع الأنشطة المضرة بالبيئة ، حيث صرح وزير تهيئة الإقليم والبيئة ، أن عمليات حفظ البيئة التي قامت بها مديريات البيئة بلغت 8000 عملية سنة 2003 و4663 عملية في الأشهر الستة الأولى من سنة 2004 ، وقد أفضت هذه العمليات إلى غلق 400 محل مؤقتا في 2003 و135 محل مغلق نهائيا . [169]

- اقتراح إجراء دراسة لاختيار موقع المزبلة .

- الوصول إلى إنشاء المزابل المراقبة على مستوى الولايات .

- إنجاز مزابل محروسة على مستوى كل البلديات .

- متابعة إزالة المزابل التي تم إنشاءها على سطح الأودية والأراضي ذات المردود الفلاحي ، وكذا القريبة من المجمعات الحضرية .

- إحصاء دقيق لكل المزابل الفوضوية المتواجدة في تراب الولاية .

- اقتراح التدابير الخاصة بالمحافظة على الوديان والأراضي الفلاحية، إذ تعطى الأولوية لمفتشية البيئة لمكافحة الاستغلال الفوضوي لرمال الشواطئ من أجل وضع حد لعملية النهب المتواصل .[170]

- تساهم مفتشية البيئة في تدعيم عملية التحسيس والتوعية ونشر الثقافة البيئية عن طريق إحياء الأيام العالمية التي لها علاقة بحماية البيئة (اليوم العالمي للبيئة، اليوم العالمي للشجرة...)، باعتبار أن هذه المهمة تعد وسيلة لتدعيم تطبيق القاعدة القانونية من طرف المجتمع المدني، وفتح الأبواب لكل المواطنين من أجل المساهمة في صنع القرارات على المستوى المحلي .

2-1-3 - الوكالة الوطنية للنفايات :

استحدثت الوكالة الوطنية للنفايات بموجب المرسوم التنفيذي 175/02 الذي حدد

---

[169] " وزير البيئة يكشف " ، **مقال في جريدة الخبر** (يومية) ، العدد 4253 ، يوم 28 / 11 /2004 ، الجزائر .

[170] وناس يحي : **مرجع سابق** ، ص 62 .

اختصاصاتها ، تشكيلتها وكيفية عملها وقد جاءت هذه الوكالة في ظل التغيرات الذي شهدها المجال الصناعي بالتالي أصبحت قضية النفايات تطرح نفسها بشدة ، إذ تغير مفهومها من تلك البقايا و الفضلات التي يجب التفكير في كيفية التخلص منها ، إلى مادة أولية خامة لها أهمية كعملية التصنيع وذلك بخضوعها لعمليات الرسكلة .

كما تعتبر هذه الوكالة كضرورة وحتمية فرضها الواقع الدولي الذي أصبح يلح على إيجاد حلول عقلانية لمشكل النفايات ، وهذا ما يتبين من خلال انضمام الجزائر إلى اتفاقية بازل المنظمة للتحكم في نقل النفايات وكذا الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث (لندن) [171].

أ- عمل وتنظيم الوكالة : عرف المشرع الجزائري الوكالة الوطنية للنفايات في المادة الأولى من المرسوم السالف الذكر بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية لاستقلال المالي تخضع للقانون الإداري في علاقاتها مع الدولة وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير ،تسير وفقا لنظام الوصاية الإدارية من طرف الوزير المكلف بالبيئة .

تدار الوكالة بمجلس إدارة متكون من وزير الوصي عن قطاع البيئة كرئيس أو ممثل له وأعضاء هم على التوالي : ممثل الوزير المكلف بالجماعات المحلية، ممثل الوزير المكلف بالمالية ،ممثل الوزير المكلف بالصناعة ، ممثل الوزير المكلف بالطاقة والمناجم ، ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات المتوسطة ...الخ. يعين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوزير المكلف بالبيئة بناء على اقتراح السلطة التي ينتمون إليها .

ويجتمع بناء على استدعاء من الرئيس في دورة عادية مرتين في السنة على الأقل وله أن يجتمع في دورة غير عادية كلما قضت الضرورة ذلك إما بطلب من رئيس أو ثلثي أعضائه ولا تصح مداولاته إلا بحضور أغلبية الأعضاء وتتخذ القرارات فيه بالأغلبية البسيطة للأصوات وفي حالة التعادل يرجح صوت الرئيس .[172]

ب -اختصاصات الوكالة:تكلف الوكالة بتطوير نشاطات فرز النفايات و معالجتها

---

[171] بن قري سفيان ، **مرجع سابق** ، ص 99 .

[172] **المرجع نفسه** ، ص 100 .

وتثمينها كما تكلف في إطار القيام بمهامها المتعلقة بمجال النفايات على الخصوص بما يلي :

- تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات .

معالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات وتحيينها[173] .

أما فيما يخص نشاطات فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها تكلف الوكالة بما يلي :

- المبادرة بإنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية والمشاركة في انجازها.
- نشر المعلومات العلمية والتقنية وتوزيعها .
- المبادرة ببرامج التحسيس والإعلام والمشاركة في تنفيذها .[174]

إن الوكالة بهذه المهام المخولة لها والسلطات الممنوحة لها في مجال النفايات تعتبر بمثابة الجهاز المركزي الراسم للمنهج العام الذي يبين كيفية معالجة النفايات وتثمينها على المستوى الوطني وبالتالي يكون قد خفف من العبء الذي كان ملقى على عاتق الجماعات المحلية في تسيير هذا المجال ، وذلك من خلال ترشيده وحثه على التقنيات العلمية الجديدة التي من شأنها أن تعطي النفايات بعدا اقتصاديا وبيئيا في نفس الوقت بحيث تساهم في الحلقة الاقتصادية دون المساس بالمحيط والطبيعة .

2-2- الهيئات المحلية لحماية البيئة الحضرية :

لقد تميزت العشرية الأخيرة في مجال حماية البيئة بتدعيم الجانب المؤسساتي خاصة على مستوى القاعدة، ذلك أن الجماعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية تمثلان المؤسستين الرئيسيتين في حماية البيئة نظرا للدور الفعال الذي تؤديه في هذا المجال بحكم قربها من المواطن وإدراكها أكثر من أي جهاز محلي آخر لطبيعة المشاكل التي يعانيها لاسيما البيئية منها، و لما لها من إمكانيات و وسائل مادية و إطارات بشرية مؤهلة في هذا المجال و لهذا سنتطرق لدور كل من الولاية و البلدية في مجال حماية البيئة مستعرضين أهم الاختصاصات التي أنيطت بهم بموجب التعديلات الجديدة .

2-2-1- الولايـــة :

---

[173] وناسي يحي : **مرجع سابق** ، ص107 .

[174] **المرجع نفسه** : ص 170 .

تعتبر الولاية هيئة إدارية تتربع على جزء من إقليم الدولة ، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها أن تتخذ القرارات الخاصة بتدبير شؤونها على مستوى امتدادها الجغرافي ويعتبر الوالي ممثل السلطة التنفيذية على مستوى الولاية وهو الممثل المباشر كذلك لكل وزارة بما فيها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، إذ يقوم بتنفيذ القوانين في إطار الامتداد الإقليمي للولاية، أما المجلس الشعبي الولائي فهو صورة من صور الديمقراطية على مستوى الولاية الذي يتم انتخابه من بين المواطنين وعلى هذا فهو يشركهم في تسيير المرافق العامة .

ويمكن لنا أن نلمس من خلال بعض النصوص الاهتمامات المتعلقة بمجال المحافظة وحماية البيئة الحضرية ومن ذلك :

- القيام بالأنشطة التي تساهم في حماية الأراضي واستصلاحها واستثمارها .
- مكافحة أخطار الفياضات و القيام بكل أشغال الإصلاحات الصحية وتصريف المياه بقصد المساهمة والحماية الاقتصادية للأراضي الزراعية في الولاية وتثمينها [175].

وفي سنة 1990 صدرت أهم وثيقة تتعلق بقانون الولاية[176] ، هذه الأخيرة منحت صلاحيات واسعة للولاية في مجال حماية البيئة على ضوئها سنحاول تحديد دور الولاية في مجال حماية البيئة

بما أن الوالي يعتبر المسؤول الأول في إطار الحدود الجغرافية للولاية، يتولى القيام بالمهام المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية، التي تعتبرمن صميم مهامه فيما يتعلق بحماية البيئة وتطبيق السياسة القانونية للدولة ، وتبرز مهام الولاية في ذلك كما يلي :

أ- في مجال حماية الموارد الطبيعية: ينص قانون الولاية على أن الوالي يتولى إنجاز أشغال التهيئة والتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود الإقليم الجغرافي للولاية ، فالوالي ملزم باتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بحماية الموارد المائية من التلوث لما لهذه الأخيرة من تأثير على صحة المواطنين قصد تفادي أخطار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ، الذي مرده إلى امتزاج المياه المستعملة مع المياه الصالحة للشرب أو غياب معالجته مياه الأنابيب والآبار، في هذا المجال يقضي قانون المياه على أن المياه الموجهة للاستهلاك البشري

---

[175] حسين مصطفى حسين : **الإدارة المحلية المقارنة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 3 ، الجزائر، 1982 ، ص-ص، 142-143 .

[176] القانون رقم : 09/90 ، سبق ذكره .

تخضع للمراقبة وتنشر هذه المراقبة للرأي العام ، ويتخذ الوالي كذلك كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الكوارث الطبيعية هو ملزم بضبط مخطط تنظيم تدخلات الإسعافات في كل منطقة صناعية تقع في حدود الإقليم الجغرافي للولاية[177] .

كما استحدث بموجب آخر تعديل للمرسوم تنفيذي 279/94 الذي ألحق بالقرار المؤرخ في 2002/02/06 لجنة تل البحر الولائية والذي حدد تشكيلتها وكيفية عملها والصلاحيات المنوطة بها إذ أضيفت اختصاصات واسعة للوالي في مجال حماية البيئة الحضرية من جهة وتهيئة الإقليم من جهة أخرى [178] .

تجتمع هذه الهيئة كلما دعت الضرورة إلى ذلك بأمر من رئيسها ويمكن أن تستعين بأي شخص بمساعدتها في أعمالها خاصة تلك الآراء العلمية والبحوث المتعلقة بحماية وترقية البيئة الحضرية . ولقد أعطى المشرع لهذه اللجنة عدة اختصاصات تمارسها قصد المحافظة على البيئة البحرية وترقيتها والحيلولة دون وقوع أي اعتداء عليها يمكن عدها في النقاط التالية :

- إعداد مخطط تل البحر الولائي للمدن الساحلية وفقا للتنظيم .
- اتخاذ التدابير الضرورية لتحسين وتعزيز قدرات التدخل الأجهزة المكلفة بمحاربة التلوث .
- إعطاء الأولوية للمناطق الحضرية المنكوبة وذلك بإمدادها بالوسائل البشرية والمادية .
- متابعة عملية المكافحة ووضع منظومة للوقاية وللكشف والحراسة ولمراقبة كل أعمال التلوث البحري .
- مبادرة بوضع مخطط تل البحر الولائي حيز التنفيذ .[179]

ب- في مجال التهيئة والتعمير : إن رخصة البناء الخاصة بالبنايات والمنشآت المنجزة لحساب الدولة والولاية وهياكلها العمومية لا يمكن تسليمها إلا من طرف الوالي والتي حددها المشرع الجزائري في المواد 44-45-46 من قانون التهيئة والتعمير ، كما ينص هذا القانون كذلك على اختصاص الوالي بمراقبة البنايات وإجراء التحقيقات للتأكد من مدى

---

[177] بن قري سفيان : **مرجع سابق** ، ص 108 .

[178] **المرجع نفسه** ، ص 109 .

[179] المادة 3 ، **من القرار المتعلق بمخطط تل البحر الولائي** ، الجريدة الرسمية ، العدد 17 ، الجزائر ، في : 06/ 2002/03 .

مطابقتها للتنظيمات السارية المفعول لمنع التجاوزات[180] لحماية البيئة الحضرية من البناء الفوضوي والأحياء العشوائية .

ج - في مجال حماية النظام العام : إن الوالي يعتبر ضابطة إدارية في حلول اختصاصاته الإقليمية وهو مسؤول على المحافظة عن النظام العام بعناصره الثلاثة وفي هذا المجال يجوز له تسخير رجال الأمن لغرض حماية النظام العام كما يجوز له سحب رخصة البناء في أي وقت لاحظ خرقها لقانون التهيئة والتعمير [181].

2-2-2- البلديـــة :

تعد البلدية بمثابة القاعدة المسؤولة على المستوى المحلي، و هي المرآة العاكسة للامركزية الإدارية في الدولة ، لما لها من مزايا عديدة تتمثل أساسا في التخفيف من أعباء المركزية الإدارية و التجاوب مع الأفكار الديمقراطية ، و ذلك بإشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة واتخاذ القرارات التي تهدف إلى المحافظة على إطار معيشتهم بصفة عامة والبيئة بشكل خاص .

إن الاعتراف للبلدية بالشخصية المعنوية تجعل لها جميع الصلاحيات في اتخاذ القرارات النهائية في الشؤون المحلية لاسيما تلك المتعلقة بقضايا البيئة[182]. فهي تلعب دورا أساسيا في مجال الحفاظ على البيئة الحضرية و حمايتها من أخطار التلوث وبذلك تطبيق الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة ، و يتمثل هذا في مهمتين رئيسيتين ، فهي من جهة ممثلة للدولة باعتبارها سلطة تنفيذية تسهر على تنفيذ القوانين الوطنية المتعلقة بحماية البيئة ، وعلى هذا فإن قانون البلدية ألزم رئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار التنظيمات و القوانين اتخاذ جميع التدابير اللازمة التي من شأنها ضمان سلامة الأشخاص والأموال في الأماكن العمومية التي يمكن أن تتعرض للكوارث ، أما في حالة الخطر الجسيم فإن البلدية تتدخل عن طريق المجلس الشعبي البلدي الذي يتخذ جميع الإجراءات اللازمة و تدابير الأمن حسب ظروف الحال [183] ، و هذا في مجال حماية النظام العام وحماية البيئة بصفة خاصة .

---

[180] جميلة حميدة : **الوسائل القانونية لحماية البيئة** ، رسالة لنيل شهادة : ماجستير ، تحت إشراف ، د فوزي أوصديق ، كلية الحقوق ، جامعة البليدة ، البليدة ، الجزائر ، 2001 ، ص 201 . (بحث لم ينشر).

[181] محمد الصغير بعلي : **مرجع سابق** ، ص 130 .

[182] جميلة حميدة : **مرجع سابق** ، ص 178 .

[183] محمد الصغير بعلي : **مرجع سابق** ، ص 83 .

أ - **مهام البلدية في مجال حماية البيئة** : إن مسؤولية البلدية في مجال حماية البيئة تستمد من القوانين النافذة للدولة و الصلاحيات الممنوحة لها و التي تمارسها في إطار مبدأ الشرعية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية مع ضبط طرق تطبيق الإستراتيجية ، لكونها المؤسسة الرسمية الضامنة لتطبيق تدابير و إجراءات حماية البيئة ، وعلى هذا سيكون قانون البلدية الأساسي في تنظيم صلاحياتها بصفة عامة و خاصة مع وجود قوانين أشارت بهذا الدور ، ومن ذلك التشريع الرئيسي لحماية البيئة الصادر سنة 1983 والمعدل بموجب القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي تبعه مجموعة من القوانين لاسيما منها قانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها ، وكذا القانون 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة والقانون 03/03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية والقانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، والقانون 02/03 المتعلق بالقواعد العامة لاستغلال الشواطئ، والقانون 10/01 المتعلق بالمناجم ، و أخيرا القانون 11/01 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات ، و كذا القوانين الخاصة الأخرى كقانون التهيئة و التعمير و قانون المياه و قانون حماية الصحة العمومية و القوانين المتعلقة بحماية المستهلك .[184]

إن البلدية ملزمة باتخاذ التدابير المتعلقة بالنظافة العمومية سواء تعلق منها بالنفايات الحضرية أو المياه القذرة أو مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ، فهذه القضايا تعد من أهم المشاكل التي تتطلب استعمال أساليب الضبط الإداري الخاص بصيانة وحماية النظام العام لكونها لها آثار سيئة على صحة المواطن .[185] والجدير بالإشارة أن قوانين البلدية اهتمت بهذه المشاكل قبل صدور قانون 03-10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

فطبقا للقوانين السابق ذكرها فإن المجلس الشعبي البلدي يتولى مسؤولية رفع النفايات الملوثة التي يتضايق منها المواطنون وفي حالة معرفة هوية المتسبب فيها فإنه يتولى مسؤولية رفعها وهذا فضلا عن النفايات التي تفرزها المؤسسات الاستشفائية غير المتعفنة، والنفايات الناجمة عن الطرق العمومية ، أما النفايات الصناعية فإن المجلس الشعبي البلدي ملزم بإعداد جرد لها بعد التصريح بالصناعات التي تقع في إقليمه .

---

[184] بن قري سفيان : **مرجع سابق** ، ص 117 .

[185] المادة 107 القانون رقم : 08/90 ، **المتضمن قانون البلدية** ، سبق ذكره .

أما فيما يخص حماية الثروة المائية فإن هذا القانون تضمن أيضا سياسة حمايتها من التلوث، و كما تضمنها بصفة أكثر تفصيل القانون الصادر سنة 1983 المتضمن قانون المياه ، فالمجلس الشعبي البلدي مسؤول عن حماية المياه الصالحة للشرب من التلوث واتخاذ الإجراءات الرامية إلى مكافحة الأمراض الوبائية و المعدية ، و هو أيضا مسؤول على تمويل السكان بالمياه الصالحة للشرب بكميات تكفي سد حاجياتهم اليومية بالتنسيق مع المؤسسات العمومية الأخرى .[186]

ويعتبر قانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها من أهم القوانين الخاصة الذي وضع الإطار العام لكيفية التعامل مع النفايات بطريقة تتلاءم مع حماية البيئة ونص صراحة في فحواه على مبدأ المعالجة البيئية العقلانية للنفايات، كما تلتزم بمعالجة المياه الملوثة، ونظافة الأغذية وحماية صحة المستهلك بالإضافة إلى ذلك تلتزم بضرورة الإعلام والتحسيس البيئي [187] .

ب- الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة: في إطار الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة اعتمد و لأول مرة الميثاق البلدي من أجل البيئة والتنمية المستدامة ، في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي 2001- 2004 ، وجاء ضمن أهدافه تحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من اجل الحفاظ على البيئة وانتهاج سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستديمة ، على مستوى البلديات .

وقد اشتمل المخطط المحلي للعمل البيئي ؛ والذي يعتبر أرضية عمل تبني عليه الجماعات المحلية سياستها في المحافظة على البيئة جملة من المحاور تضمنت ما يلي تضمن الإعلان العام إعلان النوايا أو الالتزام الأخلاقي للمنتخبين المحليين وتمثل في :

- إحداث تعاون بين البلديات لمواجهة التدهور البيئي ، وتهيئة المناطق الصناعية .
- تهيئة المدن والتسيير المحكم إيكولوجيا للنفايات وتسيير المخاطر الكبرى .
- القيام بالتقييم الدوري لحماية البيئة ، وإنشاء الوظائف الخضراء .
- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة .
- الوعي بالدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن .
- ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق تنمية مستدامة .

---

[186] بن قري سفيان : **مرجع سابق** ، ص 118 .

[187] جميلة حميدة : **مرجع سابق** ، ص 188

- إشراك جميع الفاعلين من أفراد وجمعيات ومؤسسات وإدارات للحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث .

- الحد أو التقليل من الإنبعاثات الملوثة ، والاقتصاد في الطاقة ، واستعمال التكنولوجيا النظيفة ، وحماية الموارد وتطوير الفضاءات الطبيعية ، كالمساحات الخضراء والغابات الموجودة داخل المناطق الحضرية .[188]

كما تظم الحماية المؤسساتية للبيئة الحضرية بعض المؤسسات التي تعنى بإجراءات خاصة كتدعيم التكوين في المهن الخاصة بالبيئة أو مجال خاص تعنى له بالحماية ومن بين هذه المؤسسات نجد :

2-3- بعض المعاهد والمراكز الخاصة :

أ-المعهد الوطني لمهن البيئة: بغرض تنظيم الدورات والتكوين المتخصص القصير المدى.

ب- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة: بغرض تدعيم وتحسين سير الشبكة الوطنية لرصد وقياس نوعية مختلف الأوساط.

ج- المعهد الوطني للساحل: بغرض المحافظة على المنطقة الساحلية والشاطئية بصفتها موردا ذا قيمة ايكولوجية وتراثية وإجراء دراسات لفائدة البلديات والولايات الساحلية وإعداد المعايير وتشخيص المواقع الطبيعية والاستحمام الممكن إعطائها أولوية الحماية وتنظيم المتاجرات العقارية .

د -المركز الوطني للتكنولوجيا النظيفة : تصميم التدخلات التي من شأنها تأمين المساعدة المحبذة للقطاعات الصناعية والطاقوية ، تقديم المساعدات التقنية لتقييم مختلف الأوضاع السائدة...الخ .[189]

3- الأهداف الكبرى للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث .

تمهيد : لاشك أن الإستراتيجية عبارة عن خطة عمل شاملة طويلة المدى تعد على أعلى مستوى، وتحدد أسلوب أنشطة الهيئة أو الوزارة المشرفة لبلوغ أهداف كبرى متوسطة أو/و طويلة الأجل [190] ، تكون فيها الأغراض محددة وتكون الأهداف فيها قابلة للقياس[191]،

---

[188] وناسي يحي : **مرجع سابق** ، ص - ص . 58- 59 .

[189] وزارة تهيئة الاقليم والبيئة : **تقرير عن حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000** ، مرجع سابق ، ص – ص ، 106 – 107 .

[190] العربي دقموش : محاضرة بعنوان : **نظرية الاستراتيجيات الدولية** ، قانون العلاقات الاقتصادية الدولية ، السنة ثالثة ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2004/2003 .

[191] نجم العزاوي، عبد الله حكمة النقار: **إدارة البيئة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 190 .

والجزائر اختارت رفع التحدي فأعدت إستراتيجية وطنية لحماية البيئة بشكل عام والبيئة الحضرية بشكل خاص ، ولقد قامت الوزارة الوصية برسم أهداف للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة كما يلي :

- إدماج العنصر البيئي في برامج التنمية والاجتماعية الاقتصادية .
- العمل على النمو المستدام والقضاء على الفقر .
- حماية الصحة العمومية ونشر الوعي البيئي .[192]

ويتطلب تنفيذ هذه الإستراتيجية بناء سياسات عمومية فعالة بتنظيم ذي مصداقية ومتابعة التطبيق الفعلي للتشريع وبقدرات مؤسساتية وموارد بشرية ذات نوعية في كل المستويات، وخاصة على مستوى الجماعات المحلية حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة، بحيث يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وحماية السكان من أضرار التلوث وتقديم خدمات بيئية سليمة وحماية الأنظمة الايكولوجية متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة، وبدا ذلك واضحا منذ صدور قانون رقم: 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بالإضافة إلى الكم الهائل من القوانين والمناشير الوزارية والمراسيم التنفيذية التي تؤسس لتنفيذ خطة عمل متوسطة وطويلة المدى ، وفي هذا الفصل سنحاول الكشف عن أهم الإنجازات المرتبطة بحماية البيئة الحضرية من التلوث طبقا للأهداف المسطرة في الاستراتيجية الوطنية .

[192] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر2000** ، مرجع سابق ، ص 104 .

3-1- إدماج العنصر البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية : ويتضح ذلك من خلال ما سطر من برامج في المجالات التالية :

أولا - مجال المياه .

ثانيا - مجال النفايات .

ثالثا - مجال التلوث الجوي .

3-1-1- مجال المياه: تعد مشكلة المياه من أخطر التحديات التي تواجه البيئة في الجزائر ، بل ورفاهية شعبها لأنها الأساس لكثير من المشكلات التي يعاني منها السكان خاصة في المدن، حيث أن التزايد السكاني المفرط وارتفاع وتيرة التطور الاقتصادي ،* زاد من الضغط على الموارد المائية المتاحة وأصبح الوضع المتراوح بين الندرة والتلوث ينذر بالخطر .

وحاليا تبذل السلطات المعنية مجهودات هامة، ليس فقط لتدارك التأخير الذي تفاقم مع مرور السنوات بسبب النمو الديموغرافي أو بسبب الحاجات المتزايدة للزراعة والصناعة، بل ولخلق ظروف من شأنها سد الحاجيات الراهنة والمستقبلية من المياه وحمايتها من التلوث وقد جندت لهذا الغرض إمكانيات وموارد ضخمة في إطار الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وتنميتها المستدامة فقد نص برنامج وزارة الموارد المائية على إعادة تأهيل الشبكات في كبريات المدن ورفع قدرات التخزين ومعالجة المياه الملوثة، وبفضله سيتسنى رفع نسبة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وغير الملوثة من 90% إلى 98 % .[193]

أ- تلوث المياه :

حسب الدراسات و الإحصائيات التي أجريت على نوعية الموارد المائية المتوفرة فإن 44 % ذات نوعية جيدة 44% ذات نوعية مرضية ، بينما 12% ذات نوعية ملوثة[194]. لذا فقد خصصت الدولة استثمارات معتبرة بغرض تنمية الموارد المائية المتاحة وحمايتها من التلوث، ويتجلى ذلك من خلال البرامج العديدة ومن أهمها البرنامج الوطني للتطهير، فقد تم تسطير برنامج أولي يرمي إلى إعادة تأهيل شبكات عشر مدن - كمرحلة أولى- يفوق عدد

---

* راجع الفصل الثاني " **تلوث البيئة الحضرية ومشكلاتها** " .

[193] http : // www . semide .dz . 02/11/2008 .

[194] عادل كدودة : **اقتصاديات الموارد المائية في المغرب العربي واقع و آفاق- حالة الجزائر-** ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : التحليل الاقتصادي ، تحت إشراف: د / رابح الزبيري ، قسم الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2002-2003 ، ص 32 .

سكانها مليوني نسمة وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية[195] ، كما يتم إعداد مستندات خاصة حسب معايير فيزيائية وكيميائية وبيولوجية وجرثومية لتحديد كل نوع من المياه السطحية والجوفية ومجاري المياه والبحيرات والبرك والمياه الساحلية ، وكذلك مجموع الأوساط المائية مع بيان درجة تلوثها . ويحدد التنظيم أهداف النوعية المحددة لها، وتدابير الحماية أو التجديد التي يجب القيام بها لمكافحة أنواع التلوث المثبتة[196] .

وبغرض التوصل إلى تحسين تسيير الموارد المائية بادرت الدولة باتخاذ سلسلة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية تتمثل أهمها في :

- إنشاء وكالة مختصة بالأحواض المائية في كل مراكز المدن الكبرى ومن بينها ولاية المسيلة .
- تنصيب لجان الأحواض الهيدروغرافية .
- تأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه ، فمثلا تستخدم تعريفة المياه الزائدة لدفع المؤسسات الصناعية للعمل على إيجاد أساليب تساعد على ترشيد المياه واستخدام مياه الصرف مرة أخرى[197] ، وخير مثال على ذلك مصنع الاسمنت بالمسيلة حيث يتم استغلال مياه الصرف الداخلية بعد معالجتها في سقي المساحات الخضراء وأغراض أخرى داخل المصنع.
- تأسيس صندوق للتسيير المتكامل للماء .
- توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص ، وذلك يأتي بعد تسلم " الجزائرية للمياه " عملية تسيير المياه الصالحة للشرب بالمدن على كافة مستوى التراب الوطني ، وتجربة تسيير الشركة الفرنسية لمياه الشرب على مستوى مدينة الجزائر .
- إعادة هيكلة الخدمة العمومية للماء بفضل وظائف الإنتاج والتوزيع .
- إعادة بناء النظام التعريفي للماء ، وذلك بعدم استعمال تعريفة موحدة للمياه على جميع المستهلكين .[198]

---

[195] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر2000** ، مرجع سابق ، ص 94 .

[196] **المادة 49 من قانون رقم** : 03-10 ، سبق ذكره .

[197] محمد عبد الكريم علي عبد ربه ، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان : **مرجع سابق** ، ص 214 .

[198] عادل كدودة : **مرجع سابق** ، ص 40 .

ب- تنمية الموارد المائية المتاحة : وذلك عن طريق :

أولا- تخزين المياه السطحية (إقامة السدود): بفضل الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وتطبيقا للبرامج المسطرة أصبحت الجزائر تتوفر على 59 سدا إلى غاية 2008 ، منها 50 سدا تفوق قدرته 10 ملايين $م^3$ ، بطاقة تخزين إجمالية تقدر بخمسة مليار $م^3$ ، وبغرض رفع طاقة التخزين للمياه السطحية ، ومن خلال البرنامج الاستعجالي على مستوى السدود تم تخطيط مشاريع تسمح بتعبئة إجمالية تقدر بـــ11 مليار $م^3$ وحجم إجمالي منتظم يقدر بـــ 6 مليار $م^3$ [199] . كما يجري العمل حاليا في برنامج إنشاء 22 سدا جديدا بطاقة إجمالية نظرية تساوي 7 مليارات $م^3$ ، في حين تجري الدراسات لإعداد مشروع بناء 52 سدا آخر في الآفاق القريبة [200] .

ثانيا-تخزين المياه الجوفية : ترجع أهمية التخزين الجوفي في المناطق الجافة والشبه جافة إلى طبيعة الهطول المطري ، حيث تهطل الأمطار بشكل مفاجئ وذات غزارة عالية، مما يجعل المياه تتدفق على سطح التربة ، وتضيع معظم المياه عن طريق التبخر، وتبذل الجزائر جهودا لتفعيل عملية التخزين الجوفي بواسطة إقامة حواجز في الأودية تتيح تجمع المياه في هذه الأودية لفترة قصيرة ، الأمر الذي يشجع على تخزين هذه المياه في الطبقات الجوفية سواء عن طريق التسرب المباشر أو عن طريق حقنها في آبار لتغذية المياه الجوفية ، حيث تمتاز هذه الطريقة بتقليل الفوائد المائية بالتبخر ، كما توفر خزانات مائية سليمة من التلوث .

ثالثا- حصاد مياه الأمطار: عملية تجميع أو حصاد مياه الأمطار استفادت منها الحضارات قديما في الوطن العربي، فمنذ القدم قام الإنسان بتسوية سفوح التلال لتحسين الجريان السطحي لمياه الأمطار، وتوجهها نحو الحقول الزراعية وإقامة المدرجات على السفوح الجبلية ، وتم تطوير هذه والتقنيات وإدماجها في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الكثير من الدول العربية وتعد الجزائر من بين الدول الرائدة في هذا المجال[201].

رابعا- تخفيض معدلات التبخر من المسطحات المائية: إن الفقد غير المرئي من مياه المسطحات في المناطق الجافة وشبه الجافة بفعل التبخر أكبر بكثير مما يتصور الإنسان ،

---

[199] سليمة حمادي : " **الأتربة والأوحال تغمر 27 سدا من مجموع 59** " ، في : جريدة الشروق (يومية) ، العدد 2340 ، 30 جوان 2008 ، الجزائر .

[200] Ministère de L'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : **Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005** , Op Cit . p 167

[201] عادل كدودة : **مرجع سابق** ، ص 33 .

وقد جربت طرق عديدة للحد من تبخر المياه من المسطحات الجارية ، و تتنوع هذه الطرق طبقا لمدى قدرتها على الحد من طاقة التبخر[202] .

ج- البحث عن موارد مائية جديدة لتمويل المناطق الحضرية :

أولا- إضافة موارد مائية سطحية وجوفية: بالنسبة لإضافة موارد مائية سطحية بالإضافة إلى إقامة السدود هناك عدة طرق منها نقل المياه أو استيراد المياه من مناطق غنية إلى مناطق حضرية ليس بها موارد مائية أو مواردها محدودة ، مثل نقل مياه سد بن هارون إلى المدن المجاورة لولاية ميلة عبر الأنابيب، أما بالنسبة للمياه الجوفية فهناك العديد من المستودعات الجوفية تخزن كميات ضخمة من المياه للاستفادة منها ، مثل : مخزون المياه الجوفية في صحرائنا الواسعة وتجري في الوقت الراهن عمليات تطوير هذا النوع من المستودعات الجوفية كنقل مياه الطبقة الجوفية من عين صالح إلى تمنراست على مسافة 740 كلم[203]، والعملية المنجزة بولاية المسيلة -ميدان الدراسة - والمتمثلة في تزويد سكان مدينة المسيلة بالمياه عن طريق الأنابيب من بلدية مسيف على بعد 55 كلم ومنطقة أم الشواشي بحمام الضلعة على بعد 40 كلم [204].

ثانيا- إعادة استخدام مياه الصرف : بدأت الجزائر مثل العديد من دول العالم الاهتمام بإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، حيث باشرت الدولة بإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية عبر المدن الكبرى في إطار الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة من التلوث، كما كشف وزير الموارد المائية عن الشروع في إنجاز 28 محطة لتطهير المياه القذرة على مستوى المناطق الحضرية هي الآن في طور الإنجاز ، إلى جانب استكمال مشروع 48 محطة لتصفية المياه الملوثة ؛ والتي تعتبر مدينة المسيلة إحدى المدن المستفيدة منها على المستوى الوطني ، حيث تتمكن هذه المحطات من تصفية 600 مليون متر مكعب من المياه القذرة في آفاق 2009 ، مقابل 350 متر مكعب تصفى حاليا . [205]

لقد تم إطلاق مشروعا رائدا في الجزائر، تم بين وزارة الموارد المائية وممثلين عن برنامج الماء الدولي التابع لليونسكو، يهدف إلى إعادة استخدام المياه المستعملة المصفاة في

---

[202] **المرجع نفسه** ، ص 34 .

[203] http : // www . semide .dz . 02/11/2008 .

[204] مقابلة مع السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة ، يوم 25 / 12/ 2008 .

[205] سليمة حمادي " **الشروع في إنجاز 28 محطة لتطهير المياه القذرة** " في جريدة الشروق (يومية) ، العدد 2340 ، 30 جوان 2008 ، الجزائر .

الزراعة طبقا لاتفاق تم توقيعه حيث تساهم وزارة البيئة الإيطالية بمبلغ 153 ألف يورو في المشروع الذي يستهدف حماية بحيرة رغاية شرق العاصمة والتي تتعرض للتلوث بالنشاط الصناعي، ضف إلى ذلك مصنع تصفية المياه في قسنطينة ، وطبقا للإستراتيجية الوطنية يتم توسيع نطاق التجربة من استخدام الماء المصفى في الزراعة ليشمل باقي المدن الكبرى عبر الوطن كمرحلة أولى . [206]

وللعلم فإن المياه القذرة ومياه الصرف الصحي تتكون من المياه المستخدمة في المنازل سواء في الحمامات أو المطابخ وكذلك المياه المستخدمة في بعض الورش والمصانع الصغيرة ومحطات الوقود التي تقع داخل المناطق الحضرية .[207]

ثالثا- تقنيات تحلية المياه: هي تقنية مازالت مرتفعة التكاليف، إلا أنه من المتوقع أن تصل إلى المستوى الاقتصادي الملائم نتيجة تقدم التكنولوجيا، وقد شرعت وزارة الموارد المائية في إنجاز محطة بوهران بطاقة 100 ألف $م^3$ يوميا، كما قرر البرنامج الاستعجالي إنشاء محطات لتحلية مياه البحر أحادية الكتلة وقد شرع في عملية نموذجية خصت 12 محطة في خمس مدن كبرى هي : الجزائر ، سكيكدة ، بومرداس ، تيبازة وتلمسان ، أما عن الطريقة المستعملة للتحلية بالجزائر هي الطاقة الحرارية وتبلغ تكلفة المتر المكعب الواحد ما بين 0.8 إلى دولار واحد[208].

3-1-2- مجال النفايات :

أ- مجال النفايات الحضرية: يتم جمع النفايات الحضرية في كافة التجمعات الحضرية الكبرى للبلاد في نسب وظروف مقبولة نوعا ما، غير أن إزالة هذه النفايات لازالت تجرى في ظروف لا تؤمن أية حماية للبيئة[209]، خاصة طرق تفريغها في المزابل الفوضوية وهي الممارسة الأكثر شيوعا وهذا على الرغم من صدور القانون رقم:01-19، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها. والذي يهدف إلى تحديد كيفيات تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها " المعالجة البينية العقلانية " [210].

---

[206] http : // www .magharebia . com. 15/09/2008

[207] محمد يسرى إبراهيم دعبس : **تلوث المياه وتحديات البقاء** ، مرجع سابق ، ص 19 .

[208] عادل كدودة : **مرجع سابق** ، ص 34 .

[209] وزارة البيئة وتهيئة الإقليم : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر2000** ، مرجع سابق ، ص 94 .

[210] فؤاد حجري : **مرجع سابق** ، ص 230 .

في هذا المجال وفي إطار الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، تتخذ الجزائر خطوات عديدة للتخلص من النفايات بشكل عام وخاصة الخطيرة منها ، عن طريق تقليص حجم المخزونات وحضر المنتوجات السامة ، وإنشاء صناديق خاصة وفرض ضرائب إضافية على من يقومون بطرح نفايات تلوث البيئة ، وكذا تشجيع الشركات المحافظة على البيئة ، وذلك عن طريق تطبيق الخطة الاستراتيجية التي تمتد على مدى عشر سنوات ابتداء من ديسمبر 2001 ، حيث تم خلال العام 2002 إعداد وتجهيز مقالب النفايات بالمعدات الميكانيكية في حوالي 40 مدينة كبيرة بالبلاد تقوم بإزالة أكثر من 325 مليون طن من النفايات الحضرية ، ولإنجاح العمل لإدارة النفايات الحضرية بشكل أكثر رشدا تقوم الدولة بتشجيع إعادة معالجة النفايات بعد جمعها وتشجيع الشركات باعتماد ثقافة أكثر احتراما للبيئة، وقد تم إبرام العديد من العقود الخاصة بإعادة رسكلة النفايات الحضرية بين وزارة البيئة والشركات الصناعية .

لقد زاد حجم النفايات الحضرية في الجزائر من 0.5 كلغ للفرد سنة 1980 إلى 0.76 كلغ /للفرد سنة 2000 ، بالنسبة للمدن المتوسطة أما المدن الكبرى فتجاوز 1.2 كلغ للفرد الواحد من النفايات الحضرية ، ضف إلى ذلك عملية التخلص منها والتي كانت تتم بطرق غير قانونية في المزابل العمومية و القريبة من التجمعات الحضرية ، وفي هذه الحالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المحيط [211] ، وعلى إثر ذلك شرعت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في وضع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، بحيث تتمكن من تسيير النفايات الحضرية منها والخاصة تسييرا جبريا يخضع للمقاييس البيئية العالمية ، هذه العملية المعلن عليها في كل ولايات الجزائر، ستسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير المواد الكيميائية الخطرة والنفايات الحضرية، وقد انطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إحصاء وطني شامل لكل أنواع النفايات ، من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة للنفايات الخاصة ، يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة و بالفعل ، شهدت سبع ولايات في البلاد، هي الجزائر (بـــ 02)، سكيكدة، غرداية، تلمسان، المسيلة ، وباتنة، تنظيم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين ، وشملت المهندسين

[211] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : **Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005** , op . Cit . p , p 187, 185 .

المكلفين بملف النفايات الحضرية على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة؛ وكذلك مسؤولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة، وقد تضمن جدول عمل الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الحضرية منها والخاصة في الجزائر، والتسهيلات التي يقدمها القانون الجديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات[212].

وقد صادق المجلس الشعبي الوطني، أثناء مناقشة قانون الميزانية لسنة 2002 ، على مشروعي قانون مراقبة وتسيير النفايات و طرق التخلص منها ، وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة سيسمح بتقدير كميتها و خصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها و تلك التي يتم التخلص منها ، كما سيسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد ، ومن ثم استنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة و اختيار أنظمة الجمع والتفريغ والفرز ، مع الأخذ بالإمكانيات المالية والاقتصادية في الاعتبار"[213]

ب- مجال النفايات الصناعية :

تصنف الأنشطة الصناعية في العالم وفي الجزائر أيضا وفقاً للنفايات الصادرة عن النشاط الصناعي لها 2 إلى الأنواع التالية :

أولا- مصانع ينتج عنها مخلفات سائلة بها مواد عالقة كثيرة : مثل مصانع تقطير الفحم الحجرى - مصانع التعبئة والتغليف - مصانع الورق – المدابغ .

ثانيا - مصانع ينتج عنها مخلفات بها مواد صلبة ذائبة : مثل مصانع الكيماويات والمدابغ.

ثالثا - مصانع في مخلفاتها مواد زيتية و دهنية : مثل حقول البترول (مدينة حاسي مسعود) المدابغ، مغازل الصوف، المغاسل، ومصانع النسيج مثل المركب الصناعي للأنسجة " TINDAL " الواقع بالمنطقة الصناعية بالمسيلة والذي يعتبر الوحيد على المستوى الوطني والأول على المستوى الإفريقي في مجال تخصصه .

رابعا- مصانع في مخلفاتها مواد سامة : مثل مصانع الطلاء بالكهرباء - المدابغ - معامل الطاقة الذرية - مصانع كيميائية .

---

[212] وناس يحي : **مرجع سابق** ، ص 107 .

[213] http : // www . islamfin .go-forum .net .11/06/2008 .

2 المعهد العربي لإنماء المدن : **مرجع سابق** ، ص- ص ، 169- 170 .

خامسا- مصانع مخلفاتها حمضية : مثل مصانع الحديد والصلب - مصانع الطلاء بالكهرباء - المصانع الكيميائية .

سادسا- مصانع في مخلفاتها نقص بالأكسجين الذائب : مثل مصانع تكرير السكر، مصانع تكرير البترول (أرزيو ، سكيكدة) ، المدابغ ، مصانع النسيج ، مصانع الألبان مثل: " ملبنة الحضنة " الواقعة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة والتي تزود ولاية المسيلة والولايات المجاورة مثل برج بوعريريج وبسكرة والجلفة بمادة الحليب ومشتقاته .

سابعا– مصاتع مخلفاتها أكاسيد الأزوت والكربون و المركبات العضوية المتبخرة : مثل مصانع الإسمنت - المسيلة - سور الغزلان - مفتاح ... إلخ .

تسهم هذه المصانع بما تقذفه من نفايات في إصابة المناطق الحضرية المحيطة بها والقريبة منها بأخطار التلوث ، إذ تتضمن مخلفات هذه المصانع المواد العضوية وغير العضوية ، السائلة والصلبة ، وتتمثل المخلفات العضوية في نفايات مصانع الأغذية ومناشير الخشب وغيرها ، أما المخلفات غير العضوية فهي تتضمن المخلفات المعدنية والكيماوية مثل مركبات الرصاص والزئبق والنحاس و النيكل و النترات والنشادر وغيرها[214].

ولقد اتخذت الجزائر خطوات عديدة للتخلص من النفايات بشكل عام وخاصة الصناعية والخطرة منها ، عن طريق تقليص حجم المخزونات وحضر المنتوجات السامة وإنشاء صناديق خاصة وفرض ضرائب إضافية على من يقومون بتلويث البيئة ، وتشجيع الشركات المحافظة على البيئة ، وذلك عن طريق تطبيق الخطة الإستراتيجية التي تمتد على مدى عشر سنوات ابتداء من ديسمبر 2001، تاريخ صدور القانون رقم :01-19 مؤرخ في: 12 ديسمبر 2001، و المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها ، بغرض التحكم في حجم وطرق التخلص من النفايات وخاصة الصناعية منها وتقليص حجمها خلال الفترة المحددة ، وكذا تحديد المواقع ومنشآت المعالجة الموجودة [215] ، ولإنجاح العمل لإدارة النفايات بشكل أكثر رشدا بتشجيع إعادة معالجة النفايات بعد جمعها وتشجيع الشركات باعتماد ثقافة أكثر احتراما للبيئة فقد تم إبرام حوالي 60 عقدا خاصا بالبيئة والأداء الاقتصادي العام 2005 بين وزارة البيئة والشركات العاملة في مجال الغذاء والصناعة الصيدلانية والكيماوية والمعادن ومواد البناء والصناعة[216] ؛ وبناء على ذلك فقد تم تجهيز

---

[214] François Ramade **: Éléments D'Écologie " Écologie Appliquée** ", Dunod , 6eme Éditions, Paris, 2005. P 58

[215] **المادة : 12-13 ، من قانون رقم : 01-19** ، المتعلق بتسيير النفايات وإزالتها .

[216] http : // www . al mssaa .dz . 12/08/2007

حوالي 50 % من الوحدات الصناعية بأنظمة مضادة للتلوث ، كما تفرض الدولة على المؤسسات الصناعية للتخلص من النفايات الصناعية الخطيرة والشديدة السمية عملية تخزين هذه النفايات في مواقع مخصصة داخل المصانع ، حتى ولو كانت ذات تكلفة غالية ، فلقد أعطت المؤسسة الوصية على مركب الزنك الواقع بالغزوات مثالا عن ذلك بإنجازها مزبلة خاضعة للمراقبة كلفتها 50 مليون دينار ، وتبلغ سعتها 150.000 م^3 لتخزين النفايات في ظروف تضمن أمن البيئة .[217]

3-1-3 - مجال التلوث الجوي :

في المناطق الحضرية تتسبب بشكل رئيسي حركة مرور السيارات في التلوث الجوي الذي يتفاقم من جراء قدم الحضيرة الوطنية للسيارات وعدم تكييف مخططات المرور الحضري داخل المدن الكبرى ، وتكون آلة الاحتراق الداخلي للمحركات عددا من ملوثات الهواء، والملوثات التي أخضعت للتعليمات والقيود في معظم بلاد العالم الصناعية تشمل الرصاص ، وأول أكسيد الكربون، وأكاسيد النتروجين والكبريت ، والمواد الحبيبية والمواد العضوية المتطايرة (ومعظمها الهيدرو كربونات التي أفلتت دون احتراق) [218]، أما الملوثات التي لم توضع عليها قيود فهي ثاني أكسيد الكربون (CO_2) والبنزين (مادة مسرطنة) ، والتولوين ، والزايلين ، وثنائي بروميد الإيثيلين ؛ ويضاف للقائمة تلك الأبخرة من مكونات الغازولين التي لم تحترق ، وهي ملوثات سامة [219]، وللحد من التلوث الجوي في المدن اتخذت السلطات العمومية العديد من الإجراءات الرامية إلى التحكم في هذا التلوث ويتعلق الأمر هنا بجهود الدولة الرامية إلى تعميم استعمال البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص حيث أن حوالي 40.000 سيارة حولت إلى غاز البترول المميع وتم إنجاز 160 محطة توزيع منتشرة عبر كافة الوطن ،[220] بالإضافة إلى ذلك فإن فحوى المضاف من الرصاص إلى أنواع البنزين قد قلصت من 0.6 إلى 0.4غ في اللتر الواحد[221]، كما تعتبر عمليات إنجاز الطرق الإجتنابية عبر المدن من أهم البرامج الرامية إلى

---

[217] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000** ، مرجع سابق ، ص 95 .

[218] وزارة البيئة والتنمية المستديمة : **التقرير الوطني حول وضعية البيئة 2006** ، تونس ، مارس 2007 ، ص 128 .

[219] ليستر براون و جودي جاكوبسن : **مستقبل المدن " مواجهة المحددات الايكولوجية والاقتصادية "** ، ترجمة : عادل أحمد جرار ، مكتب الكتب الأردني ، عمان ، الأردن ، 1991 .

[220] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **تقرير عن حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000** ، مرجع سابق ، ص 96 .

[221] Ministère de L'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : **Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005** , op . Cit . p 192 .

الحد من انبعاث ملوثات الهواء الناجمة عن ازدحام حركة مرور السيارات داخل المدن ؛ حيث كشف وزير الأشغال العمومية عن برنامج يخص تسلم جميع الطرق الإجتنابية في آفاق 2009 لتخفيف حركة المرور بالمدن ، والأمر يخص 32 ولاية[222]؛ من بينها ولاية المسيلة التي تم بها إنجاز الطريق المحول والرابط بين الطريق الوطني 40 والطريق الوطني رقم 45 شرقا ، وتم مباشرة إنجازالطريق الإجتنابي غرب المدينة والرابط بين الطريق الوطني رقم 45 والطريق الوطني رقم 60 ، و تقوم هذه الطرق بدور مهم في إعادة الهيكلة وتنظيم مجال المدينة بصفة عامة وإعطاء دفع جديد لتطورها وفك الاختناق الحاصل في حركة المرور بالوسط الحضري للحد من الغازات المنبعثة من المركبات العابرة وسط التجمعات الحضرية ، علما أن هذه المحولات كانت بناءا على توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .[223]

ضف إلى ذلك الجهود الرامية إلى التقليل والحد من الانبعاثات الجوية المتولدة عن الصناعة فإنها متعددة وتعني بصفة رئيسية مصانع الاسمنت والمركبات البتروكيماوية ومركبات الحديد والصلب ووحدات إنتاج الأسمدة ، و في المدة الأخيرة خصصت مصانع الاسمنت ووحدات الأمينت – الاسمنت ، خصصت استثمارات لتجديد أو لإقامة تجهيزات مضادة للتلوث، كما استثمر مركب الزنك بالغزوات بغرض التقليل من التلوث ، بأنيدريد الكبريت وجعله يستقر في مستويات مقبولة ، كما بادرت سوناطراك ببرنامج واسع لتجديد وحدات الغاز الطبيعي المميع وإنجاز وحدات جديدة لمعالجة واسترجاع وإعادة حقن غازات المحارق وكذا إعادة تأهيل مركبي أرزيو وسكيكدة ، بالإضافة إلى ذلك فمدن الجزائر تنفذ برنامجا واسعا طبقا لأهداف الإستراتيجية مخصصا لحماية الجو يرمي خاصة إلى :

- نقل المؤسسات الصناعية الملوثة إلى خارج المدن .
- الكشف الوطني للغازات ذات المفعول الحراري وإعداد إستراتيجية وطنية لمجابهة التغيرات المناخية .
- إعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون وإنجاز حوالي 30 مشروع في كبرى المناطق الحضرية الأكثر تلوثا لإزالة المواد التي تساهم في إضعاف طبقة الأوزون .

---

[222] حبيبة خ : " **غول يكشف عن إتمام 70 % من أشغال الطريق السيار** " في : جريدة الأمة العربية ، (يومية) ، العدد 27 ، 24 ديسمبر 2008 ، الجزائر .

[223] مركز الدراسات والإنجاز العمراني بسطيف – المديرية الجهوية المسيلة - : **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير** ، المسيلة ، الجزائر ، 2006 ، ص 07 .

- إدخال معايير الفعالية الطاقوية .
- تأسيس مراقبة الفعالية الطاقوية .
- تشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير .
- تشجيع استعمال الطاقة المتجددة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية ، و البداية كانت على مستوى ثلاث مدن كبرى بجنوب البلاد ليتم تعميمها على كافة المدن الجزائرية .[224]

3-1-4 : مجال التلوث الضوضائي والاجتماعي :

هناك العديد من البرامج التي تهدف إلى الحد من التلوث الضوضائي والاجتماعي وإن كانت تشترك فيها العديد من المؤسسات الاجتماعية و الإدارية وحتى الاقتصادية منها فإن أجهزة الأمن بالمناطق الحضرية بحكم تخصصها تقوم بالعديد من إجراءات الحماية للمناطق الحضرية ، سواء عن طريق التدخل المباشر أو عن طريق التدخل بعد حصول الادعاء عن طريق المجتمع المدني ممثلا في جمعيات البيئة أو عن طريق البحث والتقصي أو حتى الأشخاص الطبيعيين ، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن إغفال دور الجماعات المحلية في محاربة التلوث الضوضائي و الاجتماعي وذلك منذ صدور التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 والمتعلقة بمراقبة المؤسسات ذات الطابع الغذائي والعمومي ، وهذه اللجنة تابعة للبلدية ومكونة من الهيئات التالية :

- البلدية .
- مديرية التجارة .
- الأمن الولائي .
- الحماية المدنية .
- مديرية البيئة .

ومن أهم المهام الموكلة إليها هي مراقبة المحلات الخاصة ذات الخدمة العمومية على مستوى المدن ، ومنع مخالفاتها المتعددة والتي تتجاوز حتى التلوث الضوضائي التلوث الاجتماعي[225].

3-2- تحسين إطار المعيشة والقضاء على الفقر .

---

[224] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر2000** ، مرجع سابق ، ص 97 .

[225] مقابلة مع السيد : " عيواج لخضر " : نائب بالمجلس الشعبي البلدي بلدية المسيلة ، رئيس اللجنة المحلية لمراقبة المؤسسات ذات الطابع الغذائي والعمومي ، مكلف بمكتب البيئة وحفظ الصحة ، يوم 27 ديسمبر 2008 .

لقد أبرزت العديد من البحوث في البلاد المتخلفة كما في البلاد المتقدمة دور الفقر والفقراء في تلويث البيئة وهدم عناصر النسق البيئي ، وبدرجة لا تقل خطورة عن تلك التي يقوم بها الأغنياء ؛ فالأغنياء يلوثون البيئة من خلال استعمالهم لوسائل ومواد العمل المتطورة ومستويات العيش المترفة ، حيث ينتج عن ذلك نفايات كثيرة من مواد صلبة وغازات ومواد سائلة وسامة ، بينما يقوم الفقراء وبدافع البقاء ونتيجة المعاناة إلى الاستخدام المباشر لموارد الطبيعة وبذلك تلويثها و إتلاف عناصرها ، كما يتسببون في تواجد البيوت القصديرية والأحياء العشوائية على ضفاف المدن نتيجة الهجرة الريفية وما ينجم عن ذلك من تلويث للبيئة الحضرية على كل الأصعدة ، وبالتالي فإن القضاء على الفقر وجب أن يكون محورا رئيسيا في الاستراتيجية العامة للحفاظ على البيئة .[226]

إن الجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية ، لم تكن بمنأى عن مشكلة الفقر، حيث تعرضت مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي لجملة من الصدمات الداخلية والخارجية انعكست بحدة على مستوى معيشة السكان التي تراجعت إلى حد كبير وتوسعت معها ظاهرة الفقر بحوالي الضعف، حيث انتقلت نسبة السكان الذين يعيشون دون الحد الأدنى لمستوى الفقر المطلق من 12.2% سنة 1988 إلى 22.6% سنة 1995 و صنفت الجزائر حسب التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2002 في المرتبة 106 بينما احتلت المرتبة 100 سنة 1999، كما تضاعفت الفوارق الاجتماعية حيث أن الخمس الخامس من المجتمع أصبح يستحوذ على ما يقارب 50% من المداخيل بينما يتحصل الخمس الأول على اقل من 7% من المداخيل ، و الباقي موزع على الفئات المتوسطة .

وفي إطار الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وباعتبار الفقر يفاقم أزمة البيئة فقد تم تحديد مجموعة من الأهداف ضمن الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن ومنها :

أ- مجال السكن :

باعتبار تفشي السكن غير اللائق والبناء العشوائي من أهم عوامل التدهور البيئي الحضري فكان لزاما تضافر الجهود لمعالجة المشكل في إطار تعاقدي بين الدولة والمجتمع المدني، وبناء على ذلك فقد خصصت السلطات العمومية ميزانية قدرها 555 مليار دينار في

---

[226] عبد العزيز شرابي ، بوجعدار خالد : **السياسات البيئية وقياس أضرار التلوث الصناعي** ، مقالة في كتاب لـــ : عزوز كردون وآخران : مرجع سابق ، ص 115 .

إطار مخطط دعم النمو للفترة 2005/2009 لتنفيذ برنامج إنجاز مليون سكن ، إلا أن هذا الغلاف المالي مدعو للارتفاع بسبب إطلاق برامج تنموية تكميلية جديدة لاسيما بالهضاب العليا والجنوب والتي تمس كذلك مختلف البرامج السكنية من السكن الاجتماعي الإيجاري أو البيع بالإيجار والسكن الريفي ، و لقد كشف وزير السكن والعمران " نور الدين موسى " أن سنة 2007 عرفت تسليم 429 ألف مسكن في إطار برنامج انجاز مليون وحدة سكنية ، وأن السكنات المتبقية والبالغ عددها 540 ألف سيتم الانتهاء من إنجازها و تسليمها في إطار الآجال المحددة أي خلال سنة 2009 ؛ [227] بالإضافة إلى تأكيده أيضا - وزير السكن والعمران- ، خلال الملتقى التقييمي حول مدى تقدم برامج السكن لولايات الشرق ، المنعقد في عنابة بأن الدولة سطرت برنامجا خاصا يضمن القضاء التدريجي على البناءات المشوهة للإطار العام للمدن ، حيث سجلت في إطار قانوني المالية لسنتي 2007 و2008 مجموع 100 ألف وحدة سكنية توجّه لامتصاص السكن الهش على مستوى مدن الجزائر . [228]

ب- توفير مناصب الشغل : تهدف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة من التلوث بشكل عام إلى إرساء برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي يبلغ 60 مليار دولار للفترة (2005-2009)، هدفه بعث الآلة الاقتصادية الجزائرية لتقليص البطالة ودعم فرص التشغيل، وفي إطار الاستراتيجية الوطنية و ابتداء من سنة 2003 سُطر برنامج لإنشاء 100 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، وقد تم تجاوز هذا العدد إلى غاية نوفمبر 2008 ، توفر هذه المؤسسات ما يزيد عن 292 ألف منصب عمل على مستوى الصناعة التقليدية، وينتظر الوصول إلى 500 ألف منصب عمل في غضون 2010 .[229] ومن بين ما حققه هذا البرنامج والبرامج الأخرى من نتائج - وحسب " لانوفيل ريبيبليك " - تراجعت نسب البطالة من 30 % سنة 1999 إلى 15.3 % في السنة الجارية 2005، ومن المتوقع أن تتراجع إلى 8.8 % في العام 2009 لتنخفض إلى أقل من 08 % سنة 2011، سنة تقييم مدى تحقيق أهداف الاستراتيجية .

هذا وقد أطلقت وزارة البيئة عدة برامج لخلق مناصب شغل للشباب البطال في المناطق الحضرية في إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة مثل مشروع الجزائر البيضاء الذي انطلق يوم الاثنين 6 من مارس2006 في كل من المدية والعاصمة . ومن بين

---

[227] http://www.entv.dz/ar/news . 14 / 07 / 2008.

[228] http: //www. algerianews . maktobblog . com . 15 / 07 / 2008 .

[229] حفيظ صواليلي: " **نهدف إلى إنشاء نصف مليون منصب عمل**"، في جريدة: الخبر (يومية)، العدد 5491، 02 ديسمبر 2008، الجزائر .

أهداف المشروع الرئيسية إحداث مناصب الشغل للشباب العاطل من خلال تأسيس شركات متخصصة في قطاع البيئة [230] ، ولم ينته ذلك عند هذا الحد فقد استفادت المناطق الحضرية من العديد من برامج التشغيل الوطنية على غرار مشروع 100 محل لكل بلدية و برامج التشغيل لخريجي الجامعات ، وبرامج أموال الزكاة ... إلخ .

جـ - مجال التنمية الريفية والقضاء على الفقر: يواجه الكثير من الفقراء قاطني المدن المخاطر البيئية الناجمة عن التقدم والتخلف معا، فيقطنون بأحياء فقيرة وتجمعات من الأكواخ المكتظة المحرومة من إمدادات الحياة النظيفة والمرافق الصحية وخدمات جمع النفايات ، كما تتدفق الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر نتيجة الفقر وما ينجر عن ذلك من إضرار بالبيئة * مثل زيادة الكثافة السكانية و الضغط على المرافق العامة وانتشار البناءات القصديرية [231]، و للحد من توسع ظاهرة الفقر المنتشرة في المجتمع عملت الجزائر من خلال إتباعها لمجموعة من الإجراءات سواء تمثلت هذه الإجراءات في نظام الحـــماية أو الضمان الاجتماعيين أو الإجراءات الفلاحية أو السكنية أو الخاصة بالتكوين المهني أو التضامن الوطني ، إلا أن هذه الإجراءات قد تحقق أهدافها الجزئية في مواجهة الفقر على المدى المتوسط ، أما القضاء عليه على المدى البعيد فلن يتم إلا بتهيئـــة ظروف الإنعاش الاقتصادي لتحقيق النمو المستهدف [232]، والذي يبدو من خلال المشروع الجواري للتنمية الريفية المستدامة المندمجة باعتبارها أداة التدخل المفضلة في المناطق الريفية ؛ حيث استفادت منها العديد من الولايات مثل ولاية المسيلة التي استفادت من ثلاثة مشاريع كمرحلة أولى، حيث تسمح هذه الأداة التي أقيمت على أساس مسعى تساهمي إدماج عند القاعدة مختلف التدخلات و الموارد المالية و الميزانيات القطاعية والمحلية بالنسبة للأهداف المرجوة ، فقد رصدت الحكومة 18 مليار دولار لإنجاح الخطة الخاصة بالتنمية الريفية والممتدة إلى آفاق العام 2011 ، وتتضمن تنفيذ أربعة آلاف مشروع لتحديث البنى التحتية

---

[230] http : // www . magharebia . com. 15/09/2008 .

* راجع الفصل الأول " **مشكلات البيئة** " .

[231] ألن ب درننج : **الفقر والبيئة** ، ترجمة : د محمد صابر ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، القاهرة , مصر ، 1991 . ص 69 .

[232] بوساق كريمة : **اقتصاديات الموارد المائية في المغرب العربي واقع و آفاق-حالة الجزائر-** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع " التحليل الاقتصادي" ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور : بزعيده عبد الله ، قسم الإقتصاد ، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر 2003 / 2004 ، ص 47 " بحث لم ينشر " .

في المناطق الريفية التي تشكل لوحدها 90 في المائة من مساحة الجزائر الإجمالية [233]؛ و يستند المشروع الجواري للتنمية الريفية المستدامة المتكاملة إلى المبادئ القاعدية التالية:

- التركيب التصاعدي للمشاريع الجوارية .
- تنظيم و تقنين مشاركة السكان المعنيين .
-ترقية مهام التنشيط و التسهيل و التنسيق و إعداد الشبكات .
- مستويات التحكيم :

* المجموعات المستفيدة (اقتراح وقبول المشروع المقترح) ، الدوائر (تأكيد المشروع)، إدارات الولايات (التصديق على المشروع)، لوالي (الموافقة على المشروع[234]) .

- معالجة الإشكاليات المحلية (مكافحة التصحر ، تنمية تعددية للنشاطات ، ترقية الممتلكات والمهارات المحلية) .
- الأولوية للسكان الأكثر عزلة .
-إدماج ديناميكية المشروع لديناميكية منطقته .
- تفاعل الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي و ذات الاستعمال الفردي .
-إدماج إجراءات دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في القاعدة .

[233] http : // www .undp.org.dz / pauvrete . 12/08/2008 .

[234] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ": **إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية** ، الجزائر ، جوان 2004 ، ص 20 .

نظام المتابعة و التقييم و المراقبة من خلال الآثار [235]

ففي ميدان التقليص من الفقر قامت الدولة الجزائرية بمجهودات كبيرة حيث أنشئت وزارة خاصة بالتضامن والتشغيل من أجل تقديم المساعدة للفئات الاجتماعية الهشة والمحرومة وفي مثل ذلك أيضا :

- أُنشئت آليات مختلفة تشرف عليها الدولة من أجل تقليص البطالة ، خاصة لدى فئة الشباب وتمكينهم من الحصول على منصب عمل لائق أو إنشاء مؤسساتهم الخاصة .

- تعزيز الجزائر استراتيجياتها في مجال التنمية من خلال انتهاج مسعى لمحاربة الفقر والتهميش بداية من شهر أكتوبر 2005 بواسطة :

- إنشاء لجنة وزارية مشتركة لمتابعة التوصيات المنبثقة عن الندوة الوطنية لمحاربة الفقر والتهميش التي نظمت سنة 2005 حيث مكنت هذه الندوة من تبني إستراتيجية وطنية، تحدد الأهداف الواجب بلوغها وتضع آليات عملية ، تتدرج في إطار تحقيق الهدف الأول لمعاهدة الألفية من أجل التنمية .

و في هدا المجال انتهجت الجزائر سياسة على عدة أصعدة :

1- جهد متوا صل في مجال التكوين على كافة المستويات .

2 - ترقية نمو اقتصادي بمستوى معتبر ومتواصل بهدف إعطاء دفع على مستوى توفير عروض العمل .

3- وضع سلسلة من الآليات التشجيعية على صعيد الاندماج المهني وإنشاء المؤسسات .

4- إنشاء مرصدا للشغل ومحاربة الفقر لتقييم الوضع في مجالي الشغل والفقر وتقديم المقترحات من أجل تحسين وضعية المواطن .

مكنت مختلف هذه الآليات من تقليص نسبة الفقر من 60 % سنة 2000 إلى 14 % سنة 2006 ، أما بالنسبة للحد الأدنى للفقر (1 دولار واحد) لكل شخص يوميا ، فإن نسبة الفقر قد تراجعت من1.9 % سنة 1998 إلى 0.8 % بعد سنة 2008. بالإضافة إلى ذلك تتجلى أحد أهم البرامج في مثل ذلك ما تقوم به وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ برنامج التنمية الريفية بالمناطق الجبلية " FIDA " على مستوى بعض الولايات الداخلية ومنها ولاية المسيلة التي استفادت فيها 14 بلدية شمال الولاية ، حيث يهدف هذا البرنامج الذي تستفيد منه أكثر من 8000 عائلة ريفية على مستوى 14 بلدية شمال الولاية يهدف إلى

[235] المرجع نفسه : ص 03 .

تنمية المناطق الريفية والجبلية في شمال الولاية ، للحد من النزوح الريفي إلى المدن " مدينة المسيلة و البلديات المجاورة " .

3-3 - حماية الصحة العمومية ونشر الوعي البيئي :

أ - حماية الصحة العمومية :

يعرف العالم وينسلو – Wenslow " الصحة بأنها علم وفن منع المرض وإطالة العمر وترقية الصحة وكفاءتها " ، وفي هذا الإطار يذهب الدكتور " محمد بن عيسى " إلى تحديد مفهوم الصحة بأنها " علم وفن الوقاية من الأمراض ، يهدف إلى تطهير الوسط ، ومكافحة الأمراض التي تمثل أهمية اجتماعية لتعليم الفرد قواعد النظافة الشخصية ، وتنظيم الخدمات الطبية والممرضين من أجل التشخيص المبكر للمرض والمعالجة الوقائية للأمراض ، ولوضع إجراءات اجتماعية خاصة حيز التطبيق ، ولضمان مستوى حياة متوافق مع حفظ الصحة لكل عضو من أعضاء المجتمع ، والهدف الأخير هو السماح لكل فرد بلعب دوره المكتسب في الصحة وطول العمر " .[236]

ولحماية البيئة فقد تم تسطير برامج - ضمن الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة من التلوث - في الجزائر تهدف إلى حماية الصحة العمومية للمواطن باعتبار تلك الحماية هي بالدرجة الأولى حماية للبيئة ، ويتجلى ذلك في المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية من خلال البرامج التي نفذت والتي هي بصدد تنفيذها، ومن بين الأهداف التي سطرتها السلطات - ضمن الاستراتيجية الوطنية بغية تحسين المستوى الصحي للمواطن وخاصة منها المرتبطة بالبيئة أو تلوثها نجد :

- برنامج مكافحة الأمراض الإسهالية عند الطفل .
- برنامج مكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المياه .
- برنامج صحة العمل .
- برنامج مكافحة الإصابات الحادة للجهاز التنفسي وخاصة الناتجة عن التلوث الهوائي داخل المناطق الحضرية .
- البرنامج الموسع للتلقيح .
- برنامج التغذية .

---

[236] فضيلة صدراتي : **المتغيرات الاجتماعية والثقافية والبيئية للصحة والمرض داخل المجتمع المحلي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية ، تحت إشراف : د . عبد الرحمان برقوق ، كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 2005-2006 ، (بحث لم ينشر) ، ص 25 .

- برنامج مكافحة حمى المستنقعات .
- المراقبة الصحية في الحدود .
- برنامج الصحة المدرسية .
- برنامج مكافحة المرضية والوفيات عند الأمهات والأطفال .
- برنامج مكافحة مرض السل و برنامج مكافحة المخدرات وتعاطيها
- برنامج مكافحة التدخين [237].

ب- نشر الوعي البيئي :

ويكون من خلال رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة حالات التلوث التي تكون الرذيلة فيها جهلا ، ويتم ذلك عن طريق إدخال حماية البيئة ضمن برامج التعليم واستخدام أجهزة الإعلام والاتصال العصرية، مثل التلفاز وكذلك تقديم المعلومات لرجال الأعمال وأصحاب المشاريع عن التقنية السلمية بيئيا ومزاياها [238] .

ونعني بنشر الوعي البيئي كل البرامج والنشاطات التي توجه للناس عامة أو لشريحة معينة بهدف توضيح وتعريف مفهوم بيئي معين أو مشكلة بيئية لإنشاء اهتمام وشعور بالمسؤولية، وبالتالي تغير اتجاههم ونظرتهم وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة لها .[239]

ومن بين البرامج المخطط لها في إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة هي نشر الوعي البيئي عن طريق التكوين البيئي و التربية البيئية .

أولا-التكوين البيئي : لنجاح عملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وجب إعداد الفنيين الأكفاء في مجالات البيئة بالقدر الكافي للعمل على حماية البيئة ووقايتها من كل أنواع التلوث ، وذلك في مجالي التخطيط والتنفيذ على السواء حتى تكون حماية البيئة من عناصر دراسة الجدوى بالنسبة للمشروعات المراد إقامتها ، وأهم من ذلك محاولة ضبط السلوك البشري في المجالات التنفيذية وفي حياة الناس وعاداتهم بصفة عامة .[240]

---

[237] المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة : **تقرير حول قطاع الصحة بولاية المسيلة** ، المسيلة ، الجزائر ، 2008 ، ص 42 .

[238] نبيل أحمد حلمي : **الحماية القانونية الدولية للبيئة من التلوث** ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع , القاهرة , مصر ، 1991 ، ص 27 .

[239] محمود وناس : " **من التربية البيئية إلى التربية من أجل الاستدامة والمواطنة البيئية** " ، في مجلة : ضميرنا البيئي ، العدد الثاني ، 2007 ، نادي الشبان والعلم ، تونس ، ص 30 .

[240] روبرت لافون جرامون : **التلوث** ، ترجمة : نادية القباني , شركة ترادكسيم , جنيف , 1977 ، ص 128 .

ولقد بُذلت مجهودات معتبرة أعطت نتائج مشجعة في مجال الوعي البيئي بفضل العمل المشترك للسلطات العمومية ووسائل الإعلام العامة والخاصة والحركة الجمعوية ، وتم ذلك من خلال تنظيم الدورات والتظاهرات العلمية [241] كما أُسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تحرص على الانطلاق من المستوى الواقعي لوعي الجماهير بقضايا البيئة وربط المعالجات الإعلامية بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والاهتمامات والقيم الثقافية للجماهير كأفراد وجماعات في إطار ظروفهم وإمكانياتهم الفعلية ، مع العمل على إبراز العلاقة الجدلية بين المشكلات البيئية والمشكلات الحياتية للجماهير ، ومدى تأثير ذلك على مستوى ونوعية الحياة .[242]

كما تم وضع برنامج للتكوين من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لرفع مستوى التأهيل لمصالح الجماعات المحلية وشرطة البيئة ، ويشمل هدا التكوين مسيرين في المستقبل لمراكز الدفن التقني بالإضافة إلى أعضاء خلايا البلديات للتحسيس ونشر الوعي البيئي ، وفي ذلك تم رصد مبلغ 2,5 مليون دولار لإنشاء نظام للإعلام البيئي و2 مليون دولار لإنجاز برنامج للتحسيس بالبيئة . [243]

وفي إطار تطبيق المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ، فقد تم تكوين ما يعادل 950 شخصا خلال سنتي 2001-2002 و حوالي 1200 شخص تابعوا نفس التكوين خلال الفترة 2003- 2004 . [244]

كما تم إنشاء مؤسسات لهذا الغرض - التكوين البيئي - أبرزها هو المعهد الوطني لمهن البيئة والذي أنشئ في أوت 2002 ، وهو عبارة عن هيئة جامعة لوزارات التعليم العالي، والتربية الوطنية ، والتكوين المهني ومن مهامه الأساسية :

-التكوين المتخصص في مجال البيئة وتطوير المناهج لتكوين المكونين في هذا المجال.

- التكوين في مجال التربية البيئية وكذا تطوير برامج التربية البيئية والتحسيس وتم خلال 2003 إجراء حوالي 30 ملتقى تكويني استهدف حوالي 480 إطار مشارك من مختلف الهيئات مثل :

---

[241] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000** ، مرجع سابق ، ص 101 .

[242] شتوي الأخضر : **برامج التربية البيئية في التلفزيون الجزائري** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي ، تحت إشراف : د . بوزبرة خليفة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2005-2006 ، (بحث لم ينشر) ، ص 243 .

[243] جودي ليلى : **مرجع سابق** ، ص 153 .

[244] شتوي لخضر : **مرجع سابق**، ص 213 .

- مديريات البيئة لمختلف الولايات.
- مديريات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.
- الجمعيات غير الحكومية ذات النشاط البيئي.
- الوحدات الصناعية.
- مديرية الضرائب لمختلف الولايات.
- الدرك والأمن الوطنيين...الخ.
- وتنشيط هذه السلسلة من الملتقيات كانت من طرف خبراء ومختصين محليين وأجانب ، وتناولت عدة مواضيع منها:
- التلوث الجوي.
- تسيير، استرجاع، ورسكلة النفايات الصلبة الصناعية.
- التسيير البيئي القائدي.
- التحسيس والتربية البيئية.
- القانون البيئي .
- دراسات التأثير حول البيئة.
- تسيير النفايات الاستشفائية.
- مراقبة النفايات السائلة (المياه القذرة، الصناعية وصيانة محطات تصفية المياه القذرة) [245]

ثانيا - التربية البيئية : ويعرفها صبري الدمرداش في ضوء كتابات " وليم ستاب " بأنها: عملية إعداد الإنسان للتفاعل الناجح مع بيئته الطبيعية بما تشمله من موارد مختلفة ... وتتطلب هذه العملية العمل على تنمية جوانب معينة لدى المتعلم ، منها توضيح المفاهيم وتعميق المبادئ اللازمة لفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان وثقافته من جهة وبينه وبين المحيط البيوفيزيقي من جهة أخرى ... كما تتطلب أيضا تنمية المهارات التي تمكن الإنسان من المساهمة في حل ما قد تتعرض له بيئته من مشكلات وما قد يتهددها من أخطار والمساهمة في تطوير ظروف هذه البيئة، وتستلزم التربية –كذلك- تكوين الاتجاهات والقيم

[245] Ministère de L'Aménagement du Territoire et de l'Environnement **: Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005** , op Cit . p , p 272 , 273 .

التي تحكم سلوك الإنسان إزاء بيئته وإثارة ميوله واهتماماته نحو هذه البيئة ، وإكسابه أوجه التقدير لأهمية العمل على صيانتها والمحافظة عليها." [246]

إن التربية البيئية والتحسيس بمعاناة البيئة يعتبران أدوات مدعمة لأعمال تستهدف حماية البيئة الحضرية ، مثل الأدوات الاقتصادية المسخرة لمجابهة المشاكل والمسائل المرتبطة بالبيئة وحمايتها ، والأمثل في هذا أن يندمج الوعي بمشاكل البيئة والتربية البيئية في مجموعة منسجمة من الإجراءات مفادها حث المواطنين على احترام القواعد البيئية وتغيير سلوكياتهم بصفة إرادية إزاء البيئة ، ويتم توظيف المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني للقيام بذلك الدور ، وتعتبر المدرسة المجال الحيوي الأول لتحقيق هذا الهدف (حماية البيئة الحضرية) وفي إطار الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة ووعيا منها بأن التعليم البيئي يشكل محورا رئيسيا في نجاح كل سياسة بيئية ، فإن وزارتي تهيئة الإقليم والبيئة والتربية الوطنية اتفقتا على العمل معا ابتداء من السنة الدراسية 2002 - 2003 لتدعيم التربية البيئية في المنهج الدراسي لكل المستويات ، و كعملية نموذجية تم تطبيقها على 141 مؤسسة عبر سبعة ولايات تم إنجازها بإدخال مواضيع البيئة على مختلف مستويات التعليم – الابتدائي بـــ " 71 مؤسسة " ، المتوسط بـــ " 31 " ، الثانوي بـــ " 31 " . و ستعمم هده العملية على كل مؤسسات التراب الوطني .[247]

---

[246] صبري الدمرداش إبراهيم ، **التربية البيئية معنى وأهدافا ونموذجا وتحقيقا** ، دار الثقافة ، القاهرة ،1981، ص 18 .

[247] Ministère de L'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : **Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005** , op . Cit . p 275

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا : مجالات الدراسة :

أ- لمحة تاريخية عن مدينة المسيلة :

مرت على مدينة المسيلة عدة حقب تاريخية حيث تركت كل حقبة بصماتها بداية من الحقبة الرومانية التي أنشأت النواة الأولى بالقرب من منطقة بشيلقا الذي يبعد حاليا حوالي03 كلم عن مقر البلدية ، وسميت المدينة بزابي جوستنيانا (يعني مدينة مصب المياه أو سيل المياه)، وقد دمرت هذه المدينة في سنة 740هـ إلى أن أعاد الفاطميون بناء المدينة في سنة 935 م على مسافة 3 كلم من الموقع الأثري لجوستنيانا .

أما الفترة الحمادية وعندما انفرد جعفر بن حماد بحكم ذاتي سنة 1015م عن العاصمة الحمادية (قلعة بني حماد) قام بإنشاء النواة الأولى للمدينة الحالية والمسماة حاليا بحي الجعافرة نسبة إليه وبعدها توسع هذا الحي في الضفة الشرقية كواد القصب فظهرت أحياء رأس الحارة ، خربة اليس ، الشناوة ، كان يتوسط هذه الأحياء مركز تجاري يومي يدعى الشماس (موقع مسجد بلال حاليا) ، حيث تميز النسيج العمراني بالبساطة واحترام الملكيات والواجهات الصماء التي تتماشى مع القيم ، إلى أن عرفت مدينة المسيلة توسعا معماريا كبيرا في الفترة المرابطية وتميزت المدينة في هذه الحقبة حيث أصبحت مركزا علميا ومركز عبور تجاري إلى أن دمرت من طرف الهلاليين سنة 1350 م .[1]

وفي الفترة الممتدة بين 1350م إلى 1500م عرفت هذه الحقبة بقدوم سيدي محمد بن عبد الله المغربي من مدينة وجدة إلى البقاع المقدسة لكنه استقر بالمدينة وشرع في إعادة بناء المدينة وسميت بمدينة سيدي بوجملين ، إلى أن دخلها العثمانيون سنة 1500م خلال هذه الحقبة أقيم حي الكراغلة والذي يعتبر امتدادا لكل من حي الشناوة ورأس الحارة والجعافرة .

أما في مرحلة الاستعمار الفرنسي فاستعمرت المدينة سنة 1840م حيث تميزت هذه المرحلة الممتدة بين 1840م و1940م بظهور بعض المنشآت نذكر منها ثكنة عسكرية على الضفة الغربية لواد القصب وحي الظهرة الاستعماري ومقر إقامة الحكم والكنيسة وقسم الشرطة والبريد والمحكمة ، كما أنشأت حي العرقوب الذي أقام فيه اليهود وبعض المعمرين وحي الكوش للتجار وبعض الأعيان ، وتميزت هذه الفترة بظهور العمران الأوربي حيث الواجهات المفتوحة والشرفات واستقامة الطرقات.

[1] مركز الدراسات والإنجاز العمراني بسطيف- وحدة المسيلة - : **مرجع سابق** ، ص 02 .

وعند الاستقلال عرفت المدينة تغيرات جوهرية ، حيث في الفترة الأولى 1962-1974م تم إنشاء حي 300 مسكنا و500 مسكنا على إثر الزلزال الذي ضرب المدينة في سنة 1965، ثم أنشئت التجزئة الترابية (حي الشواف) والذي صممه المهندس رولان ROLAND ، كما ظهرت بنايات فوضوية في الجهة الشرقية المسماة حاليا بحي لاروكاد ، أما بالنسبة للفترة الثانية 1974- 1987 فأهم ما ميز هذه المرحلة هو ترقية المسيلة من مقر دائرة إلى مصنف ولاية حيث استفادت المدينة من عدة هياكل إدارية وخدماتية وصناعية ، كما أنشئت المنطقة الصناعية التي تحتوي على مجموعة من المركبات الصناعية الضخمة كمركب النسيج ، مركب الألمنيوم ، شركات البناء والسكن والتعمير، شركات النقل والتمويل ...الخ ، والتي أصبحت أكبر عامل لجذب السكان وظهور مناطق حضرية جديدة حول المنطقة الصناعية ؛ كما ظهرت في هذه الفترة المنطقة السكنية الحضرية الأولى والثانية وظهرت عدة تجزئات ترابية نذكر منه حي 270 ،346 ،700، 166،86 قطعة و حي 5 جويلية ...إلخ . [1]

ب- لمحة جغرافية عن ميدان الدراسة :

تعتبر ولاية المسيلة من الولايات الداخلية تتكون من 15 دائرة و47 بلدية يحدها من الشمال ولايات سطيف وبرج بو عريريج ومن الغرب ولايتي البويرة والمدية ومن الجنوب ولايتي الجلفة وبسكرة ومن الشرق ولاية باتنة تتربع ولاية المسيلة على مساحة 18175 كلم^2 وتعداد سكاني يقارب المليوني نسمة .[1] أما مدينة المسيلة وهي عاصمة الولاية تقع في أقصى الحدود الشمالية للولاية أو الجهة الشمالية الغربية لحوض شط الحضنة ، حيث يحدها من الناحية الشمالية سلسلة جبال الحضنة ، حدود ولاية البرج ، ومن الناحية الجنوبية بلدية أولاد ماضي ، ومن الشرق بلدية المطارفة وبلدية السوامع ومن الغرب بلدية أولاد منصور .

وتعتبر مدينة المسيلة نقطة تقاطع لكل من الطريق الوطني رقم 40 ، والطريق الوطني 45 والمجرى المائي (واد القصب) و هي من أهم الأسباب التي جعلت مدينة المسيلة تنشأ وتتطور بصورة كبيرة عبر مراحل مختلفة من الزمن .

---

[1] مركز الدراسات والإنجاز العمراني بسطيف- وحدة المسيلة - : **مرجع سابق** ، ص 03 .

[1] المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة : **تقرير لجنة الأشغال العمومية والنقل** ، المسيلة ، الجزائر ، مارس 2008 ، ص 07 .

وتقدر مساحة مدينة المسيلة ب 233 كلم^2، يشغله حوالي 147945 نسمة (دون حساب التجمعات الحضرية على أطراف المدينة) ، حسب التعداد المحلي سنة 2005 أي بمعدل 635 نسمة/كلم^2 .[1]

من أهم أشكال استغلال البيئة السائدة في مدينة المسيلة نجد مايلي :

- الاستغلال السكني ونقصد به التجمعات الحضرية .
- الاستغلال الفلاحي .
- الاستغلال الصناعي.
- الاستغلال السياحي.

ولقد لعبت مدينة المسيلة كمقر ولاية دورا مهما في هيكلة وتنظيم المجال ضمن الأقاليم الوطنية ، وكانت الطرق الوطنية أكثر حافز في عملية تطور وتقدم المدينة وتتمثل في :

-الطريق الوطني رقم 40 الرابط بين مقرة غربا ومقر المدينة .

-الطريق الوطني رقم 45 الرابط بين ولاية البرج شمالا، مرورا بمركز مدينة المسيلة ومتجه جنوبا نحو مدينة بوسعادة .

-الطريق الوطني رقم 60 الرابط بين حمام الضلعة غربا ومركز المدينة .

-الطريق المحول للطريق الوطني 45 غربا.

-الطريق المحول الرابط بين الطريق الوطني 40 والطريق الوطني رقم 45 شرقا .

ج- لمحة ديمغرافية عن ميدان الدراسة: يعتبر المجال البشري لدراستنا هذه مجتمع البحث ، ونظرا لطبيعة دراستنا التي تهدف إلى الكشف عن أبعاد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ونظرا لصعوبة الحصول على المعلومات مباشرة من طرف سكان المناطق الحضرية ، نظرا لبعد المواطن البسيط عن آليات التسيير و التنفيذ ، وعدم وعيه التام بمجهودات الدولة في الحفاظ على البيئة الحضرية ، ونظرا لتعقد وعدم بروز آليات الحماية للعيان ، ارتأينا أن يكون مجتمع البحث يضم المسؤولين والموظفين الذين هم مكلفين بحكم مناصبهم بتنفيذ أبعاد هذه الاستراتيجية وهم " مدير مديرية البيئة ورئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية المسيلة وكذا رؤساء المصالح ورؤساء المكاتب لمديرية البيئة وبلدية المسيلة باعتبار الأولى الممثل المحلي لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمكلفة بمتابعة تنفيذ برامج حماية البيئة ، وباعتبار الثانية السلطة التنفيذية الأولى والتي تقوم بإعداد مخططها

[1] مركز الدراسات والإنجاز العمراني بسطيف - وحدة المسيلة - : **مرجع سابق** ، ص 04 .

التنموي وتشجيع كل إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية . [1] بالإضافة إلى المجتمع المدني ممثلا في الجمعيات المحلية الخاصة بحماية البيئة .

ولقد تم تحديد العينة وضبطها عبر عدة مراحل تم من خلالها اختيار مفردات العينة من رؤساء المكاتب ورؤساء المصالح التقنية لكل من موظفي مديرية البيئة وموظفي بلدية المسيلة وتم ذلك عن طريق :

- الاتصال بالأمين العام لبلدية المسيلة حيث قام بمنحنا وثيقة تحدد لنا موظفي بلدية المسيلة ومجال عمل كل مصلحة أو مكتب وعلاقته بالبيئة .

- تم اختيار الموظفين بناء على تلك الوثيقة مع مراعاة المهام الموكلة لكل فرد أو التخصص العلمي مع المجال الوظيفي .

- الاتصال بمدير البيئة لولاية المسيلة الذي بدوره قام بتوجيهنا إلى رؤساء المكاتب ورئيس مصلحة البيئة الحضرية .

- اختيار جمعيات البيئة مع مراعاة تمثيلها للبيئة الحضرية موضوع الدراسة ، ومراعاة مجال تخصصها بناءا على الأهداف المحددة ضمن القانون الداخلي للجمعية ، وتم تحديد ثلاث جمعيات تنشط في مجال حماية البيئة بمدينة المسيلة ، و تم جمع المعلومات والبيانات من طرف الرئيس والنائب الأول لكل جمعية عن طريق أداة المقابلة .

وبناء على كل ذلك فتم تطبيق الدراسة على موظفي مديرية البيئة و موظفي بلدية المسيلة وثلاث جمعيات نشطة على مستوى مدينة المسيلة .

د- أهمية ميدان الدراسة ومدى ملاءمته للبحث : ربما تكون مدينة المسيلة من بين العديد من المدن الجزائرية التي تعاني من مشكلة تلوث البيئة الحضرية وتكون قد استفادت كما استفادت باقي المدن الجزائرية من الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية ، غير أنه تم اختيارها لتطبيق الدراسة الميدانية لمجموعة من الأسباب يمكن اختصارها كما يلي :

- باعتبار ولاية المسيلة همزة وصل بين الشمال و الجنوب ولها حدود مع سبع ولايات من الشمال والجنوب مثل : سطيف ، البويرة ، برج بوعريريج وباتنة ، بسكرة، الجلفة والمدية ، مما جعلها تحوز على شبكة طرق تتجاوز 3686 كلم منها 924 كلم طرق وطنية ، كما تحوز على أكبر حضيرة على المستوى الوطني للمنشآت القاعدية [1]، كل ذلك

---

[1] محمد بعلي الصغير : **مرجع سابق** ، ص 82 .

[1] المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة : **تقرير لجنة الأشغال العمومية والنقل** ، مرجع سابق ، ص 07 .

جعلها عرضة للتلوث أكثر من العديد من المدن عبر التراب الوطني .

- باعتبار مدينة المسيلة مختارة كعينة من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إطار تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع لحماية البيئة قبل تعميمها عبر كافة ولايات الوطن .

- باعتبار مدينة المسيلة من أكبر المدن الجزائرية من حيث المساحة وعدد السكان بحيث يقارب تعداد سكانها المليون نسمة ، وبالتالي يمكن تطبيق الدراسة عليها كبيئة حضرية .

- باعتبار مدينة المسيلة تحتوي على منطقة صناعية كبيرة تتربع على جزء كبير جنوب المدينة ، وتحتوي هي بدورها - المنطقة صناعية- على بعض المصانع الكبرى والتي تعتبر الأولى بل الوحيدة على المستوى الوطني والإفريقي ككل ، مثل " مصنع الألمنيوم " .

- باعتبار مدينة المسيلة تقع على بعد كيلومترات من ثاني أكبر مصنع للإسمنت على المستوى الإفريقي ، يفرز ما يفوق أربعة آلاف طن من النفايات الملوثة للهواء سنويا .

- باعتبار ولاية المسيلة هي مقر إقامتي، ومنه تسهل عملية الاتصال بالمبحوثين والحصول على المعلومات والبيانات المهمة في إنجاز هذه الدراسة .

هـ- المجال الزمني للدراسة : بعد إتمام الجانب النظري قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية، وقد دامت بالنسبة للمرحلة الأولى أي بالنسبة للجانب النظري من أكتوبر 2007 إلى غاية ديسمبر 2008 ، ثم تم مباشرة العمل الميداني والذي أنجز على مرحلتين وهما :

المرحلة الأولى : المرحلة الاستطلاعية :

واستغرقت مدة أسبوعين تم من خلالهما التعرف على مديرية البيئة وأهم مصالحها والمتابعة عن قرب لبعض الموظفين من خلال القيام بمهامهم والإطلاع على مراسلات الوزارة الوصية لمديرية البيئة ، كما تم التقرب من موظفي مصالح البلدية الذين لهم علاقة مباشرة بحماية البيئة ، مثل مصلحة التسيير التقني الحضري ومصلحة التعمير والبناء والمدير التقني ومكتب النائب المكلف بالبيئة والنظافة ... إلخ .

المرحلة الثانية : المرحلة النهائية :

وقد استغرقت مدة ثلاثة أسابيع تم من خلالها تطبيق الاستمارة بعد أن تم عرضها على مجموعة من الأساتذة والمتخصصين في الميدان ، وإبداء آرائهم حول محاور الاستمارة ، ولقد تم تصويب بعض الأخطاء التي اشتملتها الاستمارة في شكلها الأول ، والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر السؤال الذي كان يحمل رقم (04) والذي يبحث في

الأقدمية في الوظيفة و السؤال رقم (18) والذي نصه هو : هل تقومون بتنفيذ برنامجا واسعا مخصصا لحماية الهواء بمدينتكم ، كما تم حذف السؤال رقم (24) ونصه هو : هل لكم خطة عمل للتخلص من النفايات الصلبة بمدينتكم ؛ وبعد الموافقة من طرف المشرف على الاستمارة تم تطبيقها للحصول على البيانات والمعلومات التي تخدم البحث .

ثانيا : المنهج والأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة :

1- منهج الدراسة :

بما أنه لم يعد الأساس في التقدم العلمي هو الحصول على كم معرفي أكثر إنما الأساس هو الوسيلة التي تمكننا من الحصول على هذا الكم ، واستثماره في أقصر وقت ممكن وبأبسط الجهود، والوسيلة في ذلك هي المنهج العلمي والذي يعتبر الإطار العملي الموجه لمسار الدراسة أو البحث لتحقيق أهدافه، واختيار فروضه أو تساؤلاته، فالمنهج العلمي هو مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث ، بغية تحقيق أهداف بحثه وبالتالي فالمنهج ضروري للبحث، إذ هو الذي ينير الطريق ويساعد الباحث في ضبط أبعاد وأسئلة وفروض البحث[248]

وانطلاقا من طبيعة الموضوع وأهدافه الراهنة اعتمدنا المنهج الوصفي على اعتبار أنه المنهج الملائم لصيغة موضوع بحثنا ، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي للمعلومات ، إذ نصف عن طريق عرض المعلومات النظرية والبيانات الميدانية ، محللين كل منهما، محاولين بذلك تحديد أبعاد الاستراتيجية الوطنية في البيئة الحضرية والكشف عن هذه الأبعاد ميدانيا ، إذا فالمنهج الوصفي يقوم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كيفيا وكميا .[249]

وانطلاقا من الأهداف التي رسمناها في بحثنا هذا ومن خلال الإشكالية المراد معالجتها في هذه الدراسة والتي تتمثل في الكشف عن أهم أبعاد الإستراتيجية الوطنية والكشف عن وجودها ميدانيا من خلال برامج العمل المسطرة لحماية البيئة الحضرية من التلوث وذلك من خلال :

---

[248] رشيد زرواتي : **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ، دار هومة ، ط1 ، الجزائر ، 2002 ، ص 119 .

[249] عمار بوحوش، محمود الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 129 .

- التعرف على مختلف مراحل تطبيق الاستراتيجية من خلال الأدوات المطبقة في ذلك والمتمثلة في المخططات التوجيهية والقوانين والمراسيم التنفيذية ودورها في حماية البيئة الحضرية .

- الدراسة والتعرف على الهيئات المحلية المكلفة و المشرفة على تطبيق هذه الإستراتيجية باعتبارها الأداة التنفيذية مثل مديرية البيئة ومصالح البلدية والجمعيات البيئية .

- من الواضح في دراستنا هذه وبعد تحديد الإطار النظري لها ، عدم وضع فرضيات حول الموضوع المدروس حيث أننا نعتبر دراستنا هذه من الدراسات الاستطلاعية الوصفية التي تنطلق من الواقع وليس من فرضيات. [250]

وانطلاقا مما تقدم تم تطبيق المنهج الوصفي وفقا للخطوات التالية :

* جمع المعلومات النظرية التي لها علاقة بالموضوع ، مع مناقشة المشرف والمتخصصين في الاستفادة من خبراتهم حول المعطيات النظرية التي تخدم موضوع الدراسة .

* تحديد وصياغة تساؤلات الدراسة .

* اختيار عينة البحث .

* اختيار الأدوات المنهجية المناسبة لدراسة مشكلة البحث والمتمثلة في الاستمارة والمقابلة والملاحظة .

* تحديد المؤشرات المرتبطة بموضوع البحث ومحاولة تحليلها وتفسيرها .

* تحليل البيانات وتفسيرها والخروج باستنتاجات .

[250] عبد الوهاب إبراهيم : **أسس البحث الاجتماعي** ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1985 ، ص 41 .

2- أدوات جمع البيانات :

يستلزم على الباحث الاستعانة بأدوات ووسائل البحث باعتبارها وسائل من أجل تفحص الواقع[251] تمكنه من الوصول إلى المعلومات اللازمة لبحثه ، وفي دراستنا هذه اعتمدنا على الوسائل والأدوات التالية :

1- المقابلة :

تم استخدام المقابلة غير المقننة باعتبارها تستخدم بغرض التعرف على العناصر المكونة لموضوع ما والتفكير فيها قبل التحديد النهائي لمشكلة البحث ، كما أننا نهدف من خلال استعمالنا لهذه الوسيلة بالإضافة إلى حصر الوقائع بل وإلى التعرف أيضا على المعاني التي يمنحها الأشخاص للأوضاع الراهنة .[252]

فالمقابلة كأداة أساسية في البحث العلمي تفيد دراستنا هذه خاصة فيما يتعلق بمدى تجسيد أبعاد الإستراتيجية في الواقع ، وبما أن إشكالية الدراسة واضحة ومحددة وكذلك مجتمع الدراسة وأفراد العينة ، فإن النوع الأنسب هنا هو المقابلة الحرة أي بالاعتماد على دليل يشتمل على قائمة من الأسئلة المحددة والمرتبة ترتيبا منهجيا معينا ، وتتضمن جوانب تتعلق بموضوع البحث ، بمعنى توجيه هذه الأسئلة إلى المبحوثين بهدف الحصول على معلومات وبيانات أكثر دقة .

2 - الملاحظة :

تعتبر الملاحظة أحد أهم المحاور الأساسية للحصول على البيانات و المعلومات اللازمة لموضوع الدراسة ، كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والسجلات الإدارية أو الإحصاءات الرسمية والتقارير.[253]

كما تعد الملاحظة توجيها للحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه ، والنوع المراد الاعتماد عليه في بحثنا هذا الملاحظة البسيطة والتي لا تتضمن أكثر من النظر والاستماع ومتابعة موقف اجتماعي معين دون مشاركة فعلية ، محاولة الباحث قدر الإمكان ألا يظهر في الموقف ، كأن يمر عبر أحياء المدينة ويلاحظ بعض الأشغال ويسجل ما يراه من إنجاز للمشاريع وما يلحظه من

---

[251] موريس أنجرس : **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية** ، ترجمة : بوزيد صحراوي وآخران ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2004 ، ص 184 .

[252] **المرجع نفسه** ، ص 197 .

[253] رشيد زرواتي : **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ، مرجع سابق ، ص 153 .

نقائص فهي فرصة ملاحظة السلوك الفعلي للجماعة في صورته الطبيعية ، وكما يحدث في مواقف الحياة الطبيعية .[254]

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على هذه الأداة للأسباب التالية :

- اللجوء إلى الملاحظة البسيطة يسمح لنا بمشاهدة واقع التلوث في المدينة بكل أشكاله ، مما يساعدنا في الحصول المباشر على الأجوبة المتعلقة بآليات حماية البيئة الحضرية .

- كون الملاحظة هي الأداة الأولى التي نستطيع من خلالها الوصف والتحدث عن وجود تجسيد للإستراتيجية الوطنية .

- تعتبر المحفز الأول لإثارة كل التساؤلات والاستفسارات التي نوجهها للأشخاص المشرفين عن تطبيق هذه الإستراتيجية .

3 - الاستمارة :

تستخدم الاستمارة في جمع البيانات الميدانية ، وتعرف بأنها نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف ما، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو عن طريق البريد .[255]

وفي بحثنا هذا صممنا الاستمارة بناءا على المعارف التي استقيناها من الأدبيات السابقة الذكر بالإضافة إلى الزيارات الاستطلاعية لميدان الدراسة ، وقبل عرضها في وضعها النهائي، مرت بعدة مراحل يمكن إيجازها كالتالي :

- وضع اقتراح مجموعة من الأسئلة والتي نرى أنها تخدم بحثنا من حيث إفادتنا في الإجابة على تساؤلات الدراسة .

- عرض الاستمارة على الأستاذ المشرف الذي أبدى ملاحظاته حولها ، وبناء على توجيهاته وأخذ ملاحظاته بعين الاعتبار ، تم اعتماد الاستمارة في شكلها الأولي .

- عرض الاستمارة على محكمين بهدف الاستفادة من ملاحظاتهم وخبراتهم حول مدى صدق الاستمارة ، وكفاءتها في قياس متغيرات الدراسة .

- تحديد التعديلات النهائية اللازمة والنزول إلى الميدان لإجراء الدراسة الميدانية وقد احتوت الاستمارة الموجهة إلى موظفي مديرية البيئة ومصالح البيئة ببلدية المسيلة على 33 سؤالا .

---

[254] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات : **مرجع سابق** ، ص 82 .

[255] رشيد زرواتي : **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق** ، ص 123 .

- تم توزيع الاستمارة على 22 مفردة ، عشر مفردات منهم يتمثلون في رؤساء المكاتب ورؤساء المصالح والمكلفين بحماية البيئة على مستوى مديرية البيئة لولاية المسيلة ، في حين تضم المجموعة الثانية إثنى عشرة مفردة ، يمثلون رؤساء المكاتب و رؤساء المصالح وبعض النواب المسؤولين والمكلفين بحماية البيئة على مستوى بلدية المسيلة كل حسب تخصصه ومهنته في هذا المجال ، وقد تضمنت الاستمارة المحاور التالية :

* محور خاص بالبيانات العامة : وتحتوي على 06 أسئلة .

* المحور الثاني : تطرقنا فيه إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية ويضم 04 أسئلة .

* المحور الثالث : يحوي ببيانات خاصة بحماية البيئة من تلوث الماء والهواء والغذاء ويضم 08 أسئلة .

* المحور الرابع : يضم بيانات خاصة بتسيير النفايات الحضرية والصناعية ويحتوي على 05 أسئلة .

* أما المحور الخامس فيضم بيانات خاصة بتحسين إطار المعيشة والقضاء على الفقر ويحتوي على 05 أسئلة .

* في حين يضم المحور الأخير، بيانات خاصة بحماية الصحة العمومية ونشر الوعي البيئي وتحتوي على 05 أسئلة .

4 - **الوثائق والسجلات** : تعتبر إحدى أدوات جمع البيانات ، وفيها يرجع الباحث إلى جمع البيانات حول الموضوع أو فقط بعض المحاور من الوثائق والسجلات الإدارية ؛ ووظيفتها تكميلية في التحليل والتفسير والتعليل، وكذلك تكون البيانات المجمعة تتعلق ببعض محاور البحث التي لا تمسهم أدوات جمع البيانات الأخرى .[256] ولقد تم الاستعانة في بحثنا هذا ببعض الوثائق و كذا الإطلاع على السجلات الإدارية المتوفرة على مستوى الولاية والمتعلقة بالمشاريع المنجزة على مستوى مدينة المسيلة .

5- **الإحصائيات الرسمية والتقارير** : أن هذه التقنية أداة من أدوات جمع البيانات ، حيث تم من خلالها جمع بعض الإحصائيات الرسمية ، والتقارير الوطنية " التقارير السنوية المنجزة على مستوى وزارة البيئة وتهيئة الإقليم " و كذا التقارير الولائية أو الخاصة بمعدلات التلوث أو عدد السكان في المدن أو أرقام الإنجازات ونسب البطالة ... إلخ .

3-عينة الدراسة :

[256] رشيد زرواتي : **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق** ، ص 156 .

باعتبار المنهج الوصفي يسمح للباحث باستخدام كل أدوات البحث المنهجية ، وكذلك كل أنواع العينات العشوائية وغير العشوائية ، ونظرا لكون دراستنا تتطلع إلى الكشف على أبعاد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية ، فإن مجتمع الدراسة هو الأفراد المكلفين والمشرفين على تطبيق أهداف هذه الإستراتيجية في البيئة الحضرية من خلال المؤسسات المعنية بذلك ، ومن ثم تكون العينة هنا هي عينة مقصودة أو هدفية ، والتي تتمثل في بعض مصالح البلدية ومديرية البيئة وكذا المواطنين الذين يشتركون في هذه الآليات عن طريق الجمعيات الخاصة بحماية البيئة الحضرية ، ولقد كانت من أهم مبرراتنا لاستخدام هذا النوع من العينات هي :

- توافر معلومات لدينا وبيانات لازمة حول موضوع الدراسة والتي تسمح لنا بدراسة فئة محددة من المجتمع الأصلي للدراسة ، أي أننا على علم بالأفراد المنتمين لهذه العينة والذين من خلالهم نستطيع التحصل على معلومات وافية حول أبعاد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية .
- أن الأشخاص أو الأفراد المكلفين بذلك تتوافر لديهم مجموعة خصائص دون غيرهم، هذه الخصائص هي مجال عملهم وتخصصهم ، ومدى ارتباطهم المهني بالاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث .
- مدى التجانس والتباين في خصائص مجتمع الدراسة الأصلي ، الأمر الذي يسمح لنا بتحديد حجم العينة ، بحيث كلما كانت هذه الخصائص متجانسة كلما كان حجم العينة صغيرا نسبيا .

ومن خلال ذلك تتمثل لنا العينة في المفردات الآتية :

- مصالح حماية البيئة بالبلدية والمكاتب المكلفة بحماية المحيط والتسيير الحضري وتضم اثني عشر مفردة .
- رؤساء مكاتب ورؤساء مصالح وموظفين بمديرية البيئة وتضم عشر مفردات .

الفصل الخامس

عرض وتحليل البيانات

1- عرض البيانات وتفسيرها:

1– بيانات خاصة بالمبحوثين :

جدول (رقم 1) يبين نتائج البيانات الخاصة بالجنس :

الجنس	البلدية		مديرية البيئة		المجموع	
	ت	%	ت	%	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	09	75	08	80	17	% 77.22
أنثى	03	25	02	20	05	% 22.72
المجموع	12	100	10	100	22	%100

يبرز لنا الجدول رقم (01) أن أكثر من (77 %) من عينة الدراسة هي فئة الذكور ، أي بفارق يتجاوز (55 %) ، وهو ما يفسر بقاء هيمنة هذه الفئة (فئة الذكور) في التكفل بقضايا البيئة الحضرية بكل جوانبها ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وجود فروق بين جنس الذكور والإناث ، و يمكن تفسير تفوق عدد الذكور على عدد الإناث نظرا لطبيعة العمل الذي يطغى عليه الطابع التقني والميداني في معظم الأحيان ، وخاصة في المصالح التي لها زيارات لرصد التلوث أو معاينة حجم الملوثات أو ردع ملوثي البيئة الحضرية – مثل أعضاء اللجنة المحلية لمراقبة المؤسسات ذات الطابع الغذائي والعمومي - ، لذلك تكون الحاجة لتوظيف الذكور الأكثر قدرة على التحمل خاصة عند النزول إلى الميدان ، وبهذا نستنتج أن فئة الذكور هي الفئة الأكثر قدرة على تجسيد أبعاد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث وذلك لقدراتهم العملية والمهنية مثل تحمل شكاوى المواطنين أو النزول إلى الميدان وتحمل مشقة التنقل بين المؤسسات الصناعية .

جدول رقم (02) يبين نتائج البيانات الخاصة بالسن :

الفئات العمرية	البلدية		مديرية البيئة		المجموع	
	ت	النسبة المئوية	ت	%	التكرارات	النسبة المئوية
26- 34	07	% 58.33	05	%50.00	12	% 54.54
34- 42	03	% 25.00	03	%30.00	06	% 27.27
42- 50	02	%16.66	02	%20.00	04	% 18.18
المجموع	12	%100	10	% 100	22	% 100

إن التعرف على سن المبحوثين له دور مهم في البحث ، من حيث أن عمر المبحوث له أهمية في مدى إطلاعه على مشكلات البيئة في الجزائر، إذ أن عمر المبحوث يتضمن إشارات واضحة للجيل الذي ينتمي إليه بكل ما يحمله من أفكار و مفاهيم وتصورات عن البيئة بشكل عام والبيئة الحضرية بشكل خاص .

وهذا الجدول الذي يوضح لنا الفئات العمرية لمجتمع البحث ، حيث نجد فيه أن حوالي (54.54 %) من المبحوثين يتراوح سنهم ما بين(26) و(34) سنة ، ويفسر هذا التوزيع العمري بمدى حداثة معظم المناصب الإدارية والتقنية المرتبطة بالإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية وخاصة بمديرية البيئة بنسبة (50.00 %) بالنسبة للفئة المعنية ، إذ أن العديد من المناصب استحدثت مع استحداث البعد المؤسساتي والبعد القانوني لحماية البيئة الحضرية من التلوث ؛ كما نجد أن النسبة العمرية المرتفعة هي التي تليها بنسبة (27.27 %) حيث يتراوح عمرهم ما بين (34) و(42) سنة ، وتليها في الأخير نسبة (18.18 %) للفئات العمرية ما بين (42) و(50) سنة ، حيث نجد لهم الخبرة في التسيير بالنسبة للمناصب المماثلة .

جدول رقم (03) يبين نتائج البيانات الخاصة بنوع الوظيفة :

مجال المهنة	البلدية		مديرية البيئة		المجموع	
	ت	%	ت	%	التكرارات	النسبة
التسيير (مصلحة)	05	41.66	03	30.00	08	% 36.36
الرقابة	03	25.00	04	40.00	07	% 31.81
التخطيط	02	16.66	02	20.00	04	% 18.18
التقييم	02	16.66	01	10.00	03	% 13.63
المجموع	12	100	10	100	22	% 100

بالرغم من صعوبة الفصل التام بين المهام المكلف بها كل مسؤول أو موظف في ما يخص دوره في حماية البيئة الحضرية ، إلا أننا يمكن أن نلمس بعض الاختلاف بين المهام الموكلة لكل فرد وحسب ما تم تحديده في الجدول من مكلفين بالتسيير كرؤساء المصالح ، أو الموكلة لهم مهام الرقابة أو التخطيط أو تقييم ما تم تحقيقه من إنجازات ، حيث يبرز لنا الجدول رقم (03) أن أكثر من (67 %) من مجتمع البحث ، مجال المهن فيها موزعة بين التسيير والرقابة، بنسبة (36.36 %) للأولى و(31.81 %) للثانية ، أما النسب المتبقية فتتوزع ما بين مهام التخطيط بنسبة (18.18 %) ومهام التقييم بنسبة (13.63 %) ، ونظرا لكون مهام التسيير والرقابة تتحقق بصورة أكثر فعالية على أرض الواقع ، أي نحدد من خلالهما مجال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، وفي ذلك يتم التطرق والإثراء للأبعاد الكبرى للاستراتيجية بشكل أوفى ، فإن اتصالنا بالفئات السابقة جعلنا ندرك عن قرب النصوص التشريعية كما النصوص التنفيذية ومجال تطبيقها طبقا للاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث وذلك على مستوى مدينة المسيلة .

جدول رقم (04) يبين نتائج البيانات الخاصة بالمستوى التعليمي :

المستوى التعليمي	البلدية		مديرية البيئة		المجموع	
	ت	%	ت	%	التكرارات	النسبة
ابتدائي	00	%00.00	00	%00.00	00	00
إكمالي	00	%00.00	00	%00.00	00	00
ثانوي	02	%16.66	00	%00.00	02	% 09.09
جامعي	07	%58.33	09	%90.00	16	% 72.72
دراسات عليا	03	%25.00	01	%10.00	04	% 18.18
المجموع	12	%100	10	%100	22	% 100

إن المستوى التعليمي للفرد يعكس مدى وعيه بأهمية الحفاظ على البيئة وبأهمية البرامج التي يتم تنفيذها والأموال التي يتم رصدها، بغرض تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة ، وفي هذا استفدنا من المفردات التي لها مستوى تعليمي عالي والذي بدوره يعكس مدى وعيها بالأبعاد الكبرى لتحقيق الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية ، والتي كانت الفئة الأكثر والتي تمثل (72.72 %) ذوي مستويات جامعية ، في حين نجد ما نسبته (18.18%) ذوي مستويات عليا (شهادة الماجستير)، ولا تحتوي العينة سوى على ما نسبته (09.09 %) ذوي المستوى الثانوي وتوجد هذه النسبة على مستوى البلدية فقط، ويمكن أن تفسر لنا هذه المعطيات مدى أهمية مجال الحماية البيئية ومدى وعي المعنين بالأمر بالبيئة الحضرية وبأهميتها ويتجسد ذلك في تكليف من هم أكثر كفاءة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة .

جدول رقم (05) يبين نتائج البيانات الخاصة بالتخصص العلمي :

التخصص العلمي	التكرارات	النسبة المؤوية
علوم تسيير التقنيات الحضرية (GTU) و الإيكولوجيا	15	% 68.18
العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية	04	% 18.18
أخـــــــرى	03	% 13.63
المجموع	22	% 100

إن التخصص العلمي للعاملين على تطبيق الاستراتيجية له أهمية في عملية استيعاب المفردة لمفهوم التلوث وأشكاله وأبعاده ومنه طرق مكافحته ، وبالتالي يصبح الفرد في العينة رقما مهما في عملية تنفيذ أبعاد الاستراتيجية وتحقيق أهدافها ، لكذالك تسهل لنا عملية استجوابه والحصول على المعلومات التي تفيدنا في البحث عن طريق الاستمارة ، ومن خلال الأسئلة التي نطرحها و التي لا يتسنى فهمها إلا لأصحاب التخصصات التي لها علاقة بالبيئة ، وفي العينة التي اخترناها حصلنا على ما نسبته (68.18 %) من المستجوبين لهم تخصصات في علوم التسيير و التقنيات الحضرية أو العلوم البيئية (الايكولوجيا) ، في حين نجد أن كل من تخصصات العلوم الاجتماعية و العلوم القانونية تمثل ما نسبته 18.18 % ، كما نجد أن النسبة الباقية والتي تعادل (13.63 %) تمثل التخصصات الأخرى أو الذين هم دون المستويات الجامعية؛ وفي بحثنا هذا أفادتنا المفردات التي لها شهادة مهندس دولة أو دراسات تطبيقية في تخصص التسيير والتقنيات الحضرية (GTU) - والذي يحتل الصدارة ما بين التخصصات الأخرى - نظرا للتكوين المتخصص الذي تلقوه وخاصة في مجال تلوث البيئة الحضرية، حيث أن لهم من المعلومات بمختلف المجالات ما يغني الباحث في الاتصال بالعديد من المؤسسات التي لها علاقة بحماية البيئة الحضرية من التلوث ، حيث استفدنا من خبرتهم العلمية والعملية أحسن من الكثير ممن اتصلنا بهم في إطار بحثنا هذا .

جدول رقم (6) يبين مدى علم أفراد العينة بوجود استراتيجية وطنية لحماية البيئة من التلوث:

البـــــدائل	البلدية		مديرية البيئة		المجموع	
	ت	%	ت	ت	التكرارات	النسبة
نعم	12	% 100	10	% 100	22	100
لا	00	%00.00	00	%00.00	00	00
لا أدري	00	%00.00	00	%00.00	00	00
المجموع	12	% 100	10	% 100	22	% 100

قبل الشروع في التعليق على معطيات هذا الجدول ، الأولى بنا أن نوضح أن إدراجنا لهذا السؤال كان بغرض الكشف عن مدى علم المستجوبين بتنفيذ الدولة الجزائرية لإستراتيجية وطنية لحماية البيئة بشكل عام من كل أشكال التدهور ، بهذا السؤال ندرك نحن - وعند علم المبحوثين بوجود الاستراتيجية الوطنية - ندرك أن المبحوثين على علم بوجود جوانب متعددة لتطبيق هذه الاستراتيجية وهذه الجوانب تتمثل في أبعاد هذه الاستراتيجية الوطنية ، وفي هذا أكد كل المبحوثين أي بنسبة (100 %) بأن الجزائر تنفذ استراتيجية وطنية لحماية البيئة من التدهور ، وهذا يفسر لنا أن المستجوبين على علم ليس فقط بوجود استراتيجية وطنية لحماية البيئة ، بل يدركون بأن لهذه الاستراتيجية أبعادا وهناك جهود لتنفيذ هذه الأبعاد ، وفي هذا يمكن الاستنباط بأنه بما أن الجزائر تنفذ استراتيجية وطنية لحماية البيئة من التدهور فإنها بالأولى تنفذ إستراتيجية وطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، إذ أن هذه الأخيرة جزء لا يمكن فصله عن البيئة بشكل عام، ففي حماية البيئة الحضرية هناك حماية للبيئة بشكل عام ، إذ أن هناك تأثير أكيد سواء كان مباشرا أو غير مباشر بين استراتيجية الجزائر في حماية البيئة الحضرية من التلوث وحماية البيئة من التدهور البيئي بكل أشكاله .

جدول رقم(07) يبين مدى تضمن الاستراتيجية الوطنية اهتماما خاصا بالبيئة الحضرية :

البدائل	البلدية		مديرية البيئة		المجموع	
	ت	%	ت	%	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	09	% 75.00	10	% 100	19	% 86.36
لا	00	% 00.00	00	% 00.00	00	% 00.00
لا أدري	03	% 25.00	00	% 00.00	03	% 13.36
المجموع	12	% 100	10	% 100	22	% 100

لتأكيد ما جاء في الجدول السابق وللحصول على بيانات أكثر دقة بالنسبة للاستراتيجية الوطنية جاء طرح هذا السؤال ليبين لنا مدى اهتمام الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة اهتماما خاصا بالبيئة الحضرية، وتَبين لنا أن أعلى نسبة من أعضاء عينة البحث أدلو بأن الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة تتضمن أبعادا خاصة بالبيئة الحضرية، وكانت نسبة الإجابة بنعم تساوي (86.36%) أعلى نسبة فيها خاصة بمديرية البيئة إذ تم تسجيل أعلى نسبة وهي (100 %) ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هناك جانبا خاصا بحماية البيئة الحضرية ضمن الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة ، ويعتبر العمران المتسارع والنمو الديمغرافي وكثافة السكان، وكذا تلوث الهواء عن طريق عوادم السيارات وأدخنة المصانع وكذا تلوث الماء وانعدام الصرف الصحي ، ضف إلى ذلك أضرار التلوث الضوضائي وانتشار الجرائم والمخدرات بالعديد من المدن في الجزائر ، كل ذلك جعل الاهتمام بالبيئة الحضرية لا يقل أهمية عن حماية البيئة الطبيعية والموارد المتاحة فيها ، أما النسبة المتبقية والتي تعادل (13.36 %) فإنها أجابت بعدم درايتها لتضمن الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة اهتماما خاصا بالبيئة الحضرية ، ولقد كانت الإجابة بالنفي لوجود الاهتمام الخاص بالبيئة الحضرية تساوي (00.00) أي لم يتم الإجابة بـــ (لا) نهائيا ، وهذا يجعلنا ندرك أن الفئة الأخيرة ليس لها اتصال مباشر ببرامج حماية البيئة الحضرية ، فقد يكون هؤلاء مكلفين بجوانب الحماية للموارد الطبيعية كمكافحة التصحر ، ومنه يمكننا القول أنه إذا كانت الاستراتيجية الوطنية تهدف إلى حماية الهواء من التلوث فهواء المدن أكثر تلوثا حيث توجد الأنشطة الصناعية والمنزلية والزراعية ، وإذا كانت تهدف

الاستراتيجية لحماية التربة من التلوث فما ينتج عن المناطق الصناعية من نفايات هو أبرز ملوثات التربة وإن كانت الاستراتيجية تتضمن اهتماما بحماية الماء من التلوث ففي البيئة الحضرية الكثير من مصادر تلوث الماء ، كما لا يخفى على أحد أن المدن في عصرنا هذا تعاني من التلوث الضوضائي والاجتماعي مما يستوجب تنفيذ إجراءات حماية البيئة الحضرية كما البيئة الطبيعية و إيجاد الحلول لمشكلاتها .

جدول رقم (08) يبن مدى احتواء الخطط والبرامج الرامية لحماية البيئة على جوانب خاصة بالحفظ والاستغلال المستدام للفضاءات الحضرية :

البـــدائل	البلدية		مديرية البيئة		المجموع	
	ت	%	ت	%	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	08	%66.66	07	%70.00	15	% 68.18
لا	01	% 08.33	03	% 30.00	04	% 18.18
لا أدري	03	% 25.00	00	% 00.00	03	% 13.63
المجموع	12	% 100	10	% 100	22	% 100

يمكن أن يظهر بعض التداخل في طرح هذا السؤال مع السؤال السابق غير أنه يمكن اعتبار هذا السؤال أكثر خصوصية من سابقه الذي نريد من خلاله معرفة مدى تضمن الاستراتيجية الوطنية اهتمام كاف بالبيئة الحضرية وذلك فيما يخص الأبعاد ؛ أما من خلال طرحنا لهذا السؤال فيمكن من خلاله الكشف على الجوانب الإجرائية والتنفيذية لتلك الأبعاد . وفي هذا الجدول يمكننا الاستنتاج من خلال الإجابات على أن البرامج المسطرة والمنجزة بغرض حماية البيئة فيها اهتمام خاص بالحفظ والاستغلال المستدام للفضاءات الحضرية أي بتنميتها المستدامة ، حيث نجد أن ما نسبته (68.18 %) قد أجابوا بـــ (نعم) لاحتواء البرامج الوطنية الخاصة بحماية البيئة برامج خاصة للحفظ والاستعمال المستدام للفضاءات الحضرية ، والتي بدورها تعتبر برامج مسطرة في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة بشكل عام ، في حين نجد أن ما يعادل (18.18 %) قد أجابوا بـــ (لا) وما نسبته (13.63 %) قد أجابوا بـــ (لا أدري) ويمكن تفسير هذا بعدم تخصصهم الوظيفي أي أن جل الإجابات الأخيرة أتت من طرف موظفي مديرية البيئة بنسبة (30.00 %) مقابل (08.33 %) بالنسبة لموظفي البلدية ، أما بالنسبة للإجابات الأولى فتفسر على أن الحفظ والاستعمال المستدام للبيئة الحضرية يعتبر من صميم مهام الجماعات المحلية التي هي بدورها تعتبر سلطة تنفيذية لتجسيد البرامج المسطرة في إطار الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية أو متابعتها، وهذا ما يدعم المادة النظرية التي تقدم ذكرها في الفصل الثاني فيما يخص مهام البلدية التي تقوم بالإشراف و / أو المتابعة و / أو التنفيذ للمشاريع الخاصة بحماية البيئة الحضرية .

جدول رقم (09) يوضح الوضع الزمني بالنسبة لتطبيق الاستراتيجية .

البـــدائل	التكرارات	النسبة المئوية
في المراحل الأولى من التنفيذ .	12	% 54.54
في مراحل متقدمة من الوضع .	01	% 04.54
متقدمة في بعض الحالات الإستعجالية فقط .	09	% 40.90
المجموع	22	% 100

بالرغم من الانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة من التلوث في العام (2001) إلا أن مراحل التنفيذ مازالت في بدايتها ، وذلك طبقا للبيانات المتحصل عليها في الجدول أعلاه ، حيث نجد أن نسبة (54.54 %) من مفردات العينة قد أجابت بأن تنفيذ الاستراتيجية مازال في المراحل الأولى، في حين أجابت النسبة الباقية والتي تعادل (40.90 %) أجابت بأن عملية التنفيذ متقدمة في الحالات الإستعجالية فقط ، ونسجل أدنى نسبة في الإجراء المتعلق بالتقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة بنسبة (04.54 %)، ويمكن لنا تفسير هذه المعطيات بالعمل على تنفيذ أبعاد الاستراتيجية بالمناطق الحضرية في الجزائر، وذلك بغض النظر على التقدم أو التأخر الحاصل في تسلم المشاريع ، وما يؤكد تفسيرنا هذا هو اتصالنا عن طريق المقابلة بالمجتمع المدني ممثلا في جمعيات حماية البيئة بمدينة المسيلة ، والذين أكدوا في مجملهم وجود جهود عملية في تنفيذ المشاريع الخاصة بحماية البيئة الحضرية من التلوث .

جدول رقم (10) يبين مدى استفادة مدينة المسيلة من البرامج الوطنية لتنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث :

البـــــدائل	التكرارات	النسبة المئوية
استفادت من العديد من البرامج .	07	% 31.81
استفادت من البعض فقط .	15	% 68.18
لم تستفد مطلقا .	00	% 00.00
المجموع .	22	% 100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن ما يعادل (68.18 %) من الإجابات تؤكد أن مدينة المسيلة استفادت من بعض البرامج فقط الرامية إلى تنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث ، في حين نجد أن ما نسبته (31.81 %) من المفردات قد أجابوا على أن مدينة المسيلة قد استفادت من العديد من البرامج الرامية إلى تنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث ، أما نسبة المجيبين بعدم الاستفادة مطلقا فتعادل (00.00 %) ، ويمكننا تفسير ذلك ومن خلال دراستنا الميدانية وكذا التقارير المحلية أن مدينة المسيلة استفادت من العديد من البرامج الرامية إلى تنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث ، وفي هذا نفسر المعطيات في الجدول أعلاه من حيث أن المجيبين لم يكونوا راضين على مستوى الخدمات والبرامج التي استفادت منها المدينة، وهذا ما استنتجناه من خلال المقابلات التي أجريت مع مختلف المسؤولين حيث ذكر أحدهم وفي إطار المقابلة التي أجريت معه أن مدينة المسيلة لم تستفد إلا من النزر اليسير إذا ما تم مقارنتها ببعض المدن الأخرى على المستوى الوطني ، وفي هذا وكتأكيد لما تم ذكره قمنا بتحديد البرامج المسطرة من طرف وزارتي الموارد المائية والبيئة بغرض توضيح البرامج التي استفادت منها مدينة المسيلة في إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة من التلوث ، وبذلك يمكن لنا تحديد وبأكثر دقة أهم المشاريع التي استفادت منها مدينة المسيلة بغرض تنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث والتي تظهر في الجدول التالي :

جدول رقم (11) يحدد أهم البرامج التي تم الاستفادة منها بمدينة المسيلة لتنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث :

أنوع البرامج .	التكرارات	النسبة المئوية
البرنامج الوطني للتطهير ONA .	22	%100
الوكالة المتخصصة بالأحواض المائية .	14	% 63.63
تنصيب لجان الأحواض الهيدروغرافية .	02	% 09.09
تأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه .	19	% 86.36
الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للماء .	00	% 00.00
التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص	00	% 00.00
هيكلة الخدمة العمومية للماء .	20	%90.90
إعادة بناء النظام التعريفي للماء .	22	% 100
إعادة استخدام مياه الصرف الصحي .	15	% 68.18
تخطيط مشاريع لرفع طاقة تخزين الماء .	18	% 81.81
أخرى .	00	% 00.00

بالنسبة لهذا الجدول يمكن الاعتماد عليه كاختبار - لمدى صحة- وكتأكيد للبيانات السابقة له والمتمثلة في مدى استفادة مدينة المسيلة من البرامج الوطنية لتنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث وفي تحليلنا لهذا الجدول يمكن الإشارة إلى أن معظم البرامج التي تم ذكرها هي برامج استحدثت في إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة من التلوث وهي بدورها تهدف إلى تنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث بمدينة المسيلة كما باقي المدن الجزائرية، وفي هذا قمنا بالاستعانة بالمادة العلمية النظرية والمتمثلة في تقارير وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، كما قد تركنا الحرية للمستجوبين في إضافة البرامج التي لم نتطرق لها، وفي تفسيرنا لهذه الإجابات يمكن القول أن المستجوبين الذين كانت إجاباتهم باستفادة مدينة المسيلة من بعض البرامج فقط - في الجدول السابق - يمكن تفسير ذلك بعدم رضاهم على مستوى وعدد البرامج التي استفادت منها المدينة ، وهذا نظرا لتناقض معطيات الجدول رقم (10)

مع معطيات الجدول رقم (11) إذ أن في هذا الأخير تمت الإجابة على استفادة المدينة من سبعة مشاريع كبرى هي البرنامج الوطني للتطهير بنسبة (100 %) و الوكالة المتخصصة بالأحواض المائية بنسبة (63.63 %) وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه بنسبة (86.36%) ، وهيكلة الخدمة العمومية للماء بنسبة (90.90 %) وإعادة بناء النظام التعريفي للماء بنسبة (100 %) وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي بنسبة (68.18 %) أما تخطيط مشاريع لرفع طاقة تخزين الماء فكانت الإجابات تعادل نسبة (81.81 %) لصالح استفادة المدينة منها ، في حين كانت الإجابات التي تعتبر سلبية بالنسبة لاستفادة مدينة المسيلة من البرامج والتي لم تحتو إلا على ثلاثة برامج من عشرة و تتمثل في : الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للماء ، والتنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص كانت النسبة المئوية تعادل (00.00 %) بالنسبة لكلا السؤالين ، وفي هذا نقول بالنسبة للصندوق الوطني للتسيير المتكامل للماء و استنادا للمادة العلمية النظرية لم يتم تعميمه على كافة مدن الجزائر بعد ، أما بالنسبة لعملية التنازل عن الخدمة العمومية للماء فلم يتم تطبيقها إلا على مدينة الجزائر العاصمة حيث أسندت عملية التسيير لـــ " الشركة الفرنسية للتسيير الحضري للماء الصالح للشرب"، في حين كانت الإجابة الخاصة بتنصيب لجان الأحواض الهيدروغرافية تعادل 09.09 % .

ومن خلال تحليلنا لهذا الجدول نلاحظ أن مدينة المسيلة قد استفادت من العديد من البرامج التي تهدف إلى تنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث . وهذا ما يوضح لنا ومن خلال قراءتنا لهذه البيانات أنه يتم تنفيذ البرامج المسطرة في إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث والخاصة بحماية الموارد المائية من التلوث وتنميتها بالمناطق الحضرية في الجزائر .

جدول رقم (12) يبين مدى إخضاع عمليات استغلال الموارد المائية لموافقة وزارة البيئة أو ما يمثلها :

البـــــدائل	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	22	% 100
لا	00	% 00.00
المجموع	22	% 100

في هذا الجدول تحصلنا على إجابة موحدة على السؤال من كل المفردات ، حيث كانت الإجابة بنسبة (100 %) لصالح اشتراط موافقة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لكل عملية يتم فيها استغلال الموارد المائية في المناطق الحضرية ، حيث تعطى الموافقة لمصالح البلدية أو للمؤسسات العمومية أو الخاصة وكذا الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لاستغلال أي مورد مائي أو مورد له علاقة بالموارد المائية ، ويكون ذلك بعد خروج المصالح التقنية لمديرية البيئة بالنسبة للمشاريع المحلية والمصالح التقنية لوزارة البيئة بالنسبة للمشاريع الوطنية ، وبعد المعاينة و الدراسة حول مدى التأثير على البيئة وصحة الإنسان و يمكن أن توافق أو تعترض عن عملية الاستغلال .

وفي هذا الجدول يمكن أن نستخلص أن من بين الأهداف المسطرة ضمن استراتيجية حماية البيئة الحضرية من التلوث هي حماية الموارد المائية من سوء الاستغلال أو الاستنزاف وكذا التلوث ، حيث أن وزارة البيئة أو ما يمثلها تمنع ذلك من خلال عدم إعطاء الموافقة للاستغلال طبقا لمهامها ، وهذا ما يمنع صاحب المشروع من الحصول على الرخصة وبالتالي عدم تنفيذ المشاريع التي يتم في ها استنزاف أو تلويث أو الإضرار بالموارد المائية بالبيئة الحضرية .

جدول رقم(13) يبين الاهتمام بالحماية من التلوث الغذائي عن طريق وجود مصلحة خاصة بمراقبة الأغذية الملوثة :

البدائل	البلدية		مديرية البيئة		المجموع	
	ت	%	ت	%	التكرارات	%
مديرية البيئة	01	% 08.33	00	% 00.00	01	% 04.54
مصالح بلدية المسيلة	09	% 75.00	06	% 60.00	15	% 68.18
مديرية التجارة	11	% 91.66	09	% 90.00	20	% 90.90
أخرى	00	00.00	00	% 00.00	00	% 00.00

من خلال طرحنا لهذا السؤال والذي أردنا من خلاله الكشف عن آليات تنفيذ هدف الحماية من التلوث الغذائي بالمناطق الحضرية وذلك عن طريق وجود مصالح للمراقبة لمنع تلوث الغذاء في مدينة المسيلة . ومن خلال البيانات في الجدول أعلاه نلاحظ أن الإجابات التي تؤكد وجود آليات أو مصلحة خاصة بحماية الغذاء من التلوث تعادل نسبتها (90.90 %) بالنسبة لوجودها ضمن مصالح مديرية التجارة ، في حين لم تتجاوز النسبة (68.18 %) بالنسبة لوجودها ضمن مصالح مديرية البيئة ، ويمكن تفسير هذه النتائج بوجود مراقبة للأغذية والعمل على حمايتها بالمناطق الحضرية من طرف مصالح خاصة بمديرية التجارة حيث تقوم بمراقبة المحلات التجارية و مختلف مبيعاتها مع تحديد شروط الحفظ و النظافة والحماية لها. كم يمكن تفسير المعطيات ضمن الجدول وبالاستعانة بالمعطيات التي تحصلنا عليها من خلال أداة المقابلة علمنا أن هناك لجنة خاصة بمراقبة المحلات التجارية بالمناطق الحضرية وهذا استنادا إلى التعليمة الوزارية المشتركة ما بين وزارات الداخلية والجماعات المحلية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة ووزارة التجارة ووزارة الصحة والسكان، حيث تنص هذه التعليمة على تشكيل لجنة مكونة من أعضاء من مصالح البلدية وأعضاء من مديرية البيئة والأمن الولائي وكذا مديرية التجارة ومديرية الصحة، وتقوم هذه اللجنة بمعاينة ورصد المخالفات المتعلقة بتجار التجزئة المحليين بالمناطق الحضرية ومعاقبتهم على كل المخالفات والتي من بينها مخالفات البيع و التوزيع والاستهلاك والترويج للمواد الغذائية بطرق مخالفة للقانون ، سواء عن طريق المتابعة القضائية أو عن طريق إصدار تقرير خاص بمنع النشاط .

جدول رقم (14) أهم مصادر التلوث الهوائي بالمناطق الحضرية :

السبب	التكرارات	النسبة المئوية
حركة مرور السيارات .	17	% 77.27
المنشآت الصناعية .	15	% 68.18
مراكز حرق النفايات .	04	% 18.18
أخرى	00	% 00.00

يبدو وبإيضاح من خلال هذا الجدول أن أهم مصادر التلوث بالمناطق الحضرية تبقى تتمثل في حركة مرور السيارات وذلك بنسبة (77.27 %) إذ يعتبر هذا العامل الأساسي نظرا لامتداده عبر كامل المنطقة الحضرية، وتأتي بالدرجة الثانية المنشآت الصناعية وذلك بنسبة (68.18 %)، و كتأكيد للمادة العلمية النظرية عن أهم ملوثات الهواء بالبيئة الحضرية جاءت البيانات الميدانية تؤكد بأن حركة مرور السيارات والمنشآت الصناعية تعتبر أهم الأسباب في تلوث الهواء بالمدن الحضرية .

جدول رقم (15) مدى تنفيذ برنامج واسع يهدف لحماية الهواء من التلوث :

الإجابات	مديرية البيئة		البلدية		المجموع	
	ت	%	ت	%	التكرارات	النسبة المؤوية
نعم	05	50.00	01	08.33	06	% 27.27
لا	05	50.00	11	91.66	16	% 72.72
المجموع	10	100	12	100	22	%100

في هذا الجدول ومن خلال تفسيرنا للإجابات والتي ترى بعدم تنفيذ برنامج واسع لحماية الهواء من التلوث بنسبة أعلى، تعادل (72.72 %) مقابل إجابات تعادل نسبة (27.27 %) نرى أنه بالرغم من صدور العديد من القوانين والمراسيم التنفيذية التي تجرم عمليات تلويث الهواء ، وكذا تنص على وجوب حمايته إلا أن ذلك لم يعد كافيا نظرا لما نجم عن العقود السابقة من تمركز للصناعات الثقيلة والخفيفة على ضفاف المدن بل أصبحت في وسط العديد من المدن الجزائرية مثل مدينة المسيلة ، وما يمكن استنتاجه في هذا الجدول هو وجود تباين في الإجابات بين موظفي مديرية البيئة وموظفي البلدية حيث أن العينة الأولى والمتمثلة في موظفي مديرية البيئة قد أجابت بنسب متساوية بين وجود البرنامج وعدم وجوده بنسبة (50.00 %) ، في حين أن موظفي البلدية لم يُجب سوى ما نسبته (08.33 %) بوجود البرنامج . وللتأكد من الإجابات يحدد لنا الجدول التالي الإجراءات التي يتم العمل بها لتحديد إن كان هناك برنامج يتم تنفيذه على مستوى مدينة المسيلة .

جدول رقم 16 : يبين أهم الإجراءات التي يتم العمل على تجسيدها بمدينة المسيلة والمخططة ضمن الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من تلوث الهواء .

الخيارات	التكرارات	النسبة المؤوية
تعميم استعمال البترول المميع .	07	% 31.18
إدخال البنزين الخالي من الرصاص .	03	% 13.63
تقليص فحوى المضاف من الرصاص إلى أنواع الوقود	11	% 50.00
التقليل والحد من الإنبعاثات المتولدة عن الصناعة .	14	% 63.63
اعتماد شبكة طرق خارج المناطق الحضرية .	22	% 100
تجديد تجهيزات مضادة للتلوث عبر المراكز الصناعية .	16	% 72.72
تهيئة وخلق مساحات خضراء	18	% 81.81
إنجاز مشروع على مستوى المدينة لإزالة تلوث الهواء	01	% 04.54
إدخال معايير الفعالية الطاقوية	02	% 09.09
تأسيس فرق مراقبة الفعالية الطاقوية	00	% 00.00
المفرغة العمومية	14	% 63.63

بما أن حماية هواء المدن - الذي صار ملوثا - يعتبر من أولويات السلطات المعنية بذلك ، فإن هذا الجدول الذي ارتأينا أن يحوي على مجموعة من الإجراءات التي يمكن من خلالها الحكم على مدى وجود بعد خاص بحماية الهواء في المناطق الحضرية من التلوث كمجال تطبيقي للنصوص التشريعية الآمرة بذلك ، وكذا للتأكد أكثر من صحة البيانات السابقة لهذا الجدول والمتعلقة بمدى تنفيذ برنامج واسع مخصص لحماية الهواء من التلوث بمدينة المسيلة ، وفي هذا تحصلنا على بيانات تشير إلى تنفيذ إجراءات عملية بغرض حماية الهواء من التلوث داخل مدينة المسيلة إذ كانت أهم الإجابات تتمثل في ما نسبته(100 %) تؤكد اعتماد شبكة طرق خارج المناطق الحضرية ، ولعل ذلك ما يمثله إنجاز الطرق الاجتنابية كالطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم (40) والطريق الوطني رقم (60) وكذا الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم (46)والطريق الوطني رقم (40) والطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم (46) و(60) الطريق الوطني رقم (60)، كما نجد ضمن أهم

الإجابات التي تعادل نسبة (81.81 %) والتي تتمثل في برامج تهيئة وخلق المساحات الخضراء في المناطق الحضرية أو إنجاز فضاءات خضراء داخل التجمعات السكانية، أما باقي الإجابات التي تفوق الـــ (50 %) فتتمثل في تقليص فحوى المضاف من الرصاص إلى أنواع الوقود و كذا التقليل والحد من الإنبعاثات المتولدة عن الصناعة ، وذلك بنسبة (50.00 %) للأولى و(63.63 %) للثانية .

يمكن تفسير الإجابات السلبية بالنسبة للبرامج الأخرى التي لم تتعد نسبتها الـــ (31.18 %) في أحسنها، هو تصريحهم بعدم تطبيق الإجراءين الأوليين والمتمثلين في تعميم استعمال البترول المميع بنسبة تعادل (31.18 %) وإدخال البنزين الخالي من الرصاص بنسبة (13.63%) يمكن أنه لم يتم تطبيقها على مستوى المحلي ويتم تطبيقها على مستوى أعلى يتمثل في ما تتخذه وزارة الطاقة والمناجم من إجراءات تمس منتجات شركة سوناطراك . أما بالنسبة لمعايير الفعالية الطاقوية ولتشكيل لجانها فإن هذا الإجراء لم يتم تنفيذه طبقا لإجابات المفردات التي جاءت تؤكد عدم إدخال معايير الفعالية الطاقوية بنسبة (09.09 %) وعدم التأسيس نهائيا لفرق مراقبة الفعالية الطاقوية .

الجدول رقم (17) : يبن نقل بعض المؤسسات الصناعية الملوثة للمحيط الحضري إلى خارج المحيط العمراني لمدينة المسيلة في إطار تنفيذ أبعاد الاستراتيجية :

الإجابات	التكرارات	النسبة المؤوية
نعم	22	% 100
لا	00	% 00.00
المجموع	22	% 100

في هذا السؤال حاولنا معرفة إن كان هناك وجود لعملية نقل و إزالة المؤسسات الصناعية الملوثة للمحيط الحضري إلى خارج المجال العمراني للبيئة الحضرية بالرغم من التكاليف الباهضة لهذه العملية هذه العملية ، ولقد جاءت الإجابات مؤكدة لذلك بنسبة (100 %) لصالح وجود عملية نقل لبعض المؤسسات الصناعية إلى خارج المحيط العمراني ، وهذا ما يمكن اعتباره أحد مؤشرات وجود بُعد خاص بحماية البيئة الحضرية من الملوثات الجوية وخاصة تلك الناجمة عن المنشآت الصناعية المتواجدة بالمراكز الحضرية ، وطبقا للبيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وعن طريق أدوات جمع البيانات الأخرى تم التأكيد لنا بتنفيذ هذا الإجراء لعديد من المنشآت الصناعية والتي تأتي في مقدمتها محطة الضخ لشركة سوناطراك (station de pompage (sp3 ، وجزء من المنطقة الصناعية ، كما أكد لنا رؤساء الجمعيات البيئية على إثر المقابلة المنظمة معهم أن مشروع السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة - مائة محل لكل بلدية عبر الوطن - يهدف بالأساس إلى حماية البيئة الحضرية من تأثير الورشات الصناعية (ورشة غسل وتشحيم السيارات، طلاء السيارات، النجارة العامة، تكييف الاسمنت .....) وذلك عن طريق نقلها إلى خارج المحيط الحضري أو بعيدا عن التجمعات الحضرية ، و هذا للحد من التلوث الهوائي الناجم عنها .

الجدول (18) يحدد وجود برنامج عمل في إطار الاستراتيجية لنقل كافة الأنشطة الملوثة للبيئة إلى خارج التجمعات الحضرية :

الخيارات	التكررات	النسبة
نعم	22	% 100
لا	00	% 00.00
المجموع	22	% 100

في هذا الجدول أردنا من خلال طرح هذا السؤال الكشف عن مدى وجود مخطط يتم تنفيذه في إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية للوقاية من تلوث الهواء وكذا التلوث الضوضائي الذي تحدثه ورشات الصناعات المختلفة ، وبهذه الإجابة التي تعادل ما نسبته (100 %) لصالح وجود برنامج عمل لنقل كافة الأنشطة - وبكل أشكالها - الملوثة للبيئة الحضرية إلى خارج التجمعات السكانية ، وهناك ما يدعم هذه الإجابة من خلال ما تحصلنا عليه من إجابات - عن طريق أدوات جمع البيانات الأخرى - تؤكد هذا الطرح وتربط بين عملية الإنطلاق في برنامج لإنجاز منطقة صناعية ثانية تقع جنوب غرب مدينة المسيلة وخارج المحيط العمراني يتم من خلالها نقل الأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة والواقعة بالمنطقة الصناعية الأولى وكذا منح فرصة للاستثمار في المشاريع الاقتصادية خارج المحيط العمراني لمدينة المسيلة .

الجدول رقم (19) : يوضح الظروف التي يتم فيها جمع النفايات الحضرية في أحياء مدينة المسيلة .

الإجابات	مديرية البيئة		البلدية		المجموع	
	ت	%	ت	%	التكرارات	النسبة
مقبولة نوعا ما	06	%60.00	09	% 75.00	15	% 68.18
غير مقبولة نوعا ما	03	%30.00	02	%16.66	05	% 22.72
غير مقبولة نهائيا	01	%10.00	01	%08.33	02	% 09.09
المجموع	10	%100	12	%100	22	% 100

بما أن مشكلة النفايات الحضرية تعتبر أهم ما يؤرق المسؤولين في العديد من دول العالم والجزائر أيضا فإن النجاح في عملية تسييرها يعتبر نجاحا إلى حد بعيد في حماية البيئة الحضرية من التلوث ، ولهذا كان طرحنا لهذا السؤال الذي يحدد الظروف التي يتم فيها جمع النفايات الحضرية عبر أحياء مدينة المسيلة ، و بيانات هذا الجدول تؤكد وبنسبة (68.18 %) أن جمع النفايات يتم في ظروف مقبولة نوعا ما ، في حين أجاب ما نسبته (22.72 %) بأن الظروف التي يتم فيها جمع النفايات غير مقبولة نوعا ما، في حين نجد نسبة الذين أجابوا بعدم قبولها نهائيا لم تتجاوز(09.09 %) ، وبهذه النتائج نستطيع القول أن عمليات جمع النفايات الحضرية تتم في ظروف مقبولة طبقا للأهداف المسطرة في الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث

الجدول رقم (20) يوضح الطرق المتبعة للتخلص من النفايات الحضرية .

الإجابات	التكرارات	النسبة المؤوية
المزابل الفوضوية	00	% 00.00
مراكز الدفن التقني	22	% 100
المجموع	22	% 100

تكشف لنا معطيات هذا الجدول كما هو موضح أعلاه أن ما نسبته (100 %) من المفردات أجابت بأن طرق التخلص من النفايات تتم في مراكز الدفن التقني للنفايات الحضرية ، وهذا وكما أشرنا في أكثر من موضع يعتبر أهم مؤشر في حماية البيئة الحضرية من التلوث الناجم عن النفايات الحضرية ، سواء عن طريق وجودها في الأحياء أو طرق التخلص منها عن طريق حرقها بالطريقة التقليدية بالقرب من المناطق الحضرية والتي تعتبر أحد أهم عوامل تلوث الهواء عن طريق نقلها عبر الرياح إلى المناطق الحضرية ، وفي هذا نفسر معطيات الجدول رقم (23) بأنه تم إنشاء مركز للدفن التقني للنفايات الحضرية بمدينة المسيلة ، إذ يعتبر ذلك من بين أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث .

الجدول رقم (21) يوضح وجود خطة عمل للتخلص من النفايات الصلبة :

الإجابات	التكرارات	النسبة المؤوية
نعم	16	% 72.72
لا	02	%09.09
لا أدري	04	% 18.18
المجموع	22	% 100

يعتبر هذا السؤال أحد أهم المؤشرات الدالة على وجود جهود عملية للسلطات المحلية للتخلص من النفايات الصلبة ، والتي تمت الإشارة إليها في الجانب النظري من البحث ، وتعتبر الإجابة على هذا السؤال وبنسبة (72.72 %) تأكيد على وجود عمليات تقوم بها السلطات المحلية بناء على الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة من التلوث بالتخلص وبالطرق المدروسة من النفايات الصلبة على مستوى مدينة المسيلة، في حين نفى وجود العملية ما نسبته (09.09 %)، وأجاب المستجوبون بنسبة (18.18 %) بعدم درايتهم بوجود أو عدم وجود هذه الخطة .

ويمكن تفسير نتائج البيانات المتحصل عليها في هذا الجدول بوجود برامج ومخططات للتخلص من النفايات الصلبة عبر العديد من المدن الجزائرية ويمكن أن ندعم ذلك بالمعلومات المتحصل عليها عن طريق أدوات البحث الأخرى مثل مقابلة رئيس المجلس الشعبي البلدي ، ولعل عملية إنجاز مصنع لرسكلة المعادن بجنوب مدينة المسيلة أكبر دليل على وجود مثل هذه الإجراءات .

الجدول رقم (22) يوضح أهم الطرق المستعملة في التخلص من النفايات الصلبة .

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
تقليص حجم المخزونات	14	% 63.63
حضر المنتوجات السامة	12	% 54.54
إنشاء صناديق خاصة لدعم طرق التخلص منها	17	% 77.27
تشجيع الشركات المحافظة على البيئة	19	% 86.36
إعداد وتجهيز مقالب النفايات بالمعدات الميكانيكية .	21	% 95.45
تشجيع إعادة معالجة النفايات .	18	% 81.81
تشجيع الشركات المحافظة على البيئة	13	% 59.09
أخرى .	06	% 27.27

تعتبر إجابات هذا الجدول أكثر تحديدا للطرق المستعملة في التخلص من النفايات الصلبة إذ أن استخدامها في العمليات يعتبر أهم مؤشر على وجود تنفيذ لأبعاد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، وفي هذا أجاب ما نسبته (95.45 %) كأعلى نسبة تمثل وجود عملية إعداد وتجهيز مقالب النفايات بالمعدات الميكانيكية ، وتعتبر أدنى نسبة هي (54.54 %) بالنسبة لاستعمال حضر المنتوجات السامة ، في حين كانت الإجابات الأخرى بين النسبتين والتي تمثل عمليات كل من تقليص حجم المخزونات بنسبة(63.63 %) وإنشاء صناديق خاصة لدعم طرق التخلص منها بنسبة (77.27 %) وتشجيع الشركات المحافظة على البيئة بنسبة (86.36 %) وتشجيع إعادة معالجة النفايات بنسبة (81.81 %) و تشجيع الشركات المحافظة على البيئة بنسبة (59.09 %) ، كما قد تم ذكر بعض الإجراءات العملية الأخرى التي لم يتم التطرق لها ضمن الخيارات والتي تعتبر من أهمها عملية إنشاء مراكز لفرز النفايات وتحديدها بغرض إعادة التدوير أو الرسكلة .

جدول (23) يبين لنا مدى وجود تنفيذ لعمليات إعادة المعالجة لجزء من النفايات بعد جمعها .

الإجابات	التكرارات	النسبة
نعم	18	% 81.81
لا	03	% 13.63
لا أدري	01	% 04.54
المجموع	22	% 100

في هذا الجدول أكد لنا المستجوبين وبنسبة (81.81 %) على وجود عملية إعادة المعالجة لجزء من النفايات بعد جمعها ، في حين نفى لنا ما نسبته (13.63 %) من المستجوبين وجود عملية إعادة المعالجة لجزء من النفايات بشكل عام والتي يتم جمعها عبر مدينة المسيلة، وحسب المعلومات التي جمعناها من خلال أدوات جمع البيانات الأخرى ومن خلال هذا السؤال علمنا أن هناك عمليات جمع لبعض أنواع النفايات مثل البلاستيك والحديد ، ويمكن تفسير ذلك بتنفيذ أهداف أو جزء من أهداف الاستراتيجية في الجانب المتعلق بعمليات تدوير النفايات الحضرية والصناعية ، وذلك للحد والتقليل من حجم المخزونات من النفايات على المستوى الوطني .

جدول رقم (24) يوضح علاقة التأثير والتأثر بين الفقر والتلوث البيئي في المناطق الحضرية.

الإجابات	التكرارات	النسبة
نعم	22	% 100
لا	00	% 00.00
المجموع	22	% 100

جاءت البيانات مؤكدة لوجود علاقة بين الفقر والتلوث البيئي بالمناطق الحضرية ، إذ تؤكد نسبة (100 %) من المستجوبين ما تم تناوله في الجانب النظري من علاقة أكيدة قوامها التأثير والتأثر بين الفقر وتلوث البيئة الحضرية ، إذ أن الفقر يؤدي تدهور البيئة جراء الأعمال التي يقوم بها الفقراء لسد حاجياتهم اليومية كما أن التلوث وتدهور البيئة الحضرية كثيرا ما يكون عاملا أساسيا في تدهور الأوضاع المعيشية للمواطن .

جدول رقم (25) يوضح استفادة مدينة المسيلة في إطار الاستراتيجية الوطنية من الهيئات المحلية لتوفير مناصب الشغل والقضاء على الفقر .

الإجابات	التكرارات	النسبة
استفادت من العديد من الهيئات	18	% 81.81
استفادت من البعض فقط	04	% 18.18
لم تستفد مطلقا	00	% 00.00
المجموع	22	% 100

في هذا الجدول وعند طرحنا للسؤال أردنا أن تكون لدينا معلومات حتى وإن لم تكن أكثر دقة إلا أنها تعتبر مؤشرا واضحا على وجود أهداف محددة للقضاء على مظاهر الفقر باعتبار الفقر أحد أهم عوامل تلوث البيئة الحضرية ، ولقد جاءت إجابات المفردات تؤكد استفادة مدينة المسيلة وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث من العديد من الهيئات المحلية في إطار تحسين المستوى المعيشي والقضاء على الفقر ، وذلك بنسبة تعادل (81.81 %) في حين كانت النسبة التي تقول باستفادة مدينة المسيلة من بعض الهيئات فقط تعادل (18.18 %) ، ويمكن لنا تفسير ذلك بوجود أهدا ف ضمن الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث تهدف إلى إنشاء هيئات محلية لتوفير مناصب الشغل والقضاء على الفقر .

وباستعمالنا لأدوات البحث الأخرى قمنا بإحصاء و تسجيل بعض الهيئات المحلية الهادفة إلى توفير مناصب الشغل والقضاء على الفقر والتي استفادت منها مدينة المسيلة والتي من بينها ، مديرية التشغيل ، القرض المصغر ، صندوق الزكاة ... إلخ .

الجدول رقم (26) يوضح تجسيد إجراءات عملية للحد من توسع ظاهرة الفقر .

الإجابات	البلدية		مديرية البيئة		المجموع	
	ت	%	ت	%	التكرارات	النسبة
نعم	06	%50.00	06	%60.00	12	% 54.54
لا	06	%50.00	04	%40.00	10	% 45.45
المجموع	12	%100	10	%100	22	% 100

من خلال طرحنا لهذا السؤال يتضح لنا مدى استفادت المناطق الحضرية من الإجراءات السابق ذكرها والمتمثلة في الهيئات المحلية و كذا مدى تجسيدها على أرض الواقع ، وفي هذا جاءت إجابات العينة متباينة ما بين موظفي البلدية ومديرية البيئة إذ تعادل نسبة (54.54 %) من إجمالي عينة البحث تؤكد وجود عملية تجسيد لهذه الإجراءات ، نجد ما نسبته (50.00 %) فقط من الذين يؤيدون الإجراء بالنسبة لموظفي البلدية في حين نجد ما نسبته (60.00 %) بالنسبة لموظفي مديرية البيئة ، في حين نفى ذلك ما نسبته (45.54 %) من إجمالي مفردات العينة، وفي هذا يمكننا تفسير ذلك بوجود إجراءات عملية للحد من توسع ظاهرة الفقر ، ويؤكد لنا هذا التفسير الجداول السابقة الذكر إذ هي مترابطة بحيث للإجراءات العملية علاقة أكيدة بالهيئات المحلية لتوفير مناصب الشغل والقضاء على الفقر .

الجدول رقم (27) يوضح أهم الإجراءات المتخذة للحد من توسع ظاهرة الفقر بمدينة المسيلة :

الإجابات	التكرارات	النسبة
المشروع الجواري للتنمية الريفية المستدامة المندمجة	21	% 95.45
المشاريع الاقتصادية .	16	% 72.72
برامج المساعدة الاجتماعية .	18	% 81.81
أخرى	13	% 59.09

من خلال هذا الجدول حاولنا معرفة إن كانت مدينة المسيلة كمنطقة حضرية بالجزائر قد استفادت من برامج وطنية من شأنها الحد من ظاهرة الفقر الذي يعتبر أحد أهم أسباب تدهور البيئة الحضرية وقد كانت الإجابة تؤكد بما نسبته (95.45 %) استفادة الولاية من المشروع الجواري للتنمية الريفية المستدامة والذي يهدف إلى تثبيت السكان النازحين إلى المدن كما أجاب ما نسبته (72.72 %) بتنفيذ المشاريع الاقتصادية الهادفة إلى الحد من ظاهرة الفقر ، ولقد بلغت نسبة الإجابات التي تؤكد الإجراءات المتخذة للحد من ظاهرة الفقر والتي تخص برامج المساعدة الاجتماعية ما نسبته (81.81 %) ، أما ما يتعلق بالبرامج الأخرى التي لم نتطرق لها وتركنا الحرية للمستجوبين لذكرها فتمثلت في برامج تشغيل الشباب ، وذلك في مختلف المجالات التي كان أهمها " برنامج الجزائر البيضاء " البرنامج الذي تم التأكيد لنا من خلال المقابلة التي أجريت مع رئيس المجلس الشعبي البلدي على استفادة مدينة المسيلة على غرار المدن الجزائرية منه ، والذي يهدف إلى خلق مناصب شغل للشباب في إطار برامج تهدف مباشرة إلى الحد من تلوث المناطق الحضرية ، كما تم ذكر بعض البرامج الجادة مثل برنامج صندوق الزكاة .

وتعكس لنا نتائج هذا الجدول بوجود تنفيذ لبرامج تهدف للحد توسع ظاهرة الفقر بمدينة المسيلة على غرار باقي مدن الجزائر .

جدول رقم (28) يوضح مدى استفادة مدينة المسيلة من برامج توفير السكن اللائق بالمناطق الحضرية للقضاء على البيوت القصديرية .

الإجابات	البلدية		مديرية البيئة		المجموع	
	ت	%	ت	%	التكرارات	النسبة
نعم	10	%83.33	08	%80.00	18	% 81.81
لا	02	%16.66	02	%20.00	04	% 18.18
المجموع	12	%100	10	%100	22	% 100

إن هذا الجدول يمكننا من التعرف على مدى استفادة مدينة المسيلة من برامج السكن اللائق بالمناطق الحضرية ، والتي هي في المقام الأول تهدف إلى القضاء على البيوت القصديرية وكذا الأحياء العشوائية التي تعتبر بدورها سببا ونتيجة لتلوث البيئة الحضرية ، ولقد كانت إجابة المبحوثين الذين أكدوا استفادة مدينة المسيلة من البرامج السكنية تعادل نسبة (81.81 %) ، بينما أكدت النسبة الباقية وهي تعادل (18.18 %) بعدم الاستفادة ، ويمكن تأكيد الإجابة الأولى نظرا لما تم جمعه من معلومات عن طريق أداة المقابلة حيث تم التأكيد على إزالة حوالي (70 %) من الأحياء العشوائية والبيوت القصديرية على ضواحي مدينة المسيلة والتي يعتبر أهمها حي "المويلحة" وحي" لاروكات" والبيوت المنتشرة على ضفتي سد القصب .

الجدول رقم (29) يبين اهتمام الاستراتيجية بالجانب الصحي للسكان :

الإجابات	البلدية		مديرية البيئة		المجموع	
	ت	%	ت	%	التكرارات	النسبة
نعم	11	%91.66	10	%100	21	% 95.45
لا	01	%08.33	00	%00.00	01	% 04.54
المجموع	12	%100	10	%100	22	% 100

من خلال طرح هذا السؤال أردنا أن نكشف عن مدى اهتمام الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية بالجانب الصحي للمواطن، إذ تعتبر حماية صحة المواطن حماية للبيئة، كما أن حماية البيئة هي بالدرجة الأولى حماية لصحة للمواطن ، وقد أجاب على هذا ما يعادل (95.45 %) من المستجوبين بوجود تسطير لبرامج محلية لحماية الصحة العمومية للسكان ، في حين نفى وجود مثل هذا الإجراء ما نسبته (04.54 %) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بوجود اهتمام للجانب الصحي للمواطن ضمن الأهداف المسطرة في الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة.

الجدول رقم (30) يحدد الأهداف التي سطرتها السلطات المحلية بغية تحسين المستوى الصحي للمواطن

الإجابات	التكرارات	النسبة
برنامج مكافحة الأمراض الإسهالية عند الطفل .	18	% 81.81
برنامج مكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المياه	22	% 100
برنامج صحة العمل .	02	% 09.09
برنامج مكافحة إصابات الجهاز التنفسي	11	% 50.00
البرنامج الموسع للتلقيح	17	%77.27
برنامج التغذية	04	% 18.18
برنامج مكافحة حمى المستنقعات	13	% 59.09
برنامج الصحة المدرسية .	15	% 68.18
برنامج مكافحة المرضية والوفيات عند الأمهات والأطفال	18	% 81.81
برنامج مكافحة المخدرات وتعاطيها	20	% 90.90
برنامج مكافحة التدخين .	19	% 86.36
أخرى الأمراض المتنقلة عن طريق الحيوان	03	% 13.63

من خلال هذا الجدول يمكننا التعرف أهم البرامج الهادفة إلى حماية صحة المواطنين في المناطق الحضرية والتي لها علاقة أكيدة بتلوث البيئة ، والتي يمكن اعتبارها مسطرة ضمن أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، وفي هذا الجدول علاقة ترابط بين نتائج الجدول السابق له ، إذ أن هذا الجدول يهدف إلى تأكيد أو نفي البرامج التي استفادت منها مدينة المسيلة بالتحديد ، ولقد كانت إجابات المبحوثين تؤكد وجود أهداف مسطرة طبقا لاستراتيجية حماية البيئة وسجلت أعلى نسبة والتي تعادل(100 %) سجلت في ما يخص برنامج مكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المياه ، والذي يهدف في مجمله إلى حماية صحة المواطنين من تلوث المياه بالمناطق الحضرية ، سواء الناجمة عن مياه الصرف الصحي أو الناجمة عن مياه وادي القصب الذي يقطع مدينة المسيلة من الجهة الشرقية ، وفي المرتبة الثانية تأكيدا لتنفيذ برنامج مكافحة المخدرات وتعاطيها بنسبة (90.90

%) ، أما أدنى نسبة فسجلت عند برنامج صحة العمل والتي قدرت بـــ(09.09 %) ، إذ تتعدى هذه البرامج - وفي الغالب - السلطات المحلية وتخص المؤسسات الاقتصادية والصناعية ومفتشية العمل باعتبارها تلعب دور الرقابة في مثل هذه الحالات، كما نجد من بين النسب المهمة برنامج مكافحة المرضية والوفيات عند الأمهات والأطفال، برنامج مكافحة الأمراض الإسهالية عند الطفل، وذلك بنسبة (81.81%) بالنسبة لكل منهما، أما النسب الدنيا فكانت من نصيب برنامج التغذية بنسبة (18.18 %) ، و البرنامج المضاف من طرف المفردات ضمن " البرامج الأخرى " والمتمثل في برنامج الوقاية من الأمراض المتنقلة عن طريق الحيوان بنسبة (13.63 %) . وفي هذا يتضح لنا وجود اهتمام بالجانب الصحي متضَمن بالأبعاد الكبرى للاستراتيجية الوطنية و يتمثل هذا الاهتمام في حجم الأهداف المسطرة والجاري تنفيذها بغية تحسين المستوى الصحي للمواطن عبر مدينة المسيلة .

الجدول رقم(31) يبين تسطير برامج عمل لنشر الوعي البيئي داخل المناطق الحضرية :

الإجابات	البلدية		مديرية البيئة		المجموع	
	ت	%	ت	%	التكرارات	النسبة
نعم	04	%33.33	10	%100	14	% 63.63
لا	03	%25.00	00	%00.00	03	%13.63
لا أدري	05	%41.66	00	%00.00	05	% 22.72
المجموع	12	%100	10	%100	22	% 100

في الجدول رقم (31) و من خلال طرح هذا السؤال يمكن لنا معرفة مدى احتواء أبعاد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة للبعد الإعلامي والمتمثل في نشر الوعي البيئي بين مختلف فئات المجتمع، وفي الجدول وطبقا للنسب المتحصل عليها نؤكد أن هناك برامج ثرية لنشر الوعي البيئي، و في هذا تمثل نسبة الذين أكدوا لنا تسطير برامج عمل لنشر الوعي البيئي داخل المناطق الحضرية نسبة (90.90%) في حين لم ينف وجود هذا الإجراء سوى ما نسبته (09.09 %) ، وكما يبدو ومن خلال الجدول نجد أن نسبة المجيبين بـــ (نعم) في مديرية البيئة تعادل نسبتهم (100 %) وهذا يرجع لوجود لجنة خاصة بالجانب الإعلامي - حسب المقابلة التي أجريت مع مدير البيئة – قامت وتقوم بالعديد من الأنشطة الإعلامية على مستوى مدينة المسيلة ، أما فيما يتعلق بالنسبة الأخيرة والمتعلقة بعدم الدراية بتسطير برامج عمل لنشر الوعي البيئي داخل المناطق الحضرية فهي تعادل نسبة (00.00 %) وهذا ما يجعلنا نتأكد من صدق البيانات باعتبار جل المفردات كان لها القدر الكافي من العلم بوجود الجانب الإعلامي ضمن أبعاد الإستراتيجية من خلال تأكيدهم على تسطير برامج لنشر الوعي البيئي بالمناطق الحضرية .

الجدول رقم (32) يوضح مدى استفادت مدينة المسيلة من البرامج الهادفة إلى رفع مستوى التأهيل لدى مصالح الجماعات المحلية .

الإجابات	البلدية	النسبة	مديرية البيئة	النسبة	مج ت	النسبة العامة
نعم	12	% 100	06	% 60.00	18	% 81.81
لا	00	% 00.00	00	% 00.00	00	% 00.00
لا أدري	00	% 00.00	04	% 40.00	04	% 18.18
المجموع	12	% 100	10	%100	22	% 100

عند طرحنا لهذا السؤال الذي أردنا من ورائه الوقوف على البرامج الخاصة بنشر الوعي البيئي ورفع مستوى التأهيل في مجال حماية البيئة للقائمين على تنفيذ هذه الاستراتيجية و تعتبر أهم فئة هي مصالح الجماعات المحلية باعتبارها الهيئة التنفيذية الأولى على مستوى المدينة ، ولقد تحصلنا على نسبة تعادل (81.81 %) من العينة تعتبر أن مدينة المسيلة قد استفادت من برامج تهدف إلى رفع مستوى التأهيل لدى مصالح الجماعات المحلية ، وعند أخذ النتائج بالتفصيل فإننا نجد النسبة تعادل (100 %) بالنسبة لموظفي البلدية في حين النسبة كانت تساوي (60.00 %) بالنسبة لموظفي مديرية البيئة ، و بقراءتنا للبيانات نجد مَردُّ ذلك و حسب تفسيرنا راجع لطبيعة عملهم الذي لا يتعلق بالمحيط الخارجي ، إذ ينحصر عمل العديد منهم في إعداد التقارير والأعمال التقنية ، وفي الأخير يمكننا القول أن النتائج المتحصل عليها في الجدول تكون مطابقة لما ذكرناه في الجانب النظري من أهمية البعد الإعلامي والتكويني في عملية تنفيذ أبعاد الاستراتيجية .

الجدول رقم (33) يوضح إن كان قد تمت الاستفادة من برامج للتكوين من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لتكوين مسيرين لمراكز الدفن التقني للنفايات .

الإجابات	البلدية	النسبة	مديرية البيئة	النسبة	مج ت	النسبة العامة
نعم	09	% 75.00	10	% 100	19	% 86.36
لا	01	% 08.33	00	% 00.00	01	% 04.54
لا أدري	02	% 16.66	00	% 00.00	02	% 09.09
المجموع	12	% 100	10	%100	22	% 100

تعتبر عمليات تسيير النفايات الحضرية عملية معقدة بالرغم من الظاهر على أنها لا تتجاوز عملية جمع النفايات ورميها، وفي هذا ارتأينا أن نستجوب إن كانت مدينة المسيلة وبالخصوص القائمين على تنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث قد استفادوا من برامج لتكوين مسيرين لمراكز الدفن التقني للنفايات التي قد كنا استنتجنا من الاستمارة وأدوات جمع البيانات الأخرى على أنها في المراحل الأولى من العمل ، وحسب البيانات التي تحصلنا عليها في هذا الجدول والتي تعادل أعلاها نسبة (86.36 %) ، يتبين لنا استفادة مدينة المسيلة من البرنامج ، ويمكن تأكيد ذلك من خلال إجابات المستجوبين في مديرية البيئة إذ تعادل (100 %) في مقابل (75.00 %) بالنسبة لموظفي مصالح البلدية ، من المجيبين بـــ (نعم) لصالح وجود العملية .

2- النتائج العامة للدراسة :

في نهاية البحث خلصنا إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها باختصار و على الشكل التالي :

* أن البيئة الحضرية في الجزائر تعاني من التلوث بكل أشكاله والذي يتمثل تلوث الماء وندرته كما تعاني المياه السطحية من التلوث بسبب صرف المياه القذرة الناجمة عن المناطق الحضرية .

* تعاني البيئة الحضريةفي الجزائر من تلوث الهواء ، نتيجة كثرة استعمال السيارات وحركتها والتدفقات الصناعية المحاذية للمناطق الحضرية

* تعاني المناطق الحضرية في الجزائر من التلوث الضوضائي والتلوث الاجتماعي والثقافي كوجود المناطق العشوائية والأحياء الفوضوية غير المخططة ، وكذلك تعاني من العديد من مظاهر التلوث الاجتماعي مثل الجرائم ضد البيئة الطبيعية أو الجرائم الاجتماعية مثل إدمان المخدرات أو غيرها .

* ومن بين نتائج دراستنا هي تنفيذ الجزائر لإستراتجية وطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، تعود جذورها إلى مؤتمر ريو دي جانيرو في (1972) ، وتنفذ بصورة فعلية في إطار خطط وبرامج مدروسة وبالتنسيق مع كل القطاعات وفي كل المناطق الحضرية بالجزائر ابتداء من (2001) وتمتد آجالها إلى سنة (2011) أين يمكن التقييم والتقويم مع تحديد جديد للأولويات .

* خلصنا من خلال دراستنا هذه إلى أن الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث تحتوي على مجموعة من الأبعاد تتمثل في :

أ - **البعد القانوني**

ب- **البعد المؤسساتي** و يشمل

- **الهيئات المركزية لحماية البيئة الحضرية**
- **الهيئات المحلية لحماية البيئة الحضرية**

* ومن بين ما خلصنا إليه أن الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث تحتوي على مجموعة من **الأبعاد التنفيذية** والتي تشمل كل من :

أ- **البعد الاقتصادي** : أنظر الجداول رقم 11 و 16 و 24 و 25 و 26 و 27

ب- **البعد الاجتماعي** : أنظر الجداول رقم 28 و 29 و 30

ج- البعد السياسي : أنظر نتائج الجدول رقم (08)

د- البعد الثقافي : أنظر الجداول رقم (31) و(32)

* كما استنتجنا من خلال دراستنا أن الدولة الجزائرية تقوم بتجسيد أهداف محددة في إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث على مستوى المدن الجزائرية وذلك من خلال :

- حماية البيئة الحضرية من تلوث المياه وتنميتها وتتضمن الإستراتيجية في أهدافها برامج وخطط تهدف إلى حماية البيئة الحضرية من أنواع وأشكال التلوث الاجتماعي و الضوضائي .

التوصيـــــــات :

1 - يستلزم تنفيذ إستراتيجية حماية البيئة الحضرية في أي مكان القيام بعدة مهام أساسية لا غنى عنها جميعا لتحقيق الهدف المنشود والتي يمكن أن نوصي بها في بحثنا هذا والتي تتمثل في :

أ- الاهتمام بالوعي البيئي : ينبغي رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة حالات التلوث التي تكون الرذيلة فيها جهلا ،ويتم ذلك عن طريق إدخال حماية البيئة ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات واستخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الانتشار ،أهمها التلفاز وكذلك تقديم المعلومات لرجال الأعمال التقنية السلمية بيئيا ومزاياها .

ب- إعداد الفنيين الأكفاء : يجب إعداد الفنيين الأكفاء في مجالات علوم البيئة بالقدر الكافي للعمل على حماية البيئة ووقايتها من كل أنواع التلوث وذلك في مجالي التخطيط والتنفيذ على السواء حتى تكون حماية البيئة من عناصر دراسة الجدوى بالنسبة للمشروعات المراد أقامتها، ومن أهم ضبط السلوك البشري في المجالات التنفيذية وفي حياة الناس وعاداتهم بصفة عامة .

ج- سن القوانين اللازمة : يلزم سن القوانين اللازمة لحماية البيئة من الاعتداءات التي يمكن أن تقع على أي عنصر من عناصرها ،والقوانين الأكثر فعالية هي تلك التي تقي من التلوث وتحول دون وقوعه ، فموضوع العقوبات الرادعة على مخالفات البيئة وذلك ليس بقصد معاقبة المعتدين بقدر ما هو بهدف منع الآخرين من الاعتداء على البيئة خشية العقاب .

د- منح الحوافز البيئية : يمكن الاستفادة من طموحات الإنسان ورغبته في تحقيق المكاسب المادية في حماية البيئة، وذلك عن طريق تقديم القروض الميسرة لتحول إلى تقنيات البيئية النظيفة ، وتقديم المساعدة التقنية المؤدية إلى حماية البيئة عن طريق السماح بالمتاجرة في تصاريح التلوث، بحيث تستطيع المنشأة قليلة التلوث أن تبيع حصتها من التلوث المسموح به إلى منشأة يفوق تلوثها الحدود المسموح بها .

هـــ- ردع ملوثي البيئة : إن خوف الإنسان من العقاب كثيرا ما يدفعه إلى تقويم سلوكه، لذلك ينبغي تنمية قدرات المؤسسات المسئولة عن الكشف عن المخالفات البيئية وعدم التراخي في توقيع العقوبات البيئية على المخالفين لقوانين البيئة .

2 - العمل على الاهتمام بالتلوث غير المادي" التلوث الضوضائي والاجتماعي" في كل الدراسات التي تهتم بتلوث البيئة إذ يعتبر هذا الأخير أشد أنواع التلوث خطرا ويمكن القول أنه عند إعطاء هذا النوع أهمية خاصة في حماية البيئة من آثاره يساعد بدون شك في الحد من أنواع التلوث الأخرى .

3 - رفع المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات التخطيط المجالي والتسيير الحضري المعتمدة على نظم المعلومات الجغرافية والمصممة باستخدام طرق المحاكاة الحاسوبية؛ سواء فيما يخص الوحدات الصغيرة (تجمعات سكنية صغيرة) أو فيما يتصل بتقديم الخدمات الفنية والتقنية المتعلقة بالمرافق الحضرية الأساسية من قبيل نظافة الشوارع والأزقة، وجمع النفايات المنزلية، وتوفير الإنارة العمومية، وتنظيم والإشراف على النقل العمومي وتدبير مجاري المياه المستعملة.

4 - إعطاء أهمية بالنسبة للبحث في مجال تدهور البيئة بشكل عام وتلوث البيئة الحضرية بشكل خاص في كل التخصصات العلمية ، مع العمل على إدراج فروع خاصة بحماية البيئة من التلوث في التخصصات العلمية عبر الجامعة الجزائرية على مستوى دراسات التدرج وما بعد التدرج مثل " علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد، ... " .

خاتمة

خاتمـــــــة :

في نهاية هذا البحث، وبعد التطرق إلى الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث في الجزائر، يتبين لنا أنه لما كانت الخصوصية الفنية والتقنية لمشاكل البيئة الحضرية تستدعي وجود الهيئات الإدارية التقليدية، وسلطات فنية تدعمها في تطبيق صحيح لكل التدابير والإجراءات الوقائية والعلاجية، تم استحداث العديد من الهيئات المركزية والمحلية كما تم تكييف وتشريع العديد من النصوص القانونية ، بهدف تنفيذ أبعاد هذه الاستراتيجية والتي تعتبر بداية للتخطيط المحلي الذي عرف تأخرا كبيرا في مجال حماية البيئة الحضرية، وبرز لأول مرة من خلال المخطط المحلي لسنة 2001، الذي جعل الاهتمام بالبيئة وقضاياها يتم من خلال انتهاج سياسات بيئية من حيث اعتبار حماية البيئة من المشاريع التنموية الهامة التي بدأت جميع الدول المبادرة بالعناية بها ، بعد ما أصبح العمل على حماية البيئة ضرورة ملحة وواجب وطني يتطلب تضافر جهود كل فئات المجتمع، ومع ذلك يمكن القول أن وضع الخطط والسياسات البيئية وإصدار التشريعات والقوانين، وإعداد دراسات تقويم الأثر البيئي وغيرها لن تنجح إذا لم يرافقها وعي بيئي حقيقي ومسؤول، ومشاركة شعبية من كافة الفئات لدعم تلك البرامج والخطط . وفي هذا نخلص إلى أن الاستراتيجية البيئية لا تكون ناجحة إلا بارتكازها إلى مجموعة هامة من الصفات والخصائص الواجب توفرها لنجاح السياسة والتي تتمثل في - مصداقية التنظيم ومتابعة التطبيق الفعلي للتشريع ، وكذا صلابة القدرات المؤسساتية والتصميم الجيد للأدوات الاقتصادية والمالية .

كما يجب أن يكون استعمال الموارد الطبيعية وحماية السكان من أضرار التلوث وتقديم خدمات بيئية سليمة وحماية الأنظمة الايكولوجية، متوافقا مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة وكذا بناء سياسات وإنشاء مؤسسات واعتماد تكنولوجيات أكثر نظافة، وتطهير الإطار المعيشي والتسيير العقلاني المستدام للموارد الطبيعية وإشراك المواطنين بصفة تلقائية في حماية البيئة من التلوث .

المراجع

قائمة المراجع .

أ / القرآن الكريم : رواية ورش عن نافع .

ب / الكتب .

01- إبراهيم مدكور : معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر، 1975.

02-إبراهيم سليمان عيسى : تلوث البيئة ، أهم قضايا العصر – المشكلة والحل ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002 .

03- إحسان علي محاسنه ، البيئة والصحة العامة ، دار الشروق ، مصر ،1991 .

04-أحمد الفرح العطيات : البيئة الداء والدواء ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط 1 ، عمان ، الأردن 1997 .

05- أحمد محمد السعيد : تلوث البيئة وسبل المواجهة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ط 1 ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 .

06-احمد ملحة : الرهانات البيئية في الجزائر ، مطبعة النجاح ، الجزائر، 2000 .

07-أحمد مدحت إسلام : التلوث مشكلة العصر ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1990 .

08-أنتوني غندز: علم الاجتماع ، ترجمة : فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، ط 4، بيروت، لبنان ، 2005 .

09- ألن ب درننج : الفقر والبيئة، ترجمة: د محمد صابر ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ط 1، القاهرة مصر ، 1991 .

10-بشير التجاني : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، 2000 .

11-هاشم عبود الميسوي ، حيدر صلاح يعقوب : التخطيط والتصميم الحضري ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان – الأردن ، 2006 .

12-حسين عبد الحميد رشوان : البيئة والمجتمع دراسة في علم اجتماع البيئة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، 2006 .

13-حسين عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة " دراسة في علم الاجتماع الحضري " ، المكتب الجامعي الحديث ، ط 6 ، الاسكندرية ، مصر، 1998 .

14-حسين مصطفى حسين : الإدارة المحلية المقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3 ، الجزائر، 1982 .

15-حسين العروسي : التلوث المنزلي ، مكتبة المعارف الحديثة، ط 2 ، الاسكندرية ، مصر ، 1998 .

16-حسن أحمد شحاته : التلوث الضوضائي وإعاقة التنمية ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ط 1 ، مصر ، 2000 .

17-حسن أحمد شحاتة: تلوث الهواء القاتل الصامت ، مكتبة الدار العربية ، مصر ، 2002.

18-كامل مهدي التميمي : مبادئ التلوث البيئي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان – الأردن ، 2004 .

19-كمال شرقاوي غزالي : التلوث البيئي العقدة والحل ، الدار العربية للنشر ، مصر ، 1996 .

20- ليستر براون وجودي جاكوبسن: مستقبل المدن " مواجهة المحددات الايكولوجية والاقتصادية "، ترجمة : عادل أحمد جرار ، مكتب الكتب الأردني ، عمان ، الأردن ، 1991 .

21-ماجد راغب الحلو: قانون حماية البيئة ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 1994.

22-موريس أنجرس : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية ، ترجمة : بوزيد صحراوي وآخران ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2004 .

23-محمد بوخلوف : التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة " التحضر " ، شركة دار الأمة، ط 1 ، الجزائر ، 2001 .

24-محمد يسرى إبراهيم دعبس : تلوث المياه ... وتحديات البقاء ، دون ذكر دار النشر ، الاسكندرية – مصر ، 1995 .

25-محمد يسرى إبراهيم دعبس : تلوث البيئة وتحديات البقاء رؤية أنثروبولوجية ، دون ذكر دار النشر، الاسكنرية - مصر ، 1999 .

26-محمد كمال عبد العزيز: "الصحة والبيئة .. التلوث البيئى وخطره الداهم على صحتنا"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1999 .

27- محمد الصغير بعلي : قانون الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر ، 2004 .

28-محمد عبد البديع : اقتصاد حماية البيئة ، دار أمين للطباعة ، مصر، 2003 .
29-محمد عبد الكريم علي عبد ربه ، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان : اقتصاديات الموارد البيئية ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ، مصر ، 2000 .
30-محمد عبد القادر الفقي : البيئة وحمايتها من التلوث ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1995 .
31-منى قاسم : التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية ، الدار المصرية ، ط 2 ، مصر ، د ت .
32-مصطفى عبد اللطيف عباسي : حماية البيئة من التلوث ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، ط 1 ، الإسكندرية ، 2004 .
33-مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظى : قضايا التنمية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة - مصر، 2005 .
34-نادية حمدي : الإدارة البيئية المبادئ والممارسات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003 .
35-نبيل أحمد حلمي : الحماية القانونية الدولية للبيئة من التلوث ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع , القاهرة , مصر ، 1991.
36-نجم العزاوي، عبد الله حكمة النقار: إدارة البيئة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، عمان ، الأردن ، 2007 .
37-سامي جمال الدين : اللوائح الإدارية وضمانة الرقابة الإدارية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1982 .
38-السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق ، ج 2 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 .
39-السيد عبد الفتاح عفيفي : بحوث في علم الإجتماع المعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1996 .
40-عبد الوهاب إبراهيم : أسس البحث الاجتماعي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1985 .
41-عبد الحكم عبد اللطيف الصغيري ، البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني ، الدار المصرية اللبنانية ، 1994 .
42-عبد الحميد توفيق نصار، "الآثار الخطيرة للتلوث البيئى فى العصر الحديث "، في : المدينة العربية وتحديات المستقبل ، من إعداد : المعهد العربى لإنماء المدن ، الرياض السعودية ، د ت .

43-عبد الله سليمان : النظرية العامة للتدابير الاحترازية " دراسة مقارنة " ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990 .
44-عبد الفتاح مراد : شرح تشريعات البيئة في مصر وفي الدول العربية محليا ودوليا ، دار نشر الكتب والوثائق المصرية ، مصر ، 1996 .
45-عبد الرؤوف الضبع : علم الاجتماع وقضايا البيئة " مداخل نظرية ودراسات واقعية " ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية- مصر ، 2004 .
46-عبد الرزاق جلبي : علم المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 2003 .
47-عبد القادر رزيق المخادمي : التلوث البيئي مخاطر تحديات المستقبل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000 .
48- علي علي السكري : البيئة وقيم المجتمع ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر ، 2002 .
49-عمار بوحوش ، محمود الذنيبات : مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 .
50-فؤاد حجري : البيئة والأمن ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1 ، الجزائر ، 2006 .
51-فتحي دردار : البيئة في مواجهة التلوث ، دار الأمل ، تيزي وزو ، الجزائر ، 2003 .
52-صبري الدمرداش إبراهيم : التربية البيئية معنى وأهدافا ونموذجا وتحقيقا ، دار الثقافة ، القاهرة ، 1981 .
53-صلاح محمود الحجار: الإصلاح البيئي في الوطن العربي ، دار الفكر العربي، ط 1 ، القاهرة ، مصر ، 2007 .
54-راتب السعود : الانسان والبيئة " دراسة في التربية البيئية " ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 .
55-روبرت لافون جرامون : التلوث ، ترجمة : نادية القباني ، شركة ترادكسيم، جنيف، 1977.
56-رمزي زكي : المشكلة السكانية ، دار عالم المعرفة ، الكويت ، 1990 .
57-رشيد الحمد ، محمد سعيد صباريني : البيئة ومشكلاتها ، سلسلة عالم المعرفة ، ط 2 ، الكويت ، 1990 .

58-رشيد زرواتي : مدخل للخدمة الاجتماعية ، مطبعة هومة ، ط 1 ، الجزائر ، 2000 .
59-رشيد زرواتي : تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، دار هومة، ط1، الجزائر ، 2002 .
60-شادي نسيم جبير : المشكلات السكانية ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ط 1، 2006 .
61-حميمص عزوز : " مراعاة الاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع الصناعية " ، في : كتاب : البيئة في الجزائر ، من إعداد مجموعة من الأساتذة ، مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط ، جامعة قسنطينة ، تحت إشراف : أ. د . عزوز كردون وآخران ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2001 .

ج / الرسائل الجامعية .

78-جودي ليلى : الاستقرار البيئي في ظل قيود تمويل التنمية المستدامة ، مع الإشارة " حالة الجزائر " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تحت إشراف، د . رحماني موسى ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2007 ، (بحث لم ينشر) .
79-بوساق كريمة : اقتصاديات الموارد المائية في المغرب العربي واقع و آفاق-حالة الجزائر- ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع " التحليل الاقتصادي" ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور : بدعيده عبد الله ، قسم الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2003 / 2004 ، (بحث لم ينشر) .
80-عادل كدودة: اقتصاديات الموارد المائية في المغرب العربي واقع وآفاق- حالة الجزائر- ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : التحليل الاقتصادي ، تحت إشراف : د . رابح الزبيري ، قسم الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2002-2003 . (بحث لم ينشر) .
81-بن قري سفيان : النظام القانوني لحماية البيئـــة في ظل التشريع الجزائري ، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء ، المدرسة العليا للقضاء ، الجزائر ، 2004 – 2005 ، (بحث لم ينشر) .

82-جميلة حميدة : الوسائل القانونية لحماية البيئة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم القانونية والإدارية ، تحت إشراف ، د . فوزي أوصديق ، كلية الحقوق ، جامعة البليدة ، البليدة، الجزائر ، 2001 . (بحث لم ينشر) .

83-عبد الوهاب عبد الله قاسم التورنجي : التكاليف المالية للتلوث الضوضائي وآثارها الاجتماعية على الوحدات الاقتصادية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تحت إشراف: وليد ناجي الحيالي ، قسم إدارة البيئة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، الدنمارك ، 2008 ، (بحث لم ينشر) .

84-وناسي يحي : الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام ، تحت إشراف : أ . د . كحلولة محمد ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2007 ، (بحث لم ينشر) .

84-شتوي الأخضر : برامج التربية البيئية في التلفزيون الجزائري ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي ، تحت إشراف : د . بوزبرة خليفة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2005 - 2006 ، (بحث لم ينشر) .

د / المجلات والتقارير الوطنية .

85-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية : إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية ، الجزائر ، جوان 2004 .

86-وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر2000 ، الجزائر، ماي 2001 .

87-وزارة البيئة والتنمية المستديمة : التقرير الوطني حول وضعية البيئة 2006 ، تونس ، مارس 2007 .

88- المعهد العربى لإنماء المدن : البيئة الصحية في المدن العربية ، بلدية بنغازى ، الرياض ، السعودية ، 1988 .

89-وزارة تهيئة الإقليم والبيئة : المخطط الوطني لأنشطة البيئة والتنمية المستدامة ، 2001.

90-مركز الدراسات والإنجاز العمراني بسطيف- وحدة المسيلة - : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المسيلة ، الجزائر ، 2006 ، ص 03 .

91- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : مشروع البيئة في الجزائر رهان التنمية ، الدورة التاسعة ، الجزائر ، 1997 .
92- يوسف حسن يوسف : " تلوث الأراضي الزراعية " ، في مجلة : العلوم والتقنية ، العدد 36 ، مارس 1996 ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض ، السعودية .
93- عبد الله محمد الرحيلي : "عمليات تنقية المياه " ، في مجلة : العلوم والتقنية ، الجزء الأول، عدد 43 ، نوفمبر 1997 ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض ، السعودية .
94-محمد نبيل شلبي : " الاستهلاك والبيئة " ، في مجلة : البيئة والمجتمع ، العدد 3 ، 1996، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض ، السعودية .

هـــ / الجرائد .

95-بلقاسم حوام: " وزارة التضامن تحقق في إجرام الشباب "، في: جريدة الشروق، (يومية)، العدد 2450 ، 08 نوفمبر 2008 ، الجزائر .
95-سليمة حمادي : " الأتربة والأوحال تغمر 27 سدا من مجموع 59 " ، في: جريدة الشروق ، (يومية) ، العدد 2340 ، 30 جوان 2008 ، الجزائر .
96-سليمة حمادي " الشروع في إنجاز 28 محطة لتطهير المياه القذرة " في : جريدة الشروق اليومي : (يومية) ، العدد 2340 ، 30 جوان 2008 ، الجزائر .
97-حفيظ صواليلي : " نهدف إلى إنشاء نصف مليون منصب عمل"، في جريدة: الخبر (يومية) ، العدد 5491 ، 02 ديسمبر 2008 ، الجزائر .
98-حبيبة خ : " غول يكشف عن إتمام 70 % من أشغال الطريق السيار " في : جريدة الأمة العربية ، (يومية) ، العدد 27 ، 24 ديسمبر 2008 ، الجزائر .

و / القرارات واللوائح القانونية

99 - قانون البلدية ، الجريدة الرسمية ، عدد 15 ، الجزائر ، في : 11 أفريل1990 .

100 - قانون الولاية ، الجريدة الرسمية ، عدد 15 ، الجزائر ، في : 11 أفريل1990 .

101 - القانون المتعلق بالصحة ، الجريدة الرسمية ، العدد 8 ، الجزائر ، في : 17 فيفري1985 .

102- القانون رقم : 02 / 02 ، يتعلق بحماية الساحل وتثمينه ، الجريدة الرسمية ، عدد 10 ، الجزائر ، في : 06 فيفري 2002 .

- القانون رقم 03-10 ، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية ، عدد 43 ، الجزائر، في : 20 جويلية2003 .92

103- القانون رقم 83-03 ، و المتعلق بحماية البيئة ، الجريدة الرسمية ، الجزائر ، العدد 06 ، الجزائر 1983 .

104- المرسوم رقم 73/63 ، المتعلق بحماية السواحل ، الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، الجزائر في : 1963/03/04 .

105- المرسوم رقم 478/63 ، المتعلق بالحماية الساحلية للمدن ، الجريدة الرسمية ، العدد 98 ، الجزائر في : 1963/12/20 .

106- المرسوم رقم 38/67 ، المتعلق بإنشاء لجنة المياه ، الجريدة الرسمية العدد 52 ، الجزائر في : في 1963/07/24.

107- المرسوم رقم 93 / 160 ، المنظم للنفايات الصناعية السائلة ، الجريدة الرسمية ، عدد 46، الجزائر في : 1993 .

108- المرسوم رقم 60/96 المتضمن إحداث مفتشية للبيئة على مستوى الولاية ، الجريدة الرسمية، العدد 7 ، الجزائر في : 01/28/ 1996 .

109- المرسوم رقم 98 / 276 ، يتعلق بتأهيل مفتشي البيئة لتمثيل الإدارة البيئية أمام العدالة ، الجريدة الرسمية ، العدد 68 ، الجزائر في 1998/09/13 .

110- القرار المؤرخ في : 2002/02/06 ، المتعلق بمخطط تل البحر ، الجريدة الرسمية ، العدد 17 ، الجزائر ، في : 06/ 2002/03 .

111- القانون رقم : 01 - 19 ، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها ، مؤرخ في : 12 ديسمبر 2001 .

112- القانون رقم 98-04 ، يتعلق بحماية التراث الثقافي ، مؤرخ في : 15 جويلية 1998.
113- القانون رقم 01- 11 ، يتعلق بالصيد البحري و تربية المائيات ، الجريدة الرسمية، عدد 36 ، مؤرخ في 03 جويلية 2001 .

ح / المحاضرات :

114- العربي دقموش : محاضرة بعنوان : نظرية الاستراتيجيات الدولية ، قانون العلاقات الاقتصادية الدولية ، السنة ثالثة ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2004/2003 .

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية :

115- François Ramade : Éléments D'Écologie " écologie appliquée " , Dunod, 6ème Éditions , Paris , 2005 .
116- Prieur Michel, Droit de l'Environnement, Dalloz, 4ème Éditions, Paris 1991 .
117-Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : Rapport Sur l'Etat et l'Avenir de l'Environnement 2005 , Algérie , 2006 .
118-Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : Plant National d'Actions Pour l'Environnement et le Développement Durable, 2001, Algérie , 2001.

مواقع الإنترنت :

119-http : // www . semide .dz . 02/11/2008 .
120-http : // www . al mssaa . dz . 10 /11/2007 .
121- http : // www . djelfa . info/vb/calendar . 20/10/2008 .
122-http : // www . islamfin . go-forum .net .11/06/2008 .
123-http : // Algerianews . maktobblog . com . 15/02/2008 .
124- http : // www . magharebia . com. 15/09/2008 .
125-http://www . islamfin. goforum.net . 15/08/2008 .
126 http : // www . undp.org.dz / pauvrete . 12/08/2008 .
127- http : // www . Algerianews . maktoobblog . com . 05/05/2008 .

الملاحق

جامعة محمد خيضر - بسكرة .
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية .

" الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث " دراسة ميدانية بمدينة المسيلة

مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع التنمية

إعداد الطالب :
- خـــير مـــراد .

إشراف الأستاذ الدكتور :
– عبد الرحمان برقوق .

البيانات الواردة في الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا للأغراض العلمية للبحث .

نوفمبر 2008 .

أولاً - بيانات عامة

1 - الجنس : ☐

2 - السن : ☐

3 - الوظيفة : ☐

4 - المستوى التعليمي : ☐

ابتدائي ☐ إكمالي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ راسات عليا ☐

5 - التخصص العلمي : . . . . . .

ثانيا - بيانات حول تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة :

6 - في رأيكم هل تنفذ الجزائر استراتيجية وطنية لحماية البيئة من كل أشكال التدهور ؟

نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

7- هل تتضمن هذه الاستراتيجية في أبعادها اهتماما خاصا بالبيئة الحضرية ؟

نعم ☐ لا ☐ **أدري** ☐

8- هل الحفظ والاستعمال المستدام للفضاءات الحضرية داخلة دخولاً كاملا في الخطط والبرامج الرامية إلى حماية البيئة . نعم ☐ لا ☐

9- ما هو الوضع بالنسبة لتطبيق الخطط والبرامج الرامية لحماية البيئة الحضرية من التلوث:

* في المراحل الأولى من التنفيذ . ☐

* في مراحل متقدمة من الوضع . ☐

* متقدمة في بعض الحالات الاستعجالية فقط . ☐

ثالثا - بيانات خاصة بتلوث الماء والهواء و الغذاء :

10- هل استفادت مدينتكم - في إطار الاستراتيجية الوطنية - من البرامج الوطنية لتنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث :

- استفادت من الكثير من البرامج ☐ استفادت من بعضها فقط ☐ لم تستفد نهائيا ☐

11 - حدد البرامج التي أنجزت والتي استفادت منها المدينة وإن لم تنطلق عمليات الإنجاز بها .

- البرنامج الوطني للتطهير : ☐
- إنشاء وكالة مختصة بالأحواض المائية : ☐
- تنصيب لجان الأحواض الهيدروغرافية : ☐
- تأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه : ☐
- الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للماء : ☐
- توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص ☐
- إعادة هيكلة الخدمة العمومية للماء بفضل وظائف الإنتاج والتوزيع : ☐
- إعادة بناء النظام التعريفي للماء : ☐
- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي : ☐
- تخطيط مشاريع تسمح رفع طاقة التخزين للمياه السطحية : ☐

12- هل تخضع أية عملية استغلال للموارد المائية للموافقة المسبقة لوزارة البيئة أومايمثلها (مديرية البيئة) ؟ نعم ☐ لا ☐

13-هل توجد في مدينتكم مصلحة خاصة بمراقبة الأغذية الملوثة تابعة لـــ :

- لمديرية البيئة . ☐
- لمصالح بلدية المسيلة . ☐
- لمديرية التجارة . ☐
- أخرى . ☐

14- حسب رأيكم ما هو أهم مصدر للتلوث الهوائي في مدينتكم ؟

- حركة مرور السيارات . ☐
- المنشآت الصناعية داخل المحيط الحضري . ☐
- مراكز حرق النفايات المحاذية للمدن . ☐
- أخرى . . . . . .

15- هل ترى أن هناك برامج متعددة مخصصة لحماية الهواء يتم تنفيذها بمدينتكم :

نعم ☐ لا ☐

16- حدد أهم الإجراءات التي يتم العمل على تجسيدها بمدينة المسيلة والمخططة ضمن الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من تلوث الهواء :

- تعميم استعمال البترول المميع كغاز وقودي . ☐
- إدخال البنزين الخالي من الرصاص . ☐
- تقليص فحوى المضاف من الرصاص إلى أنواع الوقود . ☐
- التقليل والحد من الانبعاثات الجوية المتولدة عن الصناعة . ☐
- اعتماد شبكة طرق خارج المناطق الحضرية . ☐
- تجديد أو لإقامة تجهيزات مضادة للتلوث عبر المراكز الصناعية . ☐
- تهيئة و خلق مساحات خضراء داخل المجمعات الحضرية . ☐
- إنجاز مشروع على مستوى المدينة لإزالة ملوثات الهواء . ☐
- إدخال معايير الفعالية الطاقوية . ☐
- تأسيس مراقبة الفعالية الطاقوية . ☐
- أخرى . . . . . ☐

17 - هل تم بمدينتكم وفي إطار الاستراتيجية إزالة بعض المؤسسات الصناعية إلى خارج المحيط الحضري ؟ نعم ☐ لا ☐

18 - هل يوجد برنامج عمل لنقل كـــافة الأنشطة الصناعية الملوثة خارج التجمعات الحضرية ؟ نعم ☐ لا ☐

رابعا - النفايات الحضرية والصناعية :

19- هل يتم جمع النفايات الحضرية في كافة أحياء المدينة في ظروف :

- مقبولة نوعا ما ؟ ☐
- غير مقبولة نوعا ما ؟ ☐
- غير مقبولة نهائيا ؟ ☐

20- هل يتم تفريغ النفايات الحضرية في :

- المزابل الفوضوية ؟ ☐
- مراكز الدفن التقني للنفايات ؟ ☐
- أخرى . . . . . .

21- هل تقوم السلطات المحلية بتنفيذ خطة عمل للتخلص من النفايات الصلبة :

نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

22 - ما هي الطرق المستعملة للتخلص من النفايات الصلبة بمدينتكم ؟

- تقليص حجم المخزونات . ☐
- حضر المنتوجات السامة . ☐
- إنشاء صناديق خاصة لدعم طرق التخلص منها . ☐
- تشجيع الشركات المحافظة على البيئة . ☐
- إعداد وتجهيز مقالب النفايات بالمعدات الميكانيكية. ☐
- تشجيع إعادة معالجة النفايات . ☐
- تشجيع الشركات المحافظة على البيئة . ☐
- أخرى . . . . . .

23 - هل يتم في مدينتكم إعادة معالجة جزء من النفايات بشكل عام بعد جمعها ؟

نعم ☐ لا ☐

خامسا - تحسين إطار المعيشة والقضاء على الفقر :

24- في رأيك هل هناك علاقة بين الفقر والتلوث البيئي : نعم ☐ لا ☐

25- هل استفادة مدينتكم من هيئات محلية لتوفير مناصب الشغل والقضاء على الفقر ؟

نعم ☐ لا ☐

مثل : .....

26- هل استفادت مدينتكم من إجراءات عملية للحد من توسع ظاهرة الفقر ؟

نعم ☐ لا ☐

27- إذا كانت الإجابة بنعم تتمثل أهم هذه الإجراءات في :

* المشروع الجواري للتنمية الريفية المستدامة المندمجة . ☐
* المشاريع الاقتصادية . ☐
* برامج المساعدة الاجتماعية . ☐
* أخرى : . . . . . .

28- هل مست مدينتكم برامج توفير السكن اللائق بالمناطق الحضرية للقضاء على البيوت القصديرية ؟ نعم ☐ لا ☐

سادسا - حماية الصحة العمومية ونشر الوعي البيئي :

29- هل تم بمدينتكم وفي إطار الاستراتيجية تسطير برامج محلية لحماية الصحة العمومية للسكان ؟ نعم ☐ لا ☐

30- حدد الأهداف التي سطرتها السلطات المحلية بغية تحسين المستوى الصحي للمواطن :

- برنامج مكافحة الأمراض الإسهالية عند الطفل . ☐
- برنامج مكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المياه . ☐
- برنامج صحة العمل . ☐
- برنامج مكافحة إصابات الجهاز التنفسي الناتج عن التلوث الهوائي بالمدن . ☐
- البرنامج الموسع للتلقيح . ☐
- برنامج التغذية . ☐
- برنامج مكافحة حمى المستنقعات . ☐
- برنامج الصحة المدرسية . ☐
- برنامج مكافحة المرضية والوفيات عند الأمهات والأطفال . ☐
- برنامج مكافحة المخدرات وتعاطيها . ☐
- برنامج مكافحة التدخين . ☐
- أخرى : . . . . . .

31- هل لكم برامج عمل لنشر الوعي البيئي داخل المناطق الحضرية بناءا على الاستراتيجية ؟ نعم ☐ لا ☐

32- هل استفادت مدينتكم من برنامج التكوين من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لرفع مستوى التأهيل لدى مصالح الجماعات المحلية ؟ نعم ☐ لا ☐

33- هل استفادت مدينتكم من برامج للتكوين من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لتكوين مسيرين لمراكز الدفن التقني للنفايات ؟ نعم لا☐ ☐

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول : موضوع الدراسة .	
1 - إشكالية الدراسة	05
2 - أهمية الدراسة	08
3 - أهداف الدراسة	08
4 - أسباب اختيار الموضوع	09
5 - الدراسات السابقة	15
6 - تحديد المفاهيم	16
الفصل الثاني : تلوث البيئة الحضرية ومشكلاتها .	
1- البيئة الحضرية و عوامل تلوثها	26
2-مظاهر تدهور البيئة الحضرية	35
3- أهم مشكلات البيئة الحضرية	50
الفصل الثالث : أبعاد الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية :	
تمهيد	
1-الحماية القانونية للبيئة الحضرية في الجزائر	59
2-الآليات المؤسساتية وحماية البيئة الحضرية	70
3 -أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث	82
الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة :	
تمهيد	105
1- مجالات الدراسة	105
أ - لمحة تاريخية عن مدينة المسيلة	106
ب- لمحة جغرافية عن ميدان الدراسة	107
ج- لمحة ديمغرافية عن ميدان الدراسة	108
د - أهمية ميدان الدراسة ومدى ملاءمته للبحث	109
هـ- المجال الزمني للدراسة	110
2- المنهج والأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة	110

1– منهج الدراسة	112
2– أدوات جمع البيانات	115
3-عينة الدراسة	
الفصل الخامس : عرض وتحليل البيانات	
1- عرض البيانات وتفسيرها	117
2- النتائج العامة للدراسة	154
التوصيات	158
الخاتمة	161
قائمة المراجع	163
الملاحق	173

صورة رقم 01 توضح محطة الضخ التابعة لشركة سوناطراك بالمنطقة الحضرية - مدينة المسيلة -

صورة رقم 02 توضح إنجاز محطة الضخ التابعة لشركة سوناطراك خارج المنطقة الحضرية لمدينة المسيلة

صورة رقم 03 توضح المنطقة الصناعية القريبة من التجمعات السكانية لمدينة المسيلة

صورة رقم 04 و05 توضح المنطقة الصناعية التي يتم إنجازها بعيدا عن التجمعات السكانية

صورة رقم 06 توضح جانب من الطريق الاجتنابي خارج المنطقة العمرانية - مدينة المسيلة -

صورة رقم 07 توضح مصنع التدوير و الرسكلة للنفايات الحديدية والمعدنية الذي يتم إنجازه - مدينة المسيلة - .

عنوان المذكرة

الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث

دراسة ميدانية بمدينة المسيلة

- **مقدمـــــــــة**

تعتبر ظاهرة التلوث البيئي من أهم المشكلات الجديرة بالاهتمـــام والدراســـة إذ أصبح هذا الأخير بكل أشكاله ومعاييره واقعاً مفروضاً في مجتمعاتـ نا ومدننا ، ويمكن اعتباره أشد خطورة في أبعاده المؤثرة وذلك بـــسبب تزايـــد حجمـــه واتـــساع نطاقـــه الجغرافـــي وباعتبارتلوث البيئة الحضرية يعد من المواضيع القليلة التـــي تثـــار باســـتمرار - علـــى المستويات الشعبية والرسمية في العالم .

والجزائر مثل غيرها من الدول عرفت بعد الاستقلال وفي العقدين الأخيـــرين خاصـــة نموا حضريا سريعا ومعدلات عالية ، وقد ترتب على هذا التحول بروز العديد من المشكلات المرتبطة بالبيئة الحضرية كالمشكلات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتـــي عملت على تعميق الأزمة البيئية بالمناطق الحضرية وأدت إلى تلوث كبير للبيئـــة الطبيعيـــة للمدن بالجزائر .

وفي هذا بذلت الجهود لـ وضع معالم لسياسة شاملة لحماية البيئة تجسدت فـــي ســـنة 2001 ، من خلال الانطلاق في تنفيذ استراتيجية وطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، تعتمد على برامج العمل البيئية ، المستلهمة من اهتم امات الحكومة ومن الاتفاقيـــات الدوليـــة المنبثقة عن الندوة العالمية للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في العالم .

تتمحور هذه الاستراتيجية الوطنية حول عدد من الأبعاد تحدد إجراءات عملية للتـــصدي لكل أشكال التلوث بالمناطق الحضرية ، تتدرج كلها في عمليات تتكاتف فيها جهـــود الإدارة المركزية ممثلة في وزارة البيئة مع المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة ، بالإضافة إلى الجماعات المحلية والقطاعات الاقتصادية والحركة الجمعوية عبر كل المنـــاطق الحـــضرية بالجزائر للعمل على إيجاد الحلول السريعة والمناسبة ، وبناء على ذلـــك جـــاءت هـــذه الدراسة لتكشف عن الوضع البيئي بالمناطق الحضرية في الجزائر ، كما تكشف عن الأبعاد

الرئيسية لإستراتيجية الجزائر لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، والتي اخترنا فيها مدينة المسيلة نموذجا لهذه الدراسة .

في الفصل الأول تطرقنا إلى موضوع الدراسة حيث طرحنا فيه ا لإشكالية وأهمية موضوع الدراسة ، وأهم الأسباب التي جعلتنا نختارها كما تناولنا الدراسات السابقة والتي يمكن اعتبارها مشابهة لموضوع دراستنا ، كما تناولنا تحديدا لأهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة.

أما الفصل الثاني فتطرق فيه الباحث إلى تلوث البيئة ومشكلاتها في الجزائر، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، كان الأول بعنوان البيئة الحضرية وعوامل تلوثها أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان بعنوان مظاهر التدهور البيئي في الجزائر في حين كان المبحث الأخير بعنوان أهم مشكلات البيئة الحضرية ، والتي ارتأينا أن تكون فيه هذه المشكلات ذات بعد محلي .

في الفصل الثالث جاء معنونا بالأبعاد الكبرى للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية ، و تم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث كان الأول بعنوان الحماية القانونية للبيئة في الجزائر والتي تم تقسيمها إلى :الحماية المستمدة من القوانين الغير جنائية والحماية المستمدة من القوانين الجنائية للبيئة الحضرية في الجزائر ، أما الثاني فكان بعنوان الآليات المؤسساتية وحماية البيئة الحضرية ، والذي بدوره تم فيه تصنيف المؤسسات الفاعلة في حماية البيئة الحضرية إلى هيئات مركزية مثل المجلس الأعلى للبيئة والمديرية العامة البيئة أو هيئات محلية مثل الجماعات المحلية ؛ في حين كان المبحث الأخير بعنوان الأهداف الكبرى للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلوث ، و يحتوي على أهم الأهداف الكبرى والمحددة من طرف السلطات العمومية لحماية البيئة الحضرية من التلوث والمتمثلة في إدماج العنصر البيئي في برامج التنمية و تحسين الإطار المعيشي والقضاء على الفقر و كذا حماية الصحة العمومية ونشر الوعي البيئي .

3- الجانب التطبيقي للبحث:

أما الجانب التطبيقي للبحث فقد احتوى على فصلين ، خصص الأول منها للإجراءات المنهجية للدراسة ، تطرقنا فيه إلى المجال المكاني والزماني والديمغرافي للبحث ، في حين عرضنا في الفصل الأخير البيانات وتمت عملية تحليلها ، كما تم ذكر النتائج المتوصل إليها مع عرض لأهم التوصيات في إطار نتائج الدراسة ، و في الأخير

كانت لنا خاتمة للبحث أكدنا فيها على مدى أهمية الدراسات البيئية في المجال الحضري .

4 عينة الدراسة :

باعتبار المنهج الوصفي يسمح للباحث باستخدام كل أدوات البحث المنهجية ، وكذلك كل أنواع العينات العشوا ئية وغير العشوائية ، ونظرا لكون دراستنا تتطلع إلى الكشف على أبعاد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية ، فقد اخترنا مجتمع الدراسة من الأفراد المكلفين والمشرفين على تطبيق أهداف هذه الإستراتيجية في البيئة الحضرية من خلال المؤسسات المعنية بذلك ، ومن ثم تكون العينة هنا هي عينة مقصودة أو هدفية ، والتي تتمثل في بعض مصالح البلدية ومديرية البيئة وكذا المواطنين الذين يشتركون في هذه الآليات عن طريق الجمعيات الخاصة بحماية البيئة الحضرية ، وكان اختيارنا هذا لاعتبارات عدة من بينها :

-توافر معلومات لدينا وبيا نات لازمة حول موضوع الدراسة والتي تسمح لنا بدراسة فئة محددة من المجتمع الأصلي للدراسة ،

-أن الأشخاص أو الأفراد ا لمقصودين بالدراسة تتوافر لديهم مجموعة خصائص دون غيرهم .

ولقد كانت العينة ممثلة كالتالي :

مصالح حماية البيئة بالبلدية والمكاتب المكلفة بحـ ماية المحيط والتسيير الحضري وتضم اثني عشر مفردة .

- رؤساء مكاتب ورؤساء مصالح وموظفين بمديرية البيئة وتضم عشر مفردات .

5- النتائج العامة للدراسة :

في نهاية البحث خلصنا إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها باختصار

أن البيئة الحضرية في الجزائر تـ عاني من التلوث بكل أشكاله والذي يتمثل تلوث الماء وندرته كما تعاني المياه السطحية من التلوث بسبب صرف المياه القذرة الناجمة عن المناطق الحضرية .

* تعاني البيئة الحضرية في الجزائر من تلوث الهواء ، نتيجة كثرة استعمال السيارات وحركتها والتدفقات الصناعية المحاذية للمناطق الحضرية

* تعاني المناطق الحضرية في الجزائر من التلوث الضوضائي والتلـــوث الاجتمـــاعي والثقافي كوجود المناطق العشوائية والأحياء الفوضوية غير المخططة .

*من بين نتائج دراستنا هي وجود عملية تنفيذ الجزائر لإستراتجية وطنيـــة لحمايـــة البيئة الحضرية من الـ تلوث ، تعود جذورها إلى مؤتمر ريو دي جانيرو فـــي (1972) ، وتنفذ بصورة فعلية في إطار خطط وبرامج مدروسة وبالتنسيق مع كل القطاعات وفـــي كل المناطق الحضرية بالجزائر ابتداء من (2001) وتمتد آجالها إلى سنة (2011) أين يمكن التقييم والتقويم مع تحديد جديد للأولويات .

خلصنا في دراستنا هذه إلى أن الاستراتيجية الوطنية تحتوي على مجموعة من الأبعـــاد تتمثل في :

- البعد القانوني
- البعد المؤسساتي و يشمل
- الهيئات المركزية لحماية البيئة الحضرية
- الهيئات المحلية لحماية البيئة الحضرية

* ومن بين ما خلصنا إليه أن الاستراتيجية الوطنية تحتوي على مجموعة من الأبعـــاد التنفيذية والتي تشمل كل من :

أ- البعد الاقتصادي : أنظر الجداول رقم 11 و 16 و 24 و 25 و 26 و 27

ب- البعد الاجتماعي : أنظر الجداول رقم 28 و 29 و 30

ج- البعد السياسي : أنظر نتائج الجدول رقم (08)

د- البعد الثقافي : أنظر الجداول رقم (31) و(32)

* كما استنتجنا من خلال دراستنا أن الدولة الجزائرية تقوم بتجسيد أهداف محـــددة فـــي إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الحضرية من التلـــوث علـــى مـــستوى المـــدن الجزائرية وذلك من خلال :

- حماية البيئة الحضرية من تلوث المياه وتنميتهاوكذا الحمايةمن كل أنـــواع وأشـــكال التلوث الاجتماعي و الضوضائي .